

بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT



تقرير الاستقرار المالي

2021



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



حضرة صاحب السمو أمير البلاد

الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
حفظه الله ورعااه



سمو ولي العهد

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح
حفظه الله



سمو رئيس مجلس الوزراء

الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح
حفظه الله

مجلس الإدارة





السيد/باسل أحمد الهارون
محافظ بنك الكويت المركزي
رئيس مجلس الإدارة



السيد/محمد مخلف العنزي
وكيل الوزارة بالتكليف
وزارة التجارة والصناعة
عضواً



السيدة/أسيل سليمان المنيفي
وكيل وزارة المالية
وزارة المالية
عضواً



السيد/مصطفى جاسم الشمالي
عضواً



السيد/ناصر عبدالله الروضان
عضواً



السيد/أحمد يوسف الصقر
عضواً



السيد/أسامة محمد النصف
عضواً

16	المقدمة
18	نطاق التقرير وتجميع البيانات وعدم تحمل المسؤولية
20	الملخص التنفيذي
26	الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية
28	التطورات العالمية
31	التطورات المحلية
38	المرفق 1.1: التغير المناخي
42	الفصل الثاني: نظرة عامة على النظام المالي المحلي
44	القطاع المصرفي
48	شركات الاستثمار
48	شركات الصرافة
50	مرفق 2.1: الإطار المؤسسي لبنك الكويت المركزي
56	الفصل الثالث: مخاطر البنوك
58	مخاطر الائتمان
62	مخاطر السيولة
65	مخاطر السوق
68	مخاطر التشغيل
72	مرفق 3.1: نظرة عامة على الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني لبنك الكويت المركزي
74	الفصل الرابع: الربحية والملاءة المالية للقطاع المصرفي
76	الربحية
79	الملاءة المالية
83	مرفق 4.1: أثر تطبيق منهجية لجنة بازل بشأن التصنيف الائتماني الخارجي لانكشافات القطاع المصرفي المحلي على البنوك
86	الفصل الخامس: نظم الدفع والتسوية
92	مرفق 5.1: التحول المحلي نحو الخدمات المصرفية الرقمية

كلمة المحافظ



السيد/باسل أحمد الهارون

محافظ بنك الكويت المركزي
رئيس مجلس الإدارة

**يتصادف إصدار هذا العام مع مرور عقد
منذ بداية نشر التقرير الذي يغطي أهم
التطورات للنظام المالي لدولة الكويت.**

يتكون التقرير من خمسة فصول وخمسة مرفقات، حيث يبدأ الفصل الأول بتحليل التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية، وعرض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مع نظرة عامة على أداء الأسواق الرئيسية. ويقدم الفصل الثاني من التقرير لمحة عامة حول النظام المالي الكويتي مع تسليط الضوء على خصائص النظام والتطورات الرئيسية للبنوك المحلية على مدار العام. ويفند الفصل الثالث المخاطر التي يواجهها القطاع المصرفي، وعلى وجه التحديد، يعرض الفصل تحليل لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية من جوانب وزوايا متعددة. أما الفصل الرابع، فيتطرق إلى قوة البنوك المحلية عبر تقديم تقييم شامل لربحية القطاع المصرفي وملاءته المالية. ويختتم الفصل الخامس التقرير بعرض البنية التحتية للنظام المالي: نظم الدفع والتسوية. ونأمل أن تساعد التحليلات الواردة في هذا التقرير جميع المهتمين والمطلعين على تكوين رؤى واضحة وفهم أوضح للموضوعات والأمور الأساسية وتسهيل طرح المبادرات والسياسات المناسبة لمواجهة التحديات المحتملة.

وختاماً، نسأل الله عز وجل أن يُكَلِّل جهودنا ومساعدتنا جميعاً بالتوفيق والنجاح لما فيه الخير والصلاح لوطننا الغالي، في ظل قيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعا، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح حفظه الله، أنعم الله عليهم جميعاً بموفور الصحة ودوام العافية وسداد الخطى.

رغم التحديات التي شهدها العالم خلال عام 2020 على مختلف الأصعدة وفي مقدمتها جائحة كورونا التي ضربت العالم منذ بداية العام ذاته، إلا أن تداعياتها بدأت في التلاشي في 2021 مع تسارع وتيرة توزيع اللقاح ورفع القيود على التنقل وهو ما منح الاقتصاد متفهماً للتعافي والنمو من جديد. مع ذلك، يجب ألا نغفل أو ننكر وجود بعض التحديات المرتبطة بالسياسات النقدية التيسيرية على مستوى العالم، واضطرابات سلاسل التوريد المستمرة حتى اليوم، وهي تحديات قد يطال تأثيرها بشكل مباشر الاستقرار المالي.

على المستوى المحلي، ولما كان القطاع المصرفي يمثل عصب النظام المالي في الدولة، لذلك يعد بنك الكويت المركزي الجهاز المنوط به حماية الاستقرار المالي الذي يشير إلى قدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات غير المتوقعة ومواصلة خدمة الاقتصاد الوطني دون انقطاع. وفي سبيل ذلك، يتبع بنك الكويت المركزي إطار عمل واضح ومحدد لمراقبة التحديات الناشئة بشكل مستمر ويقظ، وإجراء التحليلات التي تستند إلى المخاطر والتفعيل الاستباقي لأدوات التدخل.

وكجزء من دور بنك الكويت المركزي في المحافظة على الاستقرار المالي وترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح العام، يسرني تقديم تقرير الاستقرار المالي للعام 2021، حيث يتصادف إصدار هذا العام مع مرور عقد منذ بداية نشر التقرير الذي يغطي أهم التطورات للنظام المالي لدولة الكويت، ويبين كيف حصد القطاع المصرفي ثمار حصافته عبر تخطي الظروف غير المسبوقة من موقع قوة ويعكس قدرته على مواجهة التحديات القادمة.



ور

نطاق التقرير وتجميع البيانات وعدم تحمل المسؤولية

يتناول تقرير الاستقرار المالي هذا بالتحليل أداء العناصر الأساسية من النظام المالي المحلي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. وتعرض كافة المبالغ في هذا التقرير بالدينار الكويتي، ما لم يتم الإشارة إلى غير ذلك.

عند الإشارة إلى النظام المصرفي، فهذا يعني استخدام بيانات الجهاز المصرفي المجمع للبنوك الكويتية والتي تشمل البنوك التقليدية والإسلامية في الكويت وشركاتها التابعة وفروعها الخارجية بالإضافة إلى بنك متخصص. وبسبب محدودية بعض البيانات، لم نتم بتغطية 12 فرعاً لبنوك أجنبية في الكويت (تمثل حوالي 3% من الجهاز المصرفي المجمع). لذلك، يجب على القارئ الانتباه إلى أن بيانات الجهاز المصرفي المجمع تختلف عن بيانات الكويت فقط (على مستوى النشاط المحلي) والمتاحة على الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي.

مصدر البيانات: يعتمد التقرير على بيانات بنك الكويت المركزي، وتومسون رويترز وبلومبيرغ، وبيانات من بورصة الكويت ووزارة العدل.



الملخص التنفيذي:

على الرغم من الانتعاش الاقتصادي في عام 2021، استمر الحذر واليقظة في ظل عدم انجلاء حالة عدم اليقين.

التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية

التطورات العالمية

مع تعافي الاقتصادات الرئيسية في العالم وتسارع وتيرة التطعيم وارتفاع مستوى الدعوم المالية المقدمة من الحكومات، جاءت تقديرات معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2021 بنحو 6.1%. وقد أدت أسعار الفائدة الحقيقية السالبة إلى تفوق أداء مؤشر (S&P 500) على المؤشرات المقارنة له، ليحقق مكاسب بنسبة 27%. وعلى صعيد أسواق العملات، فقد ارتفع الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى نتيجة لارتفاع عوائد سندات الخزانة الأمريكية. أما فيما يتعلق بأسواق النفط الخام، ساهم الانتشار السريع للقاحات إلى جانب النمو الاقتصادي وتقييد إنتاج النفط إلى مكاسب أدت إلى ارتفاع أسعار خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط وخام التصدير الكويتي بنسبة 50% و55% و56% على الترتيب.

التطورات المحلية:

على الصعيد المحلي، ورغم تحقيق القطاع غير النفطي لانتعاش متواضع بسبب ارتفاع مستوى الاستهلاك المحلي، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الكويت بنسبة 1.3% في عام 2021، مع توقعات بارتفاع معدل النمو في 2022 بسبب ارتفاع أسعار النفط. هذا وقد انخفض العجز المالي في الحساب الختامي للسنة المالية 2021/2022، ليصل إلى 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع نتيجة ارتفاع أسعار النفط. وعلى الرغم من استمرار ضغوط الأسعار في الكويت، إلى إنها ظلت تحت السيطرة مقارنة بدول أخرى حول العالم بسبب التأثير الثانوي لأسعار الطاقة على مكونات سلة مؤشر أسعار المستهلك ودعم بعض السلع والخدمات. وعلى هذا النحو، فقد بلغ متوسط معدل التضخم 3.4% خلال العام، مدفوعاً إلى حد كبير بارتفاع أسعار المواد الغذائية.

وفيما يتعلق بالسوق العقاري، فقد عاد للانتعاش مرة أخرى في 2021، حيث تم رفع معظم العوائق التي كانت تحول دون إتمام الصفقات، واستمرت أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة تاريخياً. وبالتالي، ارتفع إجمالي قيمة الصفقات العقارية إلى 3.8 مليار دينار، بزيادة 35.5% عن متوسط الخمس سنوات

تعد السياسات التيسيرية وما آلت إليه من ارتفاع أسعار الأصول المالية من أبرز التداعيات غير الصحية لجائحة فيروس كورونا، حيث سارعت الدول في فرض قيود على التنقل عرقلت النشاط الاقتصادي، وأدت إلى تحرك السلطات النقدية والمالية بسرعة لمواجهة التداعيات الاقتصادية غير المسبوقة وتخفيف الضرر على الفئات الأكثر تضرراً. ومع إبقاء أسعار الفائدة عند مستويات متدنية تاريخياً واستمرار عمليات شراء الأصول على نطاق واسع، أظهرت الأسواق المالية نشاطاً ملموساً في عام 2021.

وعلى الرغم من انخفاض حدة الفيروس ومتحوراته الأقل فتكاً، ظلت المخاطر وحالة انعدام اليقين بشأن الانتعاش الاقتصادي مرتفعة. وأدى التوزيع غير المتكافئ للقاحات إلى تفاوت القدرة على قهر الوباء بين الدول، كما أدى الرجوع غير المتزامن عن القيود المتعلقة بالجائحة، إلى جانب الاعتماد على طرق التجارة الدولية، إلى تفاقم اختلال التوازن ما بين العرض والطلب وحدوث أزمة عالمية في سلاسل التوريد، حيث شهدت الدول المتقدمة ذات معدلات التطعيم المرتفعة تفاقم وارتداد الطلب - بعد كبته خلال فترة الإغلاقات - بوتيرة أسرع من القدرة الإنتاجية للبلدان النامية التي تعد جزءاً لا يتجزأ من سلاسل التوريد العالمية. وبذلك، شهدت معدلات التضخم قفزات كبيرة في النصف الأول من العام، بعد أن كانت في الغالب عند مستويات منخفضة بعد الأزمة المالية العالمية، لتصل بنهاية العام إلى مستويات لم نشهدها منذ عقود.

وعلى الصعيد المحلي، عادت الأنشطة الاقتصادية نسبياً إلى طبيعتها مع رفع معظم القيود تدريجياً في بداية العام. وقد انعكست قيود العرض العالمي بشكل إيجابي على الاقتصاد المحلي من جانب، حيث دعم ارتفاع أسعار النفط النشاط الاقتصادي وبث موجة من التفاؤل، كما ساهم الطلب المكبوت في زيادة النشاط في الأسواق الاستهلاكية والمالية حيث ارتفعت معدلات الاستهلاك والتداول إلى مستويات تاريخية. ومع ذلك، لم تتحقق هذه المزايا دون تكلفة تمثلت في ارتفاع الأسعار ونقص في السلع الاستهلاكية، ولكن ارتفاع الأسعار في الكويت جاء أقل من الدول الأخرى بسبب دور السياسة المالية الذي امتص جزءاً من الأثر المستورد للأسعار. وعلى صعيد القطاع المصرفي، فقد أظهرت النتائج قدرة البنوك على استيعاب التداعيات الائتمانية للأزمة، وبالتالي قرر بنك الكويت المركزي البدء بالرفع التدريجي لإجراءات دعم البنوك، والتي كانت قد بدأت في خضم الأزمة، وتضمنت تخفيف متطلبات رأس المال والسيولة. في ظل ما سبق، توضح الفقرات التالية النقاط الرئيسية من تقرير الاستقرار المالي لهذا العام.



المختلفة، كان قطاع الخدمات الاستهلاكية أكبر الراجحين بالنسبة المئوية حيث زادت قيمته السوقية بنسبة 62.5% خلال العام، يليه قطاع الخدمات المالية وشركات التأمين بمكاسب بلغت 53.1% و47.3% على الترتيب. وبالتوازي مع تعافي الأسعار، ارتفع إجمالي القيمة المتداولة بنسبة 26.9% (13.6 مليار دينار)، كما ارتفع حجم التداول بنسبة 62.4% (84.5 مليار دينار).

نظرة عامة على النظام المالي المحلي

الأصول

يظل القطاع المصرفي المحور الأساسي للنظام المالي المحلي، حيث نمت أصول البنوك الكويتية على المستوى المجمع بنسبة 6.5% لتصل إلى 91 مليار دينار بنهاية عام 2021، وكان الدافع وراء هذا النمو الإيجابي هو ارتفاع نسبة المحافظ التمويلية للبنوك بنسبة 7.7%.

السابقة، وجاء هذا النشاط المتزايد مدفوعاً بالعقارات السكنية، التي فاقت قيمة صفقاتها متوسط السنوات الخمس الماضية بنسبة 123%، مقارنة بالعقارات الاستثمارية والتجارية التي جاءت قيمة صفقاتها أقل بنسبة 19% و70% على الترتيب من المتوسط. هذا وقد ارتفعت أسعار العقارات السكنية بمتوسط 19% عبر المحافظات الست. بالمقابل، شهدت العقارات الأخرى تراجعاً في مؤشرات الرئيسية مثل انخفاض كل من معدلات الإشغال للعقارات الاستثمارية، وإيجارات محلات التجزئة للعقارات التجارية. وتشير هذه التوجهات العامة إلى تحول المستثمرين نحو القطاع السكني نظراً لانخفاض مخاطره.

أما سوق الأوراق المالية، فقد كان عام 2021 عاماً إيجابياً لبورصة الكويت، حيث انخفضت التقلبات العامة وارتفعت السيولة وتبعت الأوراق المالية المتداولة. فبعد تراجعها خلال عام 2020، أظهرت بورصة الكويت أداءً إيجابياً لترتفع قيمتها السوقية بنسبة 28.5% ولتصل إلى 41.4 مليار دينار، وكان هذا الارتفاع مدفوعاً بانتعاش أسعار النفط وتراجع أسعار الفائدة. وفيما يتعلق بالقطاعات

مخاطر البنوك

مخاطر الائتمان

استمرت الجائحة بإلقاء آثارها على جودة الائتمان في عام 2021، إلا أنها كانت أقل حدة. كان القطاع الشخصي المحرك الرئيسي للنمو الائتماني، حيث ارتفعت القروض الشخصية بنسبة 12.3% لتصل إلى 1.7 مليار دينار، وهو معدل نمو لم نشهده منذ عام 2013، ويعزى ذلك إلى تدابير تأجيل سداد أقساط القروض فضلاً عن معدلات الاقتراض المتدنية. هذا وقد ظل مستوى القروض غير المنتظمة المصنفة خلال عام 2021 مستقرًا نسبيًا مقارنة بالمستويات السابقة، حيث شكل نحو 1.7% من القروض المنتظمة، وتماشياً مع حجم القطاع الشخصي من إجمالي محفظة التمويل، فكان له النصيب الأكبر من تلك القروض المصنفة خلال العام. وبحلول نهاية العام، انخفض معدل القروض غير المنتظمة إلى أدنى مستوى له على الإطلاق ليصل إلى 1.4%، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى إطار بناء المخصصات الحصيف لبنك الكويت المركزي، كما بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 310%، مما يؤكد على قدرة القطاع المصرفي على مواجهة المزيد من حالات التعثر دون تكبد خسائر كبيرة.

مخاطر السيولة

في ضوء رجوع الاقتصاد إلى نشاطه الطبيعي خلال عام 2021، شهدت نسب سيولة القطاع المصرفي تراجعاً طفيفاً نتيجة النمو الصحي للإقراض. ومع ذلك، ارتفعت ودائع القطاع لتصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 62.7 مليار دينار، وقد شكلت الودائع لأجل، والتي تعتبر مصدراً ثابتاً للتمويل، الحصة الأكبر. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصورة رئيسية بودائع الأفراد والشركات، التي تمثل نحو 78% من إجمالي الودائع، بينما تراجعت الودائع الحكومية خلال العام. ويعد هذا التوجه إيجابياً حيث تميل ودائع القطاع الخاص إلى أن تكون أكثر استقراراً وأقل تكلفة للبنوك. هذا ولا تزال الودائع وفيرة وكافية لدعم التوسع في الإقراض، كما تؤكد نسب السيولة لبازل (3) وفررة سيولة القطاع المصرفي، حيث بلغ كل من معيار صافي التمويل المستقر ومعيار تغطية السيولة 111% و183% على التوالي.

مخاطر السوق

شكلت الأصول المرجحة بمخاطر السوق نسبة ضئيلة حيث بلغت 1% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر في عام 2021. وقد نمت كل من استثمارات البنوك بالأوراق المالية ذات الدخل الثابت والأسهم بنسبة 3% و6% على التوالي، مع نمو إجمالي المحفظة الاستثمارية بنسبة 3%. ولا تزال استثمارات الدخل الثابت تمثل غالبية استثمارات البنوك بنسبة 81% من إجمالي، أما باقي المحفظة والذي يبلغ 19% فقد توزع ما بين الأسهم والعقارات. وشهد عام 2021 زيادة في حساسية البنوك تجاه تقلبات الأسواق، حيث شكلت كل من الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة في بيان

وعلى الرغم من هذا النمو، فقد تراجعت نسبة الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 227% وذلك بسبب زيادة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 24% بعد الجائحة. وعلى عكس عام 2020، نمت أصول البنوك التقليدية بمعدل أسرع من نمو أصول البنوك الإسلامية (8% مقابل 4.8%). وفيما يتعلق بشركات الاستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، فقد انخفض عددها بنسبة 19% ليصل إلى 47 شركة، تماشياً مع الاتجاه العام خلال السنوات الخمس الماضية. وفاقته أصول شركات الاستثمار الإسلامية نظيراتها التقليدية بأصول تبلغ 2.8 مليار دينار مقارنة بنحو 2.3 مليار دينار للشركات التقليدية. من ناحية أخرى، نمت أصول شركات الصرافة بنسبة 4% لتصل إلى 263 مليون دينار في عام 2021، في حين استمر عددها في مسار التراجع المتبع في السنوات الماضية.

محفظة القروض

أدى استمرار انخفاض أسعار الفائدة إلى زيادة واسعة النطاق في عمليات التمويل حيث بلغ إجمالي القروض 58.5 مليار دينار في نهاية عام 2021. وقد استحوذ القطاعين الشخصي والعقاري على الجزء الأكبر من القروض القائمة حيث شكلا نسبة 26% و20% من الإجمالي على التوالي. يلي هذين القطاعين الإقراض الموجه لقطاع لبنوك والذي ارتفع بنحو 0.8 مليار دينار، وقطاع الخدمات الذي ارتفع بنحو 0.7 مليار دينار. هذا وبلغت قروض قطاع النفط والغاز أعلى مستوياتها على الإطلاق عند 3.4 مليار دينار، مدفوعة بالقروض المشتركة للبنوك الكويتية لتمويل المشاريع التوسعية للشركات المحلية. من ناحية أخرى، تراجعت القروض الممنوحة لقطاعي التجارة والتشييد لتصل إلى 4.6 مليار دينار و2.5 مليار دينار على التوالي. ومن حيث التوزيع الجغرافي لمحفظة التمويل، فلا تزال القروض الممنوحة للمقترضين الكويتيين تمثل الحصة الأكبر بنسبة 72.6%، بينما بلغت القروض الممنوحة للمقترضين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 10.9% مقابل 9.6% في عام 2020.

الودائع

بالتوازي مع الاتجاه السائد خلال السنوات الخمس الماضية، استمرت الودائع في مسارها التصاعدي وذلك تماشياً مع نمو الاقتصاد. وقد بلغ إجمالي ودائع القطاع المصرفي الكويتي نحو 62.7 مليار دينار في عام 2021، بزيادة 2.5% مقارنة بالعام السابق، كما ارتفع حجم الودائع خارج دولة الكويت بمقدار 1.3 مليار دينار بسبب توسع البنوك في عملياتها الخارجية، مما أدى إلى انخفاض طفيف في حصة الودائع المحلية لتصل إلى 76.5%. إضافة لذلك، لا يزال الاعتماد على ودائع القطاع الحكومي أقل من الاعتماد على القطاع الخاص، حيث يعتبر الأخير المصدر الرئيسي لأموال البنوك. على هذا النحو، شكلت ودائع الأفراد 56.5% (35.4 مليار دينار) من إجمالي الودائع.

أخرى مع زيادة معدل العائد على متوسط الأصول ومعدل العائد على متوسط حقوق الملكية إلى 1.1% و9.1% على التوالي. وقد أثرت إصدارات الأوراق المالية والنمو في الأصول بشكل طفيف على مؤشرات الأداء ذات الصلة.

الملاءة المالية

أظهر القطاع المصرفي ملاءة مالية عالية، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال أعلى مستوى له بنسبة 19.2% في عام 2021. وعلى الرغم من زيادة رؤوس أموال البنوك خلال العام، إلا أن حصة حقوق المساهمين من إجمالي قاعدة رأس المال الرقابي تراجعت إلى 76.6%، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى تصاعد رأس المال الإضافي للشريحة الأولى بمعدل أسرع. علاوة على هذا، انخفضت نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول المرجحة بالمخاطر بشكل طفيف وبمقدار 0.2 نقطة مئوية بسبب خسائر الصرف الأجنبي. مع ذلك، تظل نسبة حصة حقوق المساهمين التي بلغت 14.7% أعلى بكثير من متطلبات لجنة بازل وتعليمات بنك الكويت المركزي البالغة 7% و9.5% على الترتيب. وفي سبيل قياس مدى قدرة القطاع المصرفي على تحمل الصدمات غير المتوقعة مستقبلاً، فقد واصل القطاع إظهار نتائج إيجابية تعكس قدرته على الصمود أمام الأزمات عبر تخطيه سيناريوهات اختبارات الضغط الثلاثة المطبقة من قبل بنك الكويت المركزي وتجاوز معدل كفاية رأس المال له الحد الأدنى لمتطلبات بازل (3).

نظم الدفع والتسوية

هيمنت عمليات الدفع الإلكترونية على المعاملات الورقية للسنة الثانية على التوالي، حيث انخفض عدد وقيمة المعاملات الورقية إلى ما دون متوسط الخمس سنوات الماضية، في حين نما عدد وقيمة معاملات الدفع الإلكتروني بنسبة 49% و34% على التوالي. وقد ساهم في ذلك ازدياد عدد وسائل الدفع الإلكتروني المتاحة في عام 2021 وسهولة الوصول إليها، مقابل بقاء عدد الفروع مستقرًا إلى حد ما. ومن جانب آخر، فقد نمت المعاملات غير النقدية بمعدل أسرع مقارنة بمعاملات أجهزة الصرف الآلي من حيث العدد والقيمة. ويعزى نمو المدفوعات الإلكترونية إلى زيادة الطلب على المعاملات عبر الإنترنت، والتي وصلت إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق في عام 2021 لتشكّل 43% من إجمالي المعاملات غير النقدية. علاوة على ذلك، زادت أجهزة نقاط البيع بمعدل أسرع من أجهزة الصرف الآلي (9.2%)، متجاوزة بذلك متوسط الخمس سنوات الماضية، بينما ارتفع عدد أجهزة الصرف الآلي بنسبة 5.2%، مما يؤكد تفضيل المدفوعات الإلكترونية على النقد.

الدخل الشامل وتلك المدرجة بالقيمة العادلة في بيان الدخل نحو 66.2% من إجمالي الاستثمارات مقابل 62.1% في عام 2020. ومع ذلك، تواصل البنوك قوتها ومثابرتها أمام التحركات المرتبطة بالسوق، حيث أظهر اختبار الحساسية الذي يفترض ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 150 نقطة أساس، والتحركات التصحيحية الافتراضية لأسعار العقارات، وصدمة سوق الأسهم تأثيرًا محدودًا على ميزانيات البنوك.

مخاطر التشغيل

بلغت خسائر البنوك التشغيلية نحو 7.4 مليون دينار في عام 2021، وهي خسائر ضئيلة نسبيًا تشكل نحو 0.8% من متوسط إجمالي دخل القطاع المصرفي للسنوات الثلاث الماضية. وفي سبيل مكافحة الاحتيال الخارجي الذي غالبًا ما ينبع عن ضعف الوعي، أطلق بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت حملة "لنكن على دراية"، والتي تهدف إلى نشر الوعي بين مستخدمي الخدمات المصرفية وحماية مصالح العملاء بشكل أفضل. وفيما يتعلق بمؤشر الدوران الوظيفي، فقد ارتفع إلى 15% مقارنة بنسبة 10% في عام 2020، وفي حين يبدو ذلك تراجعًا كبيرًا في المؤشر، إلا أنه عاد إلى مستويات ما قبل الجائحة التي كانت مقاربة لنسبة 17%. وبالنظر للمستقبل، جاءت نتائج عمليات المحاكاة للخسائر التشغيلية واعدة، حيث لم تتعد هذه الخسائر 9% من أرباح القطاع. ووفق الوضع كما في نهاية عام 2021، فقد امتثلت جميع البنوك المحلية جنبًا إلى جنب مع الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاع لمتطلبات الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني الصادر عن بنك الكويت المركزي في فبراير 2020، مما يؤكد استعداد القطاع لمواجهة التحديات التشغيلية في هذا المجال.

الربحية والملاءة المالية

الربحية

مع تعافي الأسواق في عام 2021، ارتفعت أرباح القطاع المصرفي بنسبة 96% لتبلغ 961 مليون دينار. وقد أدى تحسن جودة الأصول والنظرة المستقبلية الواضحة إلى انخفاض المخصصات بنسبة 44%، مما أثر بشكل إيجابي على صافي أرباح القطاع، في حين شهدت كل من إيرادات ومصروفات الفوائد انخفاضًا أدى بدوره إلى تراجع صافي هامش الفائدة ليصل إلى أدنى مستوى له عند 2.4%. ومن جانب آخر، فقد ساهمت الأرباح الاستثمارية الناتجة من الدول ذات العوائد المرتفعة بالإضافة إلى تلك الناتجة من توزيعات الأرباح في تدعيم العوائد الاستثمارية والتي أصبحت تشكل ما نسبته 5.6% من صافي الدخل مقابل 1.6% في عام 2020. وبالتالي، وعلى الرغم من عدم تعافيتها تمامًا وعودتها إلى مستويات ما قبل الجائحة، إلا أن مؤشرات الكفاءة والربحية عاودت الانتعاش مرة

النظرة المستقبلية

بزيادة في الدعوم في ظل ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية. ومع ذلك، فإن ارتفاع عائدات النفط يجب ألا يكون سبباً للتراخي في مجال الإصلاحات المالية والاقتصادية، حيث يجب على متخذي القرار الاستفادة من الظروف المواتية الحالية لتنفيذ إصلاحات طويلة الأجل تعالج الاختلالات الهيكلية المزمنة وتحفز القطاعات غير النفطية.

أما بالنسبة للقطاع المصرفي، أثبتت البنوك مرة أخرى متانتها من خلال استيعاب آثار الجائحة المباشرة بشكل سلس. وقد جاءت نتائج اختبارات الضغط ذات النظرة المستقبلية لتؤكد متانة القطاع المصرفي وتعزيز الثقة في أدائه. ومع ذلك، فإن استمرار المراقبة الحصيفة واتخاذ كافة التدابير الاحترازية هو أمر ضروري مع دخولنا فترة جديدة تنطوي على ظروف مالية صعبة تصاحبها تقلبات متزايدة. ومن جانبه يواصل بنك الكويت المركزي ممارسة دوره من خلال مجموعة من الأدوات النقدية والاحترازية الكلية التي تتيح التحوط المبكر لضمان سلامة واستقرار القطاع المالي، والمحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في البلاد.

مع تحقيق قدراً كافياً من التعافي على المستوى الصحي، يتحول التركيز الآن إلى التعامل مع التداعيات الاقتصادية للجائحة، حيث أدت الجهود الحثيثة لمعالجة التأثير الاقتصادي لأزمة كورونا إلى اختلالات في الأسواق على شكل مضاربات مفرطة ومستويات ديون عالية، وقد أدى ذلك إلى سوء تسعير الأصول المالية والتي وصلت لمستويات مرتفعة نسبياً على الرغم من الحركة التصحيحية للأسواق في النصف الأول من عام 2022. وعلى الصعيد الجيوسياسي، فقد أدت الحرب بين روسيا وأوكرانيا إلى تصاعد التوترات على مستوى العالم، مما أثر على التجارة العالمية وزاد من حدة التضخم، ودفع بالسلطات النقدية إلى تفعيل أدواتها في محاولة للسيطرة على مستويات التضخم التي لم نشهدها منذ عقود، ومعها يتم اختبار نقاط ضعف الاقتصادات العالمية. وعلى هذا النحو، ومع بلوغ هذه التطورات ذروتها، تثار حالة من عدم اليقين بشأن إمكانية تحقيق تباطؤ معتدل للنمو دون الدخول في حالة ركود اقتصادي.

وأخذاً في الاعتبار طبيعة الاقتصاد الكويتي، كانت مخلفات آثار الجائحة عليه ذات طابع مختلف. ففي حين أن الأسهم الكويتية لم تشهد زخماً صارخاً مماثلاً لذلك المشهود في أسعار الأسهم في البلدان الأخرى، ارتفعت أسعار العقارات السكنية بوتيرة غير مسبوقة في عام 2021. وبينما كان هناك تصحيح صغير في أوائل عام 2022، إلا أن المستويات المرتفعة قد تشكل مشكلة خاصة بالنظر إلى جوهرية الأصول العقارية في الكويت واعتمادها على نطاق واسع في الاستثمار. وعلى الرغم من أن ارتفاع أسعار النفط قد أفضى بعض الراحة على جانب الموازنة المالية، إلا أنه قوبل

**مع دخولنا فترة جديدة تشهد تقلبات
متزايدة وتغلب عليها السياسات النقدية
التشديدية، فإن المراقبة اللصيقة والتدابير
الاحترازية لا زالت ضرورية.**



الفصل الأول:

التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية

التطورات العالمية والمحلية

في ظل تأثر النظام المالي المحلي بتطورات الأسواق المالية والاقتصادات العالمية، من المناسب بدايةً فهم قنوات التحول ومدى الارتباط بين الجهتين لتشكيل رؤية شاملة حول محركات الاستقرار المالي المحلي. لذلك، يتناول هذا الفصل بالتحليل قنوات التحول الرئيسية مثل أسواق المال العالمية والعملات الأجنبية وتطورات أسعار النفط. بالإضافة إلى ذلك، يستعرض الفصل أداء الأسواق المحلية الرئيسية (بورصة الكويت والسوق العقاري) خلال عام 2021. فمن خلال الفهم الأعمق والمستمر لهذه التطورات، يتم بناء أسس قوية لرسم صورة مستقبلية، سواء على جانب الفرص أو التحديات، للنظام المالي المحلي.

التطورات العالمية

يعين الاعتبار المقايضات الناتجة عن التشدد (انخفاض النمو وارتفاع معدلات البطالة) مقابل مراقبة الضغوط التضخمية وتجنب تذبذب توقعاتها. ومع ذلك، فإن التقلبات الضمنية في أسواق المال، وهي مؤشر لتوقعات المعدل الخالي من المخاطر، قد ازدادت مع انتقال هيكل الأجل خيار مبادلة أسعار الفائدة بالدولار الأمريكي إلى الأعلى في عام 2021 (الشكل 1.3).

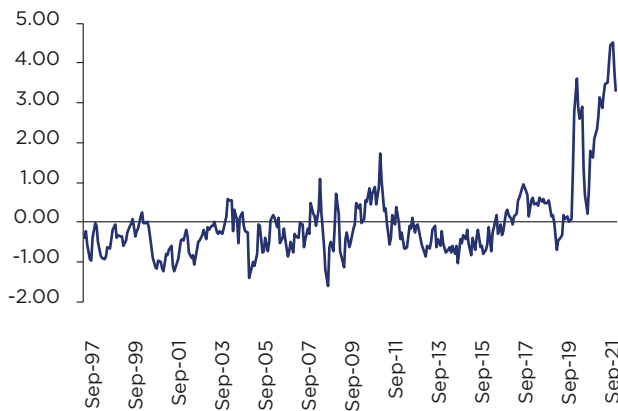
سيتعين على صناع السياسات أيضاً أن يأخذوا بعين الاعتبار مستويات الديون العالمية المرتفعة ما بعد الوباء (الشكل 1.4). ففي حين أن الزيادة الكبيرة في الديون كانت ضرورية لحماية الحياة والمحيا، إلا أن مثل هذه المستويات قد تفرض بعض الآثار على الأوضاع المالية للحكومات من خلال زيادة مخاطر الاستقرار المالي. وطوال فترة الوباء وحتى ما قبل الأزمة، ساعدت السلطات النقدية على تراكم الديون الحكومية من خلال برامج التيسير الكمي وأسعار الفائدة المنخفضة، مما أدى بدوره إلى وصول تكاليف خدمة الديون إلى أدنى مستوياتها التاريخية في عام 2020 (الشكل 1.5).¹ لذلك، فإنه من المرجح أن يكون لسحب تدابير الدعم غير الاعتيادية تأثير على أسواق الديون العالمية والتمويل الحكومي، مما قد يترتب عليه عدم القدرة على تحمل الديون في ضوء الارتفاع المتوقع في أسعار الفائدة.

بعد الانكماش الحاد في عام 2020 بنسبة 3.1%، بدأ الاقتصاد العالمي بالانتعاش في عام 2021 (الشكل 1.1) حيث قدر صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد العالمي قد ارتفع بنسبة 6.1%. وكان النمو واضحاً في الاقتصادات ذات تدابير الدعم الاقتصادي الكلي والمالي الكبيرة، وتلك التي تحتوي على نسبة أكبر من السكان المحصنين.

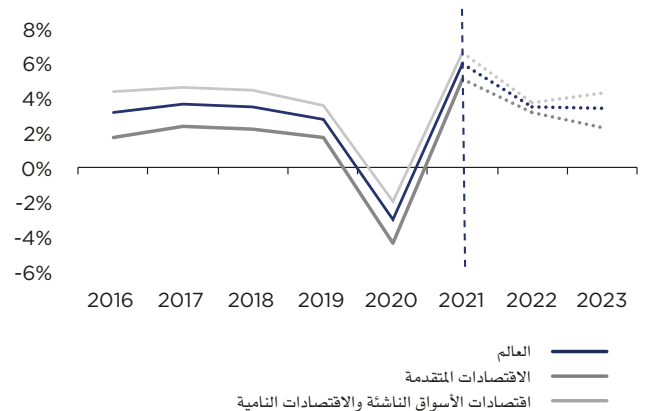
على الرغم من تطلعات النمو، إلا أن حالة انعدام اليقين لم تتحسّر، حيث أصبح التعافي العالمي عرضة لمخاطر سلبية بسبب الاختناقات المستمرة في سلاسل التوريد (الشكل 1.2). وتزداد مع مثل تلك الاختناقات حالات الضغوط التضخمية، التي تحفز بدورها صناع السياسات على الاستعجال في تشديد السياسة النقدية، آخذين

الاختناقات المستمرة في سلاسل التوريد زادت من حدة الضغوط التضخمية ودفعت بالسلطات النقدية نحو تشديد سياساتها بشكل أسرع من المتوقع.

1.2 مؤشّر ضغط سلسلة التوريد العالمية



1.1 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



1 عينة من 16 اقتصاداً متقدماً و4 اقتصادات ناشئة، محسوبة على أنها متوسط المعدلات قصيرة الأجل وطويلة الأجل مضروباً في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي.

أسواق الأسهم

ومع استمرار الضغوط التضخمية، فإن صناع السياسات سوف يميلون إلى تشديد السياسة النقدية، وستتكيف أسعار السوق مع هذه التوجهات. وقد تؤدي التعديلات الحادة في المعدلات الحقيقية إلى تحركات حادة في أسعار الأصول، لا سيما في اقتصادات الأسواق الناشئة حيث كانت التدفقات راجحة بعد الجائحة. لذلك، فإن التوجيه المسبق لصناع السياسات أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى، حيث إن تسليط الضوء على المسار المستقبلي هو المفتاح لتجنب التقلبات غير المبررة في الأسواق المالية.

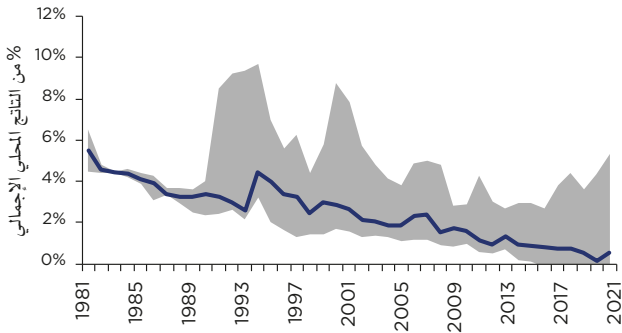
أسواق العملات الأجنبية

مع استمرار الأسواق في التعافي في النصف الأول من عام 2021، كانت تحركات الدولار محدودة نسبياً (الشكل 1.7)²، بسبب التوقعات بأن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سوف يستمر بسياسته النقدية التيسيرية على المدى القريب. ولكن مع بداية النصف الثاني من

بعد عام مليء بالتقلبات، واصل المشاركون في السوق مراجعة تصوراتهم للتعافي. حيث أدى توزيع اللقاحات وتخفيف إجراءات الإغلاق، متبوعاً بالانتعاش الاقتصادي، إلى تحسين توقعات أداء أسواق الأسهم. على هذا النحو، استمر مؤشر (S&P 500) في التفوق على نظرائه (الشكل 1.6) حيث حقق مكاسب بنسبة 27% بينما سجل كل من مؤشر (Eurostoxx) ومؤشر (Shanghai Composite) مكاسب بنسبة 21% و5% على التوالي في عام 2021. ويُعزى جزء من ذلك إلى أسعار الفائدة الحقيقية السالبة، والتي بدورها ساهمت بزيادة تدفق الأموال إلى الأصول ذات مخاطر أعلى مثل سندات الشركات والأسهم. على سبيل المثال، انخفضت عوائد السندات الرديئة المعدلة للتضخم لتصل إلى مستويات سالبة لأول مرة في أمريكا وأوروبا، في حين تم تداول مؤشرات أسواق الأسهم المختلفة بمعدلات مرتفعة لنسب سعر السهم إلى ربحيته.

1.5

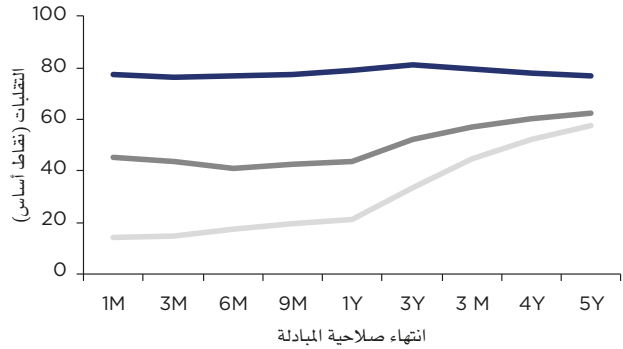
تكاليف خدمة الدين



الفرق بين العُشر الأول والتاسع (10% و 90%) القيمة المتوسطة

1.3

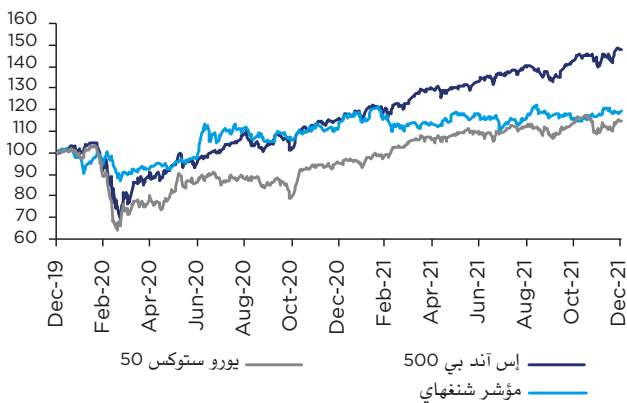
هيكل مبادلة الدولار الأمريكي لأجل سنتين



Mar/20 Dec/20 Dec/21

1.6

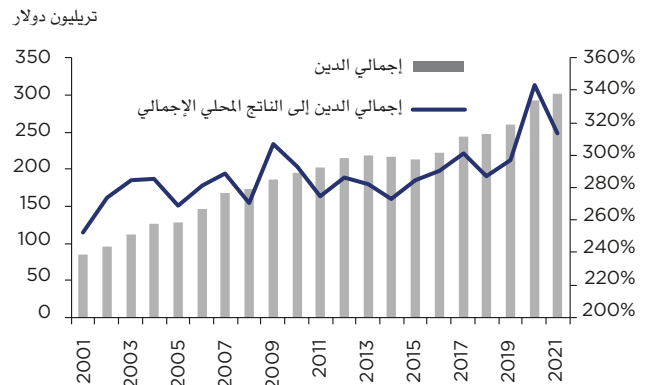
أسواق الأسهم (معاد تحديدها)



يورو ستوكس 50 إس أند بي 500 مؤشر شنغهاي

1.4

الدين العالمي



2 يتبع بنك اليابان سياسة نقدية تيسيرية للغاية مع معدلات فائدة سالبة لفترات قصيرة الأجل وسياسات التحكم في منحى العائد المعمول بها منذ عام 2016.

10.5% مقابل الدولار الأمريكي.

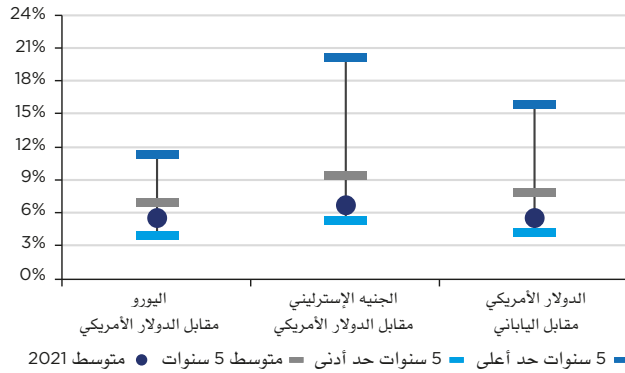
وأسوة بالتحركات التي شهدتها الين الياباني، فقد انخفض اليورو مقابل الدولار مع مرور العام مع اتساع فروق أسعار الفائدة، مما منح الدولار الأمريكي بعض القوة. على هذا النحو، سجل اليورو انخفاضاً سنوياً بنسبة 7.7% أمام الدولار. علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه نظراً لمعدلات الفائدة السالبة والتقلبات المنخفضة (الشكل 1.9)، فقد شهد اليورو اعتماداً متزايداً كعملة تمويل (الشكل 1.10) حيث كانت إصدارات الأجنبي لسندات الدين المقومة باليورو في ارتفاع. ومع ذلك، فإن هذه الشعبية المتزايدة قد تعرض اليورو لمخاطر إضافية مرتبطة بالعملات التمويلية، على سبيل المثال، تقلبات غير متوقعة نتيجة التخارج من عمليات المتاجرة بفرق معدلات العائد (Carry Trade).

أسواق النفط الخام

بعد عام متقلب، شهدت أسواق النفط الخام إنفراجة في عام 2021 حيث سجلت أسعار برنت وغرب تكساس الوسيط وخام التصدير الكويتي مكاسب سنوية بنسبة 50% و55% و56% على التوالي. وكانت حركة السعر مدفوعة بمزيج من العوامل على جانبي العرض والطلب. فمن جانب العرض، ساعد الانخفاض في الإنتاج لكل من

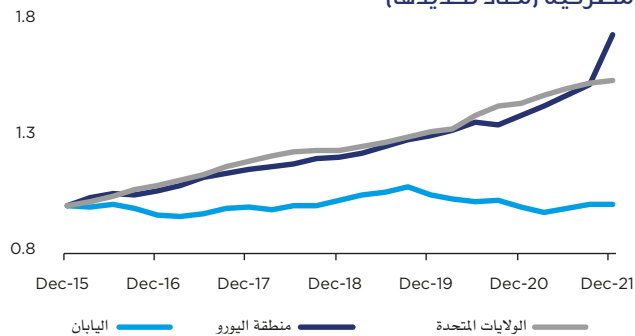
1.9

التقلبات المحققة (90-يوم)



1.10

السندات الصادرة بالعملة المحلية عن مؤسسات أجنبية غير مصرفية (معاد تحديدها)



العام، بدأ الدولار بالصعود مدفوعاً بشكل جزئي بالضغط التضخمي المستمرة، والتي أدت إلى زيادة عوائد سندات الخزنة الأمريكية وتسببت في انخفاض العملات المرتبطة بالدولار تجارياً في عام 2021.

بعد تسجيل أداء أقوى مقابل الدولار الأمريكي في النصف الأول من عام 2021، خضع الجنيه الإسترليني للمزاج العام للسوق مع نهاية 2021 في ظل تزايد المخاوف بشأن تدهور التوقعات الاقتصادية العالمية (الشكل 1.8)، كما ساهم ارتفاع تكاليف الطاقة العالمية وظهر متحور أوميكرون بتعزيز هذه المخاوف. وبعدها امتنع بنك إنجلترا عن رفع أسعار الفائدة في نوفمبر 2021، تفاجأت الأسواق بقيامه برفع سعر الفائدة بمقدار 15 نقطة أساس في ديسمبر، وأصبح أول بنك مركزي من الاقتصادات المتقدمة يرفع أسعار الفائدة بعد أزمة فايروس كورونا، مما جعل الجنيه الإسترليني قادراً على تعويض بعض خسائره ليستقر عند انخفاض بنسبة 1.4% مقابل الدولار.

مع عدم وجود تغيير في وضع السياسة النقدية في اليابان، تعرض الين لعوامل خارجية وكان معروض للبيع بمعدل خصم إلى حد كبير، ولقد أدى اتساع فروق أسعار الفائدة بين الولايات المتحدة واليابان إلى تفاقم هذه التحركات، خاصة بالنظر إلى وضع الين الياباني كعملة تمويل. إضافة لذلك، تسبب الانتعاش الاقتصادي المتعثر في النصف الأول من عام 2021 في انخفاض الين الياباني بنسبة

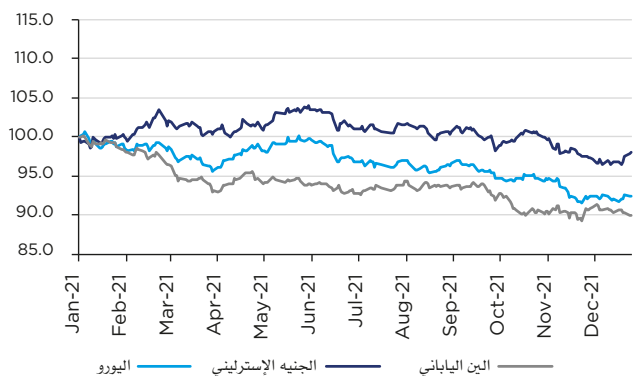
1.7

مؤشر الدولار الأمريكي



1.8

أسعار صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي (معاد تحديدها)



المستهلك. ويعود سبب ارتفاع الأسعار محلياً إلى أنماط الاستهلاك الموجهة نحو الاستيراد والتي تُرجمت بدورها إلى زيادات أسعار واسعة النطاق في مكونات السلة، كما ساهمت الاضطرابات العالمية في جانب العرض إضافة إلى الطلب الاستهلاكي القوي في تدافع مؤشر أسعار المستهلك إلى الأعلى على أساس شهري. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، التي كانت المؤثر الرئيسي في مؤشر سلة أسعار المستهلك في نهاية العام. هذا فضلاً عن الزيادة المفاجئة في تكاليف التعليم، أدت خدمات الإسكان (وهي المكون الأكبر لمؤشر أسعار المستهلك) إلى ارتفاع معدل التضخم. وعلى هذا النحو، بلغ متوسط معدل التضخم في عام 2021 3.4%، وهو مستوى يفوق متوسط العام الماضي الذي بلغ 2.1% ويفوق متوسط السنوات الخمس الماضية بنحو 1.65 نقطة مئوية.

فيما يتعلق بالدينار الكويتي، فقد استقادت العملة الوطنية من ربطها بسلة العملات غير المعلنة، مما مكن من تحييد الأثر الصافي لتحركات العملات إلى حد ما وتأمين استقرار سعر الصرف (الشكل 1.14). على هذا النحو، أغلق سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي على انخفاض بنسبة 0.25% (أي لصالح الدينار الكويتي) بحلول نهاية العام.

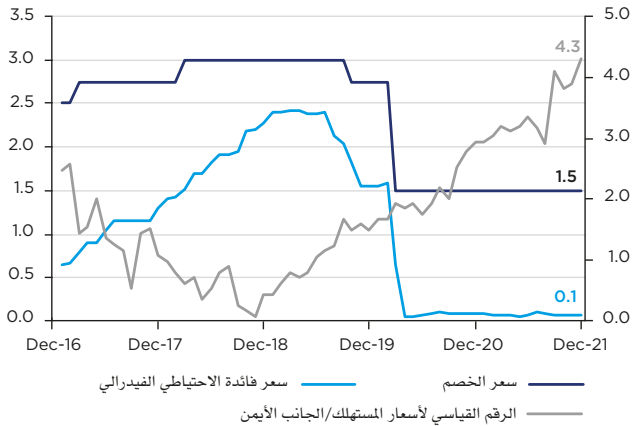
يتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي

أعضاء منظمة أوبك بلس والأعضاء خارج المنظمة في الحفاظ على الأسعار كما هو موضح في مخزونات النفط الخام في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الشكل 1.11). ومن جانب الطلب، أدى تسريع إطلاق لقاحات فيروس كورونا بالإضافة للنمو الاقتصادي القوي إلى تمكين الاستهلاك من تجاوز الإنتاج (الشكل 1.12). وعلى الرغم من انخفاض الأسعار في نوفمبر بسبب ظهور متحور أوميكرون، تم تقليص الخسائر جزئياً بحلول نهاية العام مع تراجع المخاوف وتعطل بعض إنتاج النفط الخام. ومع ارتفاع أسعار النفط خلال جزء كبير من عام 2021، بلغ متوسط أسعار النفط الخام 71 دولاراً للبرميل على مدار العام مقارنة بـ 42 دولاراً للبرميل في عام 2020.

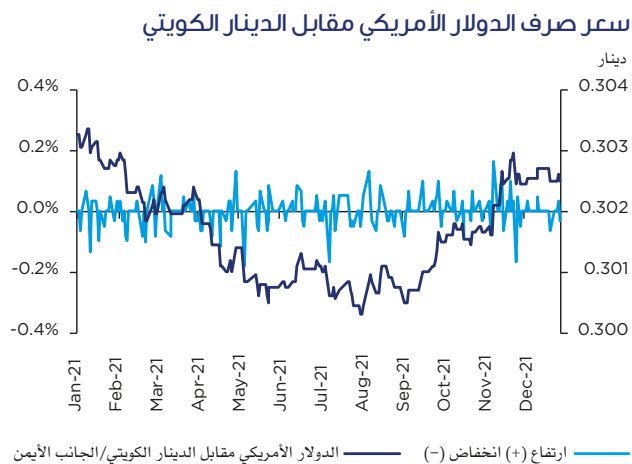
التطورات المحلية

تماشياً مع التوجه العالمي، أنهى مؤشر أسعار المستهلك في الكويت العام عند 4.3%، وهو أعلى مستوى له منذ نوفمبر 2011 (الشكل 1.13). بالرغم من استمرار ضغوط الأسعار في الكويت، إلا أنها كانت أقل حدة من تلك التي شهدتها الدول الأخرى حول العالم بسبب التأثير الثانوي لأسعار الطاقة على مكونات سلة مؤشر أسعار

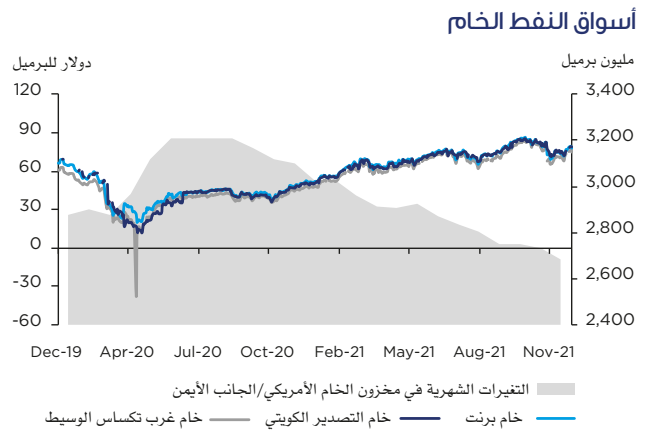
1.13 معدلات الفائدة الرئيسية والتضخم (%)



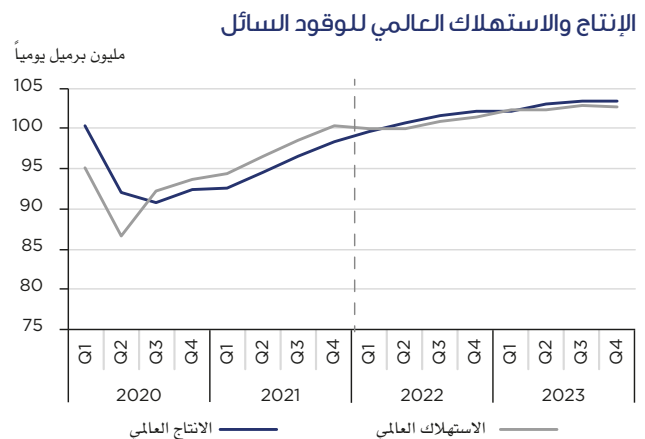
1.14 سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي



1.11 أسواق النفط الخام



1.12 الإنتاج والاستهلاك العالمي للوقود السائل



استفادت العملة الوطنية من ربطها بسلة من العملات، مما مكن من تحييد أثر تحركات العملات إلى حد ما واستقرار سعر الصرف.

توسيع قاعدة الإيرادات ومصادر تمويل الدولة أمر بالغ الأهمية للحد من مخاطر الهشاشة المالية. وعلى الرغم من أن ارتفاع مستوى الديون يزيد بشكل طفيف من تعرض الحكومات المقترضة للمخاطر، إلا أن مستويات الدين الحالية⁴ وقنوات توجيه الأموال المقترضة ما تزال من العناصر الرئيسية في تقييم إنتاجية دولة الكويت. على سبيل المثال، فإن الديون الموجهة لطرح مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية المستدامة مثل تمويل مشاريع البنية التحتية الحيوية وتشغيل مساهمة القطاع الخاص تعد ذات مردود إيجابي للدولة.

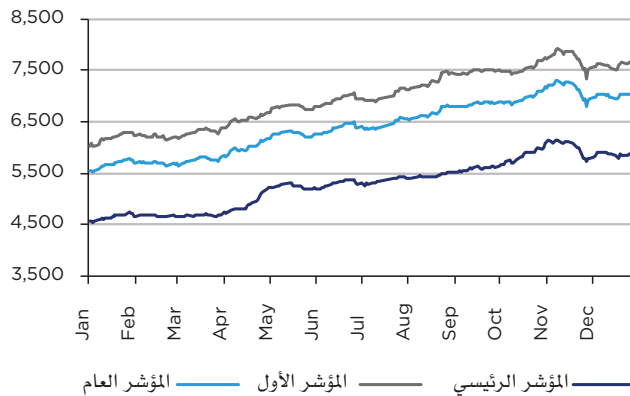
ومن جانب آخر، وفي ضوء التوجه العالمي نحو الاستدامة، سيكون من الحكمة الاستفادة من الخلفية الحالية في أسواق النفط الخام، خاصة عند النظر إلى أن الانتعاش الحالي في السوق مدفوع بعوامل غير اعتيادية إلى حد ما. وبالتالي، من الضروري تسريع الانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة وإجراء إصلاحات هيكلية لتعزيز كفاءة القطاع الحكومي وتمكين القطاع الخاص من لعب دور أكبر في الاقتصاد. ويمكن لمثل هذا الانتقال أن يخفف من الضغوط على المالية الحكومية ويضع الحجر الأساس لاقتصاد أكثر قوة واستدامة.

بورصة الكويت

بعد تواني أداء بورصة الكويت مقارنة بأسواق الأسهم العالمية في عام 2020، تمكن سوق الأوراق المالية المحلي من رأب الفجوة خلال عام 2021. وعلى الرغم من استمرار الجائحة، حققت القيمة السوقية للأسهم الكويتية قفزة بنحو 28.5% خلال العام لتصل إلى 41.4 مليار دينار. وجاءت هذه المكاسب في ضوء الأرباح القوية التي

1.17

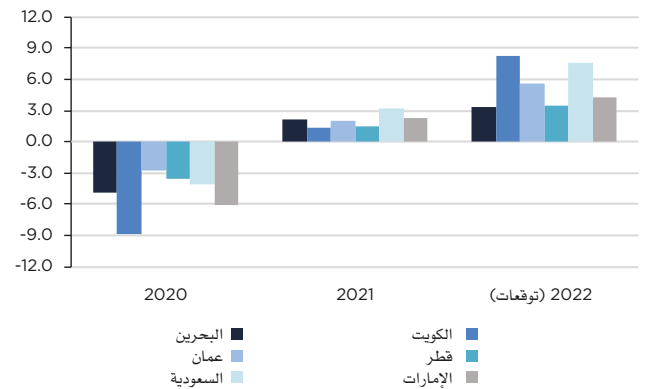
مؤشرات بورصة الكويت



الحقيقي للكويت نموًا فائقًا بنسبة 1.3% في عام 2021 بعد تسجيله أكبر انخفاض بين أقرانه من دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2020 (الشكل 1.15). وعلى الرغم من تحقيق القطاع غير النفطي انتعاشًا متواضعًا مدفوعًا بالاستهلاك المحلي القوي، كان الاعتماد المرتفع على النفط والنهائية المجدولة لزيادات إنتاج أوبك بلس (تنتهي في النصف الأول من عام 2022) الدافعان الرئيسيان لتوقعات النمو المنخفضة. بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا لبيانات وزارة المالية، فقد انخفض العجز المالي في الحساب الختامي للسنة المالية 2022/2021، عن توقعات الميزانية العامة ليصل إلى 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع (شكل 1.16) وذلك لارتفاع أسعار النفط عن متوسط سعر البرميل المفترض³. ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع سعر البرميل قد انعكس على الميزانية العامة للسنة المالية 2023/2022 حيث أنه من المتوقع أن يصل العجز إلى 0.1 مليار دينار. ومن المتوقع أيضًا أن يوفر هذا التحسن متفلسًا لصندوق الاحتياطي العام، الذي شهد انخفاض في أصوله في عام 2020 بسبب احتياجات التمويل وانتهاء قانون الدين العام. ومع ذلك، فإن

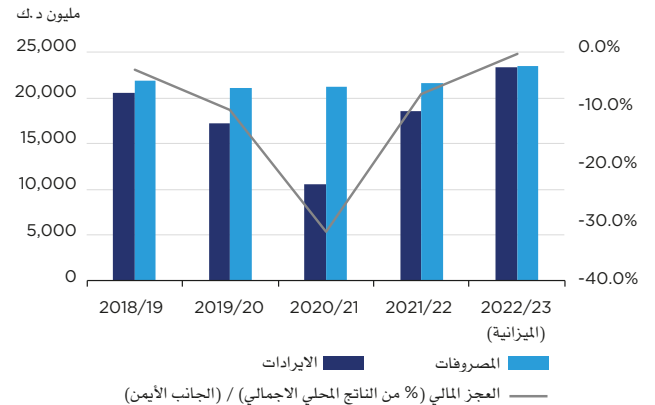
1.15

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



1.16

المالية العامة لدولة الكويت



- تفترض ميزانية السنة المالية 2022/2021 أن متوسط إنتاج النفط يبلغ 2.4 مليون برميل في اليوم ومتوسط سعر البرميل 45 دولارًا في حين كان معدل سعر البرميل الفعلي 80.7 دولار. أما بالنسبة لميزانية عام 2023/2022 فإن متوسط سعر البرميل المفترض يصل إلى 80 دولارًا ومن المتوقع أن يرتفع متوسط إنتاج النفط إلى 2.73 مليون برميل في اليوم.
- إن نسبة دين الكويت إلى الناتج المحلي الإجمالي البالغة 8.7% هي الأدنى بين أقرانها في دول مجلس التعاون الخليجي (37.4%).



(يشمل الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية الكبيرة) مكاسب أقل بصورة طفيفة بنسبة 26.2%.

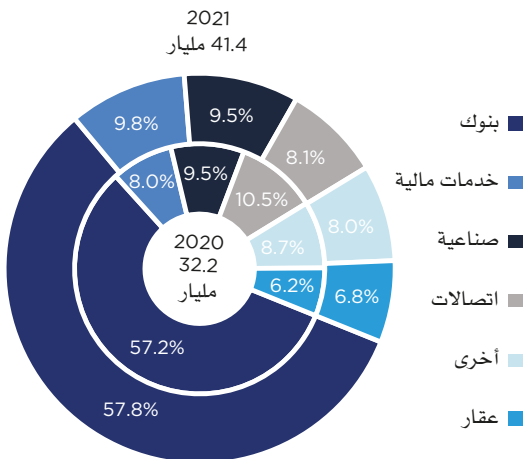
ويعود النمو من حيث القيمة الإجمالية إلى حد كبير لقطاع البنوك، وهو القطاع المهيمن من حيث الحجم (الشكل 1.18)، حيث شهدت قيمته السوقية نمواً بنحو 5.5 مليار دينار وبنسبة 30%. ورغم حجمه الكبير، إلا أن قطاع البنوك يتكون من 11 شركة فقط، مما يشير إلى وجود تركيز قد يؤدي إلى تجسيم المخاطر النظامية. وكان قطاع الخدمات الاستهلاكية أكبر الراجحين بالنسبة المثوية،

وصلت لمستويات ما قبل الجائحة مع توالي عمليات التطعيم وعودة الحياة الطبيعية للاقتصاد نسبياً، لتثبت بورصة الكويت قدرتها على الصمود والاستمرار بالرغم من مواصلة تبعات الجائحة بالتكشف مع ظهور متحورات جديدة للفايروس.

هذا وقد شهدت الأسهم الكويتية نمواً قوياً خلال عام 2021 مع تراجع التقلبات (7.3% تقلبات سنوية مقابل 23.3% في 2020)، حيث وصل مؤشر السوق العام المرجح بالقيمة والذي يغطي جميع الأسهم المدرجة إلى قمة ارتفاعه عند 7,318 نقطة في 11 نوفمبر 2021 مرتفعاً بنسبة 32% منذ بداية العام (الشكل 1.17) قبل أن يتراجع ليغلق عند مكاسب سنوية بنسبة 27%. وجاء هذا الارتفاع المطرد مدعوماً بارتفاع أسعار النفط التي اتسقت معها حركة الأسواق المحلية، وإلى المستوى المتدني تاريخياً لسعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي. وتزامناً مع تراجع أسعار خام البترنت في نهاية العام بنسبة 15%، خسرت بورصة الكويت بعضاً من مكاسبها. وشهدت كل مؤشرات السوق أرباحاً كبيرة خلال العام، وتصدر مؤشر السوق الرئيسي 50 (الذي يتكون من أعلى 50 شركة من حيث السيولة) نظرائه، بارتفاع 31.7%، في حين ارتفع مؤشر السوق الرئيسي الأشمل بنسبة 29.3%. وسجل مؤشر السوق الأول

1.18

حصة القطاع بحسب القيمة السوقية



حققت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة الكويت قفزة بنحو 28.5% خلال العام لتصل إلى 41.4 مليار دينار.

للسهم 80%). أما أداء البنوك، فقد كان جيداً نسبياً، حيث أدى انخفاض المخصصات المطلوبة إلى ارتفاع بنسبة 80% في الأرباح. ويعود التراجع في المخصصات إلى تلاشي حالة عدم اليقين ووفرة المخصصات الحالية المكونة نتيجة للرقابة الحصيفة عبر السنين.

بالتوازي مع تعافي الأسعار، ارتفع إجمالي حجم التداول لعام 2021 بنسبة 62.4% ليصل إلى 84.6 مليار سهم، كما تصاعدت القيمة المتداولة بنسبة 26.7% لتبلغ نحو 13.6 مليار دينار. وارتفع التداول بمعدل ثابت في بداية العام، ثم تباطأ في الصيف بسبب الآثار الدورية، قبل أن يرتفع ليشهد أعلى نشاط في الفترة التي سبقت الحركة التصحيحية في نوفمبر. ورغم النمو القوي في النشاط العام، إلا أن أسهم السوق الأول شهدت تراجعاً بنسبة تفوق 10% في قيمة التداول مع زيادة ضئيلة في حجم التداول. ويعد هذا مؤشراً إيجابياً، حيث شهدت الأوراق المدرجة في السوق الرئيسي والذي يفترض أنه أقل سيولة نشاطاً أكبر، مما سيؤدي إلى مكاسب من حيث اكتشاف الأسعار العادلة وانخفاض التقلبات وارتفاع كفاءة السوق بشكل عام. هذا وتركزت عمليات التداول أساساً في أسهم قطاع الخدمات المالية الذي مثل 27.7% من إجمالي قيمة التداول في السوق مقابل 9.9% في 2020 (الشكل 1.20)، وكانت هذه الزيادة واسعة النطاق حيث طال معظم الشركات المدرجة ضمن هذا القطاع ارتفاعاً في القيمة المتداولة. وبالمثل، شهد قطاعي العقار والصناعة زيادة في حصتهما من إجمالي قيمة التداول، على حساب قطاع البنوك الذي شهد تراجعاً بنسبة 26%. وفي النهاية، تساهم هذه التطورات بشكل إيجابي في الاستقرار المالي من خلال انخفاض التركيز ورفع مستوى الكفاءة وزيادة السيولة.

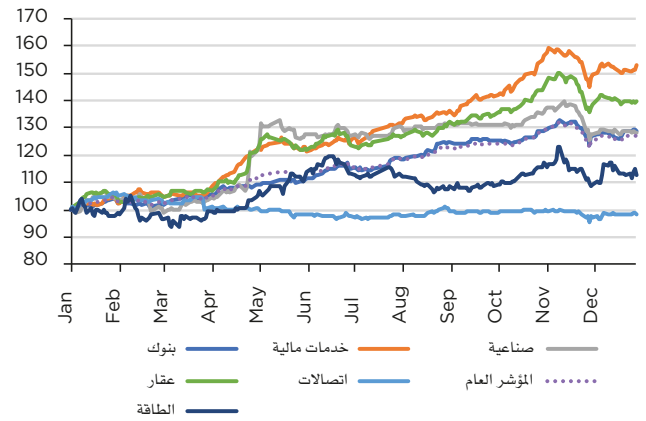
ازداد عمق السوق بشكل كبير في السوق الرئيسي مع زيادة متوسط قيمة التداول اليومية في عام 2021 بأكثر من ثلاثة أضعاف إلى 22.8 مليون دينار (الشكل 1.21). ومن جهة أخرى، شهد السوق الأول تراجعاً في متوسط قيمة التداول اليومية بنحو 11% إلى 32.5 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى زيادة التدفقات الأجنبية في هذا السوق خلال عام 2020 نتيجة إدراج بورصة الكويت في مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة، وبإزالة أثر تلك التدفقات الاستثنائية، يكون المؤشر

حيث زادت قيمته السوقية بنسبة 62.5% خلال العام، يليه قطاع الخدمات المالية وشركات التأمين بمكاسب بلغت 57.1% و 47.3% على الترتيب. وجاء هذا النمو مدفوعاً بارتفاع الأرباح بعد أن سجلت العديد من القطاعات خسائر خلال عام 2020.

وعلى الرغم من تعافي كل القطاعات في عام 2021، إلا أن الأثر كان متبايناً (الشكل 1.19)⁵. وجاء ارتفاع أداء قطاع الخدمات المالية عن غيره من القطاعات مدفوعاً بصورة أساسية بالأرباح الكبيرة، حيث سجل القطاع صافي أرباح بمبلغ 325.5 مليون دينار خلال العام، مقارنة بخسائر قاربت 15 مليون دينار في 2020. ويؤكد التعافي في هذا القطاع خصيصاً التحسن في معنويات المستثمرين خلال العام مع تراجع حالة انعدام اليقين التي لازمت الجائحة وعودة الأسواق إلى نشاطها الاعتيادي. وكان قطاع الاتصالات هو الوحيد الذي أنهى العام 2021 على انخفاض بعد أن كان من القطاعات القليلة التي حققت مكاسب في العام السابق والأفضل أداءً في 2020. وبالإمكان تفسير ذلك الاستقرار في أسعار قطاع الاتصالات نظراً لطبيعته التي لا تتأثر بالدورة الاقتصادية، حيث تهيمن عليه ثلاث شركات كبرى ومنخفضة النمو (متوسط نسبة الربح الموزع

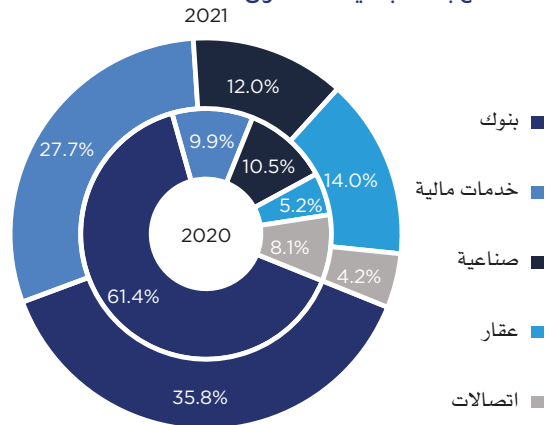
1.19

الأداء بحسب القطاع (المؤشرات معاد تحديدها)



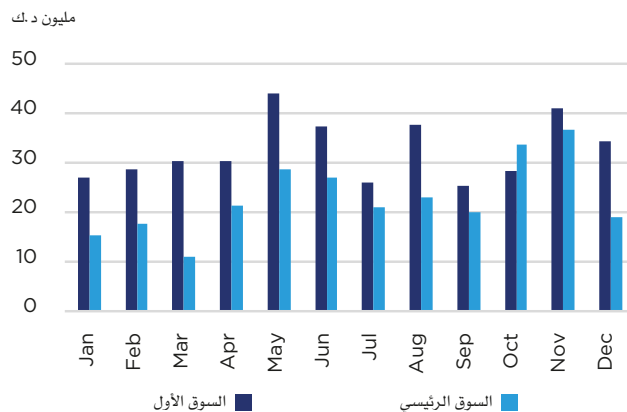
1.20

حصة القطاع بحسب قيمة التداول



1.21

متوسط قيمة التداول اليومي



الأجانب في عام 2019، ومن منظور الاستقرار المالي، فإن الزيادة في ملكية الأجانب في البنوك تعد مؤشراً إيجابياً، حيث تحد قاعدة المستثمرين المتنوعة جغرافياً من عدوى السوق التي يمكن أن تحدث في حال وقوع أزمة محلية. ومع ذلك، فإن هذه الاستثمارات تزيد أيضاً من حساسية النظام المالي المحلي تجاه تطورات الأسواق العالمية والتدفقات المفاجئة لرؤوس الأموال غير المستقرة (hot money).

بشكل عام، كان عام 2021 عاماً إيجابياً لأسواق الأسهم المحلية من منظور الاستقرار المالي، مع ازدياد عمق السوق وسيولته، وتبوع الأوراق المالية المتداولة وتراجع التقلبات بشكل عام. ومن المتوقع أن تزداد التقلبات، وهو ما نشهده حالياً في عام 2022 مع استمرار تراجع الأسواق المالية نتيجة التوترات الجيوسياسية وتشديد السياسات النقدية لمكافحة الضغوط التضخمية. ويجب على المشاركين في السوق، سواء المؤسسات أو الأفراد، الاستعداد لحركة تصحيحية كبيرة في السوق، تزداد احتماليتها يوماً بعد يوم.

السوق العقاري

على غرار الآثار التي شهدتها الأسواق الأخرى، شهد السوق العقاري محلياً انتعاشاً خلال عام 2021 مع رفع معظم العوائق التي كانت تحول دون إتمام الصفقات مثل حظر التجول وتدابير الإغلاق، بالإضافة إلى إبقاء أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة تاريخياً. حيث بلغ إجمالي قيمة الصفقات العقارية نحو 3.8 مليار دينار خلال العام (الشكل 1.24) وهو ما يفوق متوسط السنوات الخمس الماضية بنسبة 35.5%. ومع ذلك، لم تنعكس عودة النشاط الاقتصادي على قيمة الصفقات للعقارات الاستثمارية والتجارية والأخرى حيث جاءت أقل بنسبة 19% و70% و5% من متوسطات الخمس سنوات لكل منهم على الترتيب. وعلى هذا النحو، فقد كان النشاط المرتفع في السوق العقاري مدفوعاً بشكل أساسي بالعقارات السكنية حيث تجاوز إجمالي قيمتها 123% من متوسط الخمس سنوات المنصرمة.

هذا وبلغ متوسط قيمة الصفقات في القطاع السكني منذ بداية عام

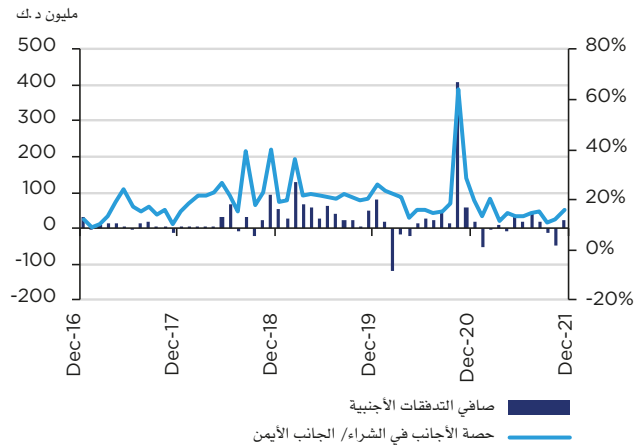
قد حقق نمو متواضع بنسبة 3% في السوق المذكور في 2021.

وفي حين أن النشاط المتزايد في بورصة الكويت قد نبع إلى حد كبير من المستثمرين المحليين مع عودة حصة الأجانب في الشراء إلى مستويات ما قبل الدخول في مؤشر مورغان ستانلي (الشكل 1.22)، إلا أن إجمالي صافي التدفقات الأجنبية ظل مرتفعاً وإن كان بمستوى أقل من السنوات التي سبقت الإدراج (2019/2018). ويمكن تفسير هذه الديناميكيات بقيام المستثمرين الأجانب بصورة دورية بإعادة تحديد نسب موجودات محافظهم الاستثمارية وذلك في ضوء أن بورصة الكويت أصبحت جزءاً من مؤشر عالمي يتم تتبعه بشكل كبير.

وفيما يتعلق بالملكية الأجنبية في البنوك المحلية، فقد استمرت بالزيادة بمعدل ثابت (الشكل 1.23) مع زيادة تدفق الاستثمارات عالمياً. وقد كان بنك وربة البنك الوحيد غير المدرج ضمن مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة الذي شهد ارتفاعاً في نسبة الملكية الأجنبية. ومن ناحية أخرى، فقد واصل المستثمرون الأجانب تقليص ملكياتهم في بنك برقان بعد أن شهد البنك تدفقاً من المستثمرين

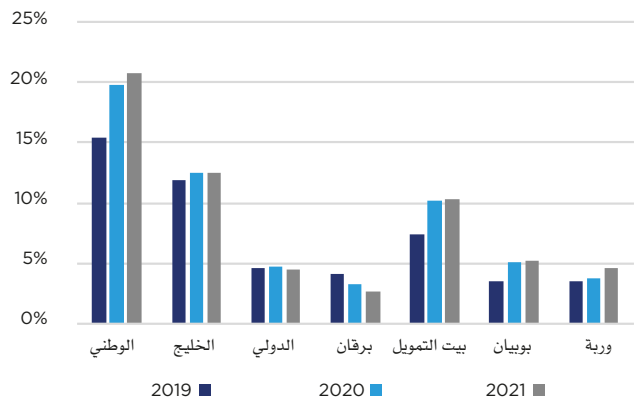
1.22

صافي التدفقات الأجنبية إلى بورصة الكويت



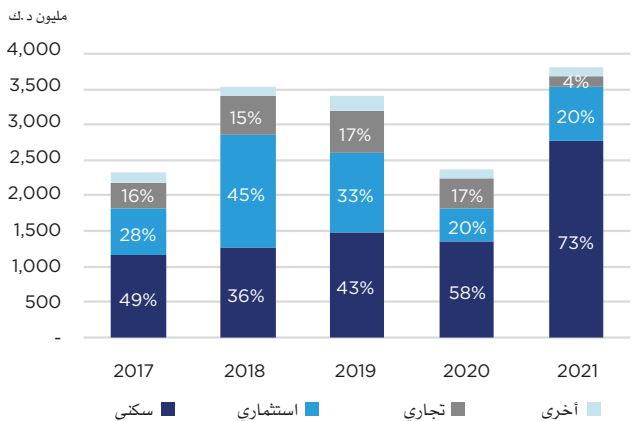
1.23

ملكية الأجانب في البنوك



1.24

قيمة مبيعات العقار



6 تم استبعاد البنك التجاري الكويتي والبنك الأهلي الكويتي والبنك الأهلي المتحد من الرسم بسبب الحصة الضئيلة للملكية الأجنبية أقل من 1%.

ما سبق ذكره، حيث ينصرفون عن العقارات التي يشغلها مستأجرين ذوي مخاطر أعلى. هذه العوامل، مقرونة بأسعار فائدة منخفضة تاريخياً، خلقت ظروفاً مثالية أدت إلى زيادة الطلب على العقارات السكنية. أما من ناحية العرض، فكان نمو الوحدات السكنية محدوداً أيضاً، حيث نما بوتيرة أبطأ من الطلب. ولتوضيح ذلك بشكل أكبر، يقدر إجمالي المنازل السكنية القائمة (المشغولة وغير المشغولة) بنحو 161,000⁹، مقابل نحو 94,379¹⁰ طلباً قائماً للإسكان وفق الوضع في نهاية عام 2021. وتعزى هذه الديناميكيات إلى حد كبير إلى محدودية الأراضي المتاحة للتطوير.

أما فيما يتعلق بقطاع العقار الاستثماري وقطاع العقار التجاري، فقد يكون من الأنسب النظر إلى مؤشرات بديلة أكثر ملاءمة في تقييم الأداء أخذاً في الاعتبار عدد الصفقات المنخفض نسبياً وتفاوت خواص المباني في القطاعين المذكورين. وتشمل هذه المؤشرات معدلات الإشغال للمباني الاستثمارية وإيجارات محلات البيع بالتجزئة للعقارات التجارية. على هذا النحو، أكدت نتائج الدراسات الاستقصائية الأخيرة التي أجرتها شركة (Real Estate Market Intelligence) REMI والتي تغطي أكثر من 7,000 عقار في 20 منطقة، وجود تراجع متواصل في أداء القطاع الاستثماري، مع استمرار انخفاض نسب الإشغال (الشكل 1.27). وعلى الرغم من الارتفاع المشهود في عام 2019، عاودت نسب إشغال المباني الاستثمارية بالانخفاض مع بداية جائحة كورونا، واستمرت على هذا النحو حتى عام 2021. وقد تزامن ذلك مع تراجع أعداد المقيمين بنسبة 5.7%¹¹ ما بين نهاية عام 2019 والربع الثاني من عام 2021، والذي جاء أساساً جراء السياسات الحكومية النشطة لإعادة توازن التركيبة السكانية في الكويت.

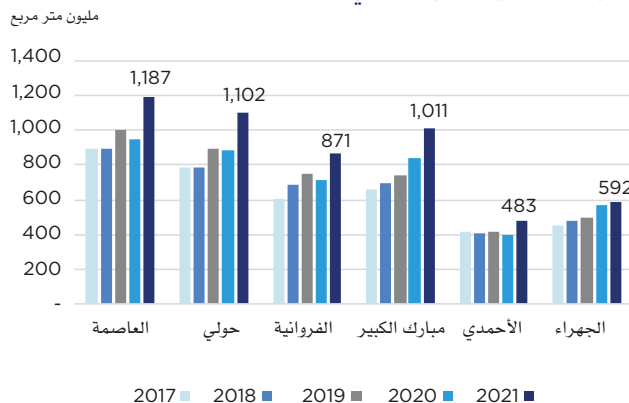
أما القطاع التجاري، وتماشياً مع تراجع قيمة صفقاته، فقد استمرت إيجارات العقارات التجارية في الانخفاض في عام 2021

2015 حوالي 333 ألف دينار مقابل 722 ألف دينار و4.6 مليون دينار لقطاعي العقار الاستثماري والعقار التجاري على الترتيب. وقد أدى النشاط المتزايد في القطاع السكني الأكثر سيولة نسبياً إلى زيادة إجمالي عدد الصفقات العقارية ليصل إلى 9,723 صفقة في عام 2021 (الشكل 1.25). وبالمثل، تجاوز عدد صفقات القطاع السكني متوسط الخمس سنوات بشكل كبير، بينما انخفض في القطاعات الثلاثة الأخرى. وربما لعبت العوامل السلوكية دوراً في هذه الديناميكيات، حيث قد أدى قضاء المزيد من الوقت في المنزل أثناء الجائحة إلى زيادة سعي الأفراد نحو تملك منزل. كما قد تشير تلك التوجهات أيضاً إلى تحول في أفضليات المستثمرين في ضوء المخاطر المرتفعة، حيث عادة ما يكون المستأجرون المحتملون للعقارات السكنية مواطنين ذوي دخل مرتفع مع مركز وظيفي مستقر. وذلك بخلاف المستأجرين في قطاع العقار الاستثماري الذين عادة ما يكونوا مقيمين ذوي دخل منخفض نسبياً بوظائف أقل استقراراً نظراً للتوجهات العامة نحو توطيد الوظائف⁷. وبالمثل، يعد المستأجرون للعقارات التجارية أكثر خطورة نظراً لطبيعتهم المسيرة لتقلبات الدورة الاقتصادية التي عادة ما تكون ظروفها غير مؤكدة. وفي حين أن تراجع سيولة العقارات الاستثمارية والتجارية مقارنة بالمستويات التاريخية يدفع بعض المخاوف في ظل أن الكثير من هذه العقارات ممولة بالاقتراض، إلا أن المغالاة في تقييم هذه العقارات لا يشكل مصدر قلق حيث أن الأسواق كانت تعكس نقاط الضعف تلك في الأسعار.

وتماشياً مع التوجهات الملحوظة في الصفقات العقارية، ارتفعت أسعار العقارات السكنية بشكل حاد في عام 2021، بمعدل 19% عبر المحافظات الست (الشكل 1.26)⁸، وهو معدل النمو السنوي الأعلى منذ عام 2013، ومقارب إلى حد ما من معدل النمو المشهود في عام 2008 قبيل الأزمة المالية العالمية (26.5%). ويمكن تفسير هذا الارتفاع في الأسعار إلى حد كبير بتحول تفضيلات المستثمرين وفق

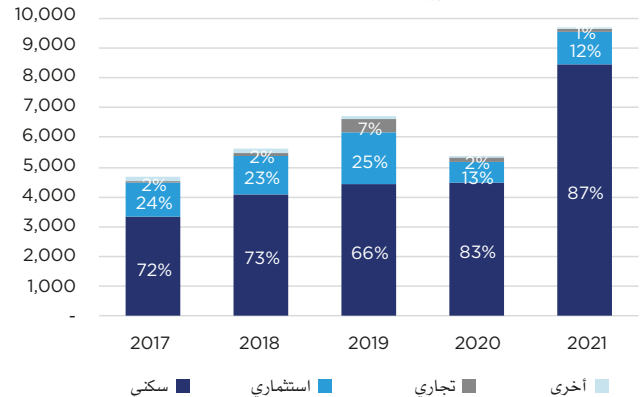
1.26

متوسط سعر العقار السكني

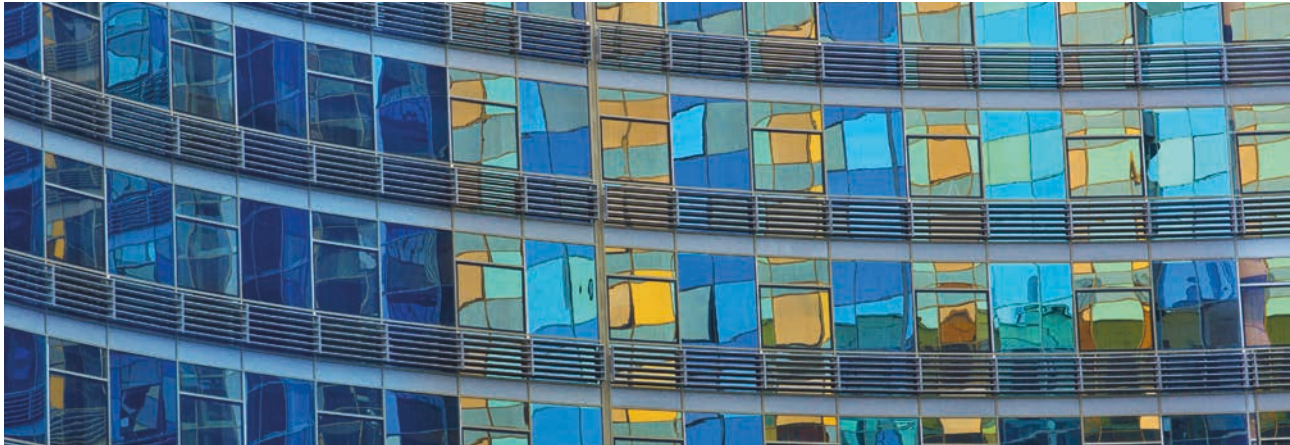


1.25

عدد الصفقات العقارية



- قرارات محلية تفرض حد أدنى لنسبة الموظفين الكويتيين لكل من وظائف القطاعين العام والخاص.
- وفقاً للصفقات المسجلة في وزارة العدل (تشمل الأراضي والمباني)، بعد استبعاد القيم المتطرفة extreme outliers.
- تقديرات معلومات السوق العقارية (Real Estate Market Intelligence) REMI تستند إلى صور الأقمار الصناعية وقد لا تتوافق مع بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية حيث أن بعض الوحدات قيد الإنشاء ولم يتم إصدار رقم مدني لها.
- المصدر: المؤسسة العامة للرعاية السكنية.
- المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.



تجاوزت قيمة الصفقات العقارية محلياً متوسط السنوات الخمس الماضية بنحو 35.5%، مدفوعة أساساً بالنشاط المرتفع في العقارات السكنية.

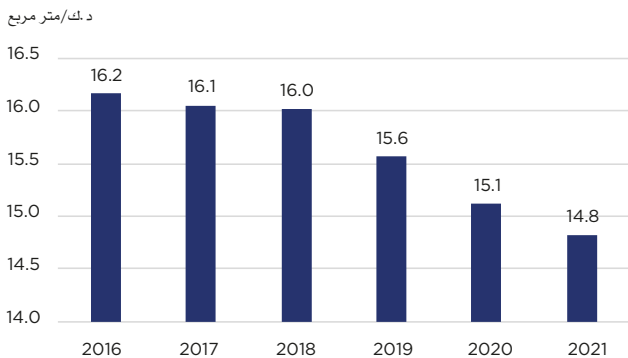
ضغوط الأسعار. ومن أبرز المشاريع التي تلوح في الأفق منطقة المطلاع السكنية (28,288 قسيمة)، ومنطقة جنوب عبد الله المبارك (3,260 قسيمة). وهناك أيضاً مشروعات أخرى طويلة الأجل في مرحلة التخطيط وتقديم العروض لمنطقتي جنوب سعد العبد الله و جنوب صباح الأحمد، حيث يتوقع توزيع 22,152 و 20,380 قسيمة سكنية فيهما على الترتيب. ومن المتوقع أيضاً أن تشهد مساحات البيع بالتجزئة تدفقاً في العرض من خلال مجمع العاصمة التجاري الذي تبلغ مساحته 380 ألف متر مربع والذي تم الانتهاء منه في عام 2021، وكذلك مشروع الخيران هايبرد (outlet mall) الجاري تطويره والذي تبلغ مساحته 116 ألف متر مربع. ومن منظور واسع، فإن توقعات زيادة معدلات الفائدة تؤيد هذا الطرح (تراجع الأسعار)، حيث أن ارتفاع معدلات العوائد المطلوبة من العقارات قد تؤدي إلى ضغوط على قيمها عبر القطاعات المختلفة.

(الشكل 1.28). فيخلاف القطاع الاستثماري الذي يعتمد إلى حد كبير على التركيبة السكانية، يعتمد القطاع التجاري ويرتبط إلى حد كبير بالنشاط الاقتصادي. ومع ذلك، فقد انخفضت إيجارات المساحات المخصصة للبيع بالتجزئة على الرغم من انتعاش الإنفاق مع رفع تدابير الإغلاق وتحرير الطلب المكبوت لدى المستهلكين. ففي حين قد تكون التحولات السلوكية للمستهلكين وزيادة الاعتماد على التسوق عبر الإنترنت ساهمت في التراجع في إيجارات محلات التجزئة، إلا أن التوجهات العامة تشير إلى أن ذلك التراجع قد بدأ قبل جائحة كورونا. وبشكل عام، تدعم هذه المؤشرات التي تعكس اختلالات هيكلية في قطاع العقار التجاري توجه المستثمرين نحو القطاع السكني الأكثر مرونة، وربما كانت عاملاً دافعاً في تفوقه على العقارات الأخرى.

ومستقبلاً، قد تواجه العقارات السكنية ديناميكيات متضادة تجعل توجهات الأسعار غير مؤكدة. فمن جهة، يبدو أن تراجع أداء المباني الاستثمارية سيستمر في ظل التحولات المستمرة في التركيبة السكانية وزيادة المعروض من هذه الوحدات العقارية. وإلى جانب تراجع أداء القطاع التجاري، ستساهم هذه العوامل في زيادة جاذبية العقارات السكنية كقنوات استثمار مفضلة. ومن جهة أخرى، فإن التطوير المستمر للإسكان العام وتوزيع الأراضي من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية سيزيد العرض في السوق ويخفف بعض

1.28

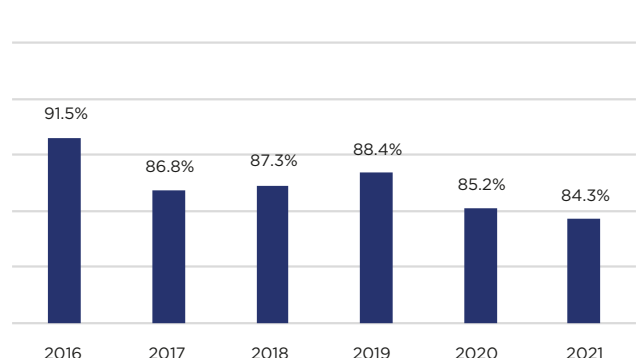
متوسط إيجارات المساحات المخصصة للبيع بالتجزئة



المصدر: REMI

1.27

نسبة إشغال المباني الاستثمارية



المصدر: REMI

المرفق 1.1:

التغير المناخي

أصبحت الدول في جميع أنحاء العالم أكثر استجابة لمخاوف التغير المناخي مع بيان واتضح عواقبه وتوافر المزيد من البيانات عنه. يشير التغير المناخي إلى التحول في أنماط درجات الحرارة والطقس على المدى الطويل ويرجع ذلك أساساً إلى الكميات الكبيرة من الغازات الدفيئة المنبعثة في الغلاف الجوي، مما يؤدي إلى تحفيز ظاهرة الاحتباس الحراري. وفي ظل هذه التغيرات الجوية، لا مفر من حدوث تداعيات اقتصادية، حيث تظهر تقلبات بالعرض والطلب في مختلف الصناعات. ويكشف هذا المرفق عن أحدث الجهود العالمية في معالجة آثار التغير المناخي ودور النظام المالي والمسؤولية التنظيمية للبنوك المركزية في الحفاظ على الاستقرار المالي في مواجهة المخاطر البيئية.

المنظور العالمي

على مدى السنوات العديدة الماضية، ازداد عدد المبادرات العالمية التي أطلقتها منظمات رائدة بهدف تشجيع وتحفيز القطاعين العام والخاص ليكون لهما تأثير أكثر إيجابية على البيئة. ومن أهم الإنجازات التي مهدت الطريق لذلك: اتفاق باريس للمناخ لعام 2015 (المزم قانوناً والمعتمد من قبل 196 طرف)، وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030. حيث تشجع كلتا المبادرتين الالتزام بخفض الانبعاثات وخلق مستقبل أكثر استدامة. وشهدت الصناعة المصرفية والمالية جهوداً مماثلة من مجلس الاستقرار المالي (FSB) الذي شكل في عام 2015 فريق عمل خاص بالإفصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية، يسعى لتعزيز مستوى ومحتوى التقارير الطوعية بشأن مخاطر المناخ ولتكون متسقة عبر الدول. كما تمثل شبكة تخطيط النظام المالي (NGFS)، التي تأسست في عام 2017 من قبل مجموعة من البنوك المركزية والجهات الرقابية، أهم مظاهر التقدم في هذا المجال، وتهدف إلى تبادل أفضل الممارسات والمساعدة في تطوير إدارة المخاطر البيئية للقطاع المالي، فضلاً عن تشجيع تمويل الاقتصاد المستدام. وضمن السياق ذاته، تعمل لجنة بازل على اقتراح بعض المبادئ التي تساعد على تحسين إدارة المخاطر المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية، في حين تسعى وكالات التصنيف الرئيسية (فيتش، موديز، ستاندرد آند بورز) حالياً لإدخال بعض العوامل المتعلقة بالتغيرات المناخية ضمن منهجيات التصنيف الائتماني السيادي. وليست هذه سوى بعض من الجهود الأخيرة لتغذية الزخم العالمي بشأن التغير المناخي، وتبسيط الضوء على الأهمية المتزايدة للقضية والرعاية السائدة في هذا المجال.

المنظور المحلي

إن التغيرات المناخية ظاهرة واضحة بشكل واضح في دولة الكويت، لاسيما مع الارتفاع القياسي في درجات الحرارة والزيادات المتوقعة بنحو 1.2-1.4 درجة مئوية بحلول عام 2050، فضلاً عن التراجع المتوقع في هطول الأمطار بنسبة 15-25% بحلول عام 2050 مقارنة بالبيانات المسجلة من 1986 إلى 2005، وفقاً للهيئة العامة للبيئة (2019). مع ذلك، فقد احتلت دولة الكويت المرتبة 65 من أصل 182 دولة في مؤشر الدول التابع لمبادرة جامعة نوتردام للتكيف العالمي مع التغيرات المناخية (ND-GAIN) ١، وقد تم تصنيفها على أنها في وضع جيد مع القليل من التحديات.

تعمل دولة الكويت جاهدة على الامتثال لأفضل الممارسات والتوجهات العالمية بشأن التغير المناخي. حيث كانت من أوائل الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي ووقعت العديد من الاتفاقيات الدولية الأخرى المتعلقة بالتغير المناخي بما في ذلك اتفاقية باريس. وفي قمة مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي (COP26) المنعقد في نوفمبر 2021، أكد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح هدف الكويت لخفض إجمالي انبعاثاتها بنسبة 7.4% بحلول عام 2035. وقد تم تحقيق العديد من الإنجازات التي تدعم دولة الكويت في تحقيق هذا الهدف، فعلى سبيل المثال، قام معهد الكويت للأبحاث العلمية بتطوير مشروع مجمع الشقاييا ٢ في محاولة للاستفادة من الطاقة المتجددة كمصدر للكهرباء على الصعيد الوطني. بالإضافة إلى ذلك، أكملت الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة مؤخراً أحد أكبر مرافق استيراد الغاز الطبيعي المسال في المنطقة، والتي ستساعد الكويت على التوجه نحو وسيلة أنظف لتوليد الكهرباء، والمساعدة في إمداد مطالب مصافي النفط والصناعات البتروكيمياوية المتنامية.

على صعيد سوق رأس المال، وضعت بورصة الكويت إستراتيجية على ثلاث مراحل تتم من خلال تعزيز وتطوير ممارسات استدامة الشركات وخلق مناخ استثماري مشجع للاستثمارات المستدامة عبر مسؤوليات التغير المناخي والجهود البيئية والاجتماعية والحوكمة بشكل عام³ 30 وتسمى دولة الكويت أيضاً على تحسين بصمتها الكربونية على نطاق عالمي من خلال الاستثمار المستدام. على وجه التحديد، تقوم الهيئة العامة للاستثمار (KIA) بالمشاركة في تأسيس وتنفيذ إطار تمويل مستدام طورته مجموعة صناديق الثروة السيادية: الكوكب الواحد (OPSWF)، هدفها دعم اتفاق باريس للمناخ في مجال إدارة الأصول.

- 1 يلخص مؤشر الدول التابع لمبادرة جامعة نوتردام للتكيف العالمي مع التغيرات المناخية قابلية تعرض الدولة للتغير المناخي والتحديات العالمية الأخرى جنباً إلى جنب مع مدى استعدادها لمواجهة التغيرات المناخية وتحسين مرونتها.
- 2 تم افتتاح هذا المشروع رسمياً في فبراير 2019، ويضع الأساس لمشاريع الطاقة المتجددة المستقبلية محلياً من خلال تركيب محطة طاقة شمسية بقدرة 50 ميغاوات، ومزرعة رياح بقدرة 10 ميغاوات، ومحطة للطاقة الكهروضوئية بقدرة 10 ميغاوات. الهدف من ذلك هو الوصول في نهاية المطاف إلى الخطة الرئيسية للحكومة لتوليد ما يقرب من 3.2 جيغاوات من الكهرباء من خلال وسائل متجددة بحلول عام 2030.
- 3 لمزيد من التفاصيل يرجى زيارة موقع بورصة الكويت (<https://www.boursakuwait.com.kw/en/sustainability>)

دور البنوك وانعكاساتها على الاستقرار المالي

يكون له دافع مؤثر للتغيير ومحفز للتحويل للأنشطة الصديقة للبيئة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبنوك إدارة مخاطرها المالية بمسؤولية من خلال تركيز أنشطتها الاستثمارية في المبادرات المستدامة والصديقة للبيئة. ومع الاهتمام المتزايد بالاستثمار البيئي والاجتماعي وحوكمة الشركات، يتجه العديد من المستثمرين لتوجيه أموالهم نحو مشاريع صديقة للبيئة، وتحذو العديد من البنوك في جميع أنحاء العالم حذوهم. على سبيل المثال، تزايد مؤخراً الطلب على أدوات الدين المستدامة التي تهدف إلى تمويل المشاريع المتعلقة بالأهداف البيئية والاجتماعية والحوكمة. فقد بلغ الدين العالمي المستدام الصادر في عام 2021 نحو 1.6 تريليون دولار، مما يجعل إجمالي الإصدارات حتى الآن يتجاوز 4 تريليون دولار أمريكي⁴، نحو 45% منها يتعلق بالسندات الخضراء الصديقة للبيئة، وهي سندات يتم إصدارها لتمويل المشاريع المتعلقة بتغير المناخ. ومن المتوقع أن تنمو مثل هذه الإصدارات في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مدى السنوات القادمة بسبب الطلب المتزايد عليها، وخاصة لدى الصناديق الإسلامية التي تهتم بالمشاريع البيئية والاجتماعية والحوكمة. وعلى وجه الخصوص، تحرز الشركة العربية للاستثمارات البترولية السعودية وصندوق الاستثمارات العامة السعودي إنجازات كبيرة في المنطقة في مجال السندات البيئية والاجتماعية والحوكمة. ومن المحتمل أيضاً أن تساهم الهيئة العامة للاستثمار في الكويت، بصفتها عضواً مؤسساً في صناديق الثروة السيادية: الكوكب الواحد في دفع العجلة إلى الأمام.

وفي دولة الكويت، يمكن تقييم المخاطر المادية على البنوك من خلال الانكشافات الأجنبية والمحلية. فبيما يتعلق بانكشاف البنوك من خلال شركاتها التابعة على الدول الأجنبية المصنفة على أنها شديدة التأثير بالتغير المناخي، وتلك الدول منخفضة الاستعداد له⁵، فإن 2.6% فقط من إجمالي أصول البنوك الكويتية تقع داخل تلك الدول. لذلك، فإن مخاطر التغير المناخي المادي الناشئة عن العمليات التجارية الأجنبية محدودة، كما ذكرنا سابقاً، تحتل دولة الكويت المرتبة 65 في نفس المؤشر، مما يجعلها ضمن أفضل 40% من الدول وهي في وضع جيد في مواجهة التغير المناخي.

وفيما يتعلق بمخاطر التحويل الاقتصادي، تقوم البنوك باتخاذ خطوات نحو تحقيق تمويل أكثر استدامة. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، كانت هناك جهود متزايدة من البنوك الكويتية لزيادة الإقبال على الفرص التمويلية الخضراء (الشكل 2). واعتباراً من عام 2021، تمثل استثمارات البنوك في القطاعات المضرة للبيئة⁶ نحو 12.4% من الاستثمارات ذات الدخل الثابت و0.6% فقط من الاستثمارات في الأسهم (الشكل 3). ومن حيث محفظة القروض، فقد شكلت القروض الممنوحة للقطاعات المضرة للبيئة نحو 9.4% من الإجمالي. وتعد هذه الإحصائيات جديرة بالثناء، خاصة إذا ما استمرت في الاتجاه نحو الاستدامة لتقليل الآثار المترتبة على المخاطر المادية ومخاطر التحويل الاقتصادي على القطاع المصرفي المحلي.

مع بذل المبادرات العالمية جهوداً لخلق عالم أكثر استدامة هناك ضغط متزايد على البنوك للتأكد من أنها تتجنب المخاطر المالية المتعلقة بالتغير المناخي. وفي ضوء الجهد العالمي للتوجه نحو اقتصاد منخفض الكربون، تنقسم قضايا التغير المناخي إلى نوعين رئيسيين من المخاطر: المخاطر المادية وهي التكلفة الاقتصادية والخسائر المالية التي قد تنشأ عن التغير المناخي، ومخاطر التحويل الاقتصادي وهي المخاطر التي تنشأ من التحويل إلى حالة اقتصاد منخفض الكربون. من حيث المخاطر المادية، فمن الممكن أن تتأثر البنوك بموجات الحرارة الشديدة والفيضانات ودرجات الحرارة المتجمدة. وعلى وجه الخصوص، قد تواجه البنوك مخاطر تشغيلية متصاعدة مثل ظروف العمل الصعبة، وتقلبات متزايدة في الاقتصاد بسبب الأضرار المادية للأصول بالإضافة إلى عدم استقرار المنطقة المتضررة. هذا وتشمل المخاطر المادية أيضاً مخاطر أخرى كما هو موضح في الشكل 1. وفيما يتعلق بمخاطر التحويل الاقتصادي، فإن التوجهات الأكثر استدامة قد تفرض تحولات في الطلب بين القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الطاقة والزراعة والتصنيع والبناء من أجل المزيد من المساعي الملائمة بيئياً. نتيجة لذلك، قد تفشل بعض الشركات وقد تغلق بعض المصانع بسبب المنافسة وعدم القدرة على مواكبة الابتكار في هذا المجال، مما يضع الصناعات المتجهة نحو التراجع تحت ضغوط مالية تؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان.

الشكل 1

المخاطر المتعلقة بالتغيرات المناخية

مخاطر مادية	مخاطر التحويل
أضرار للأصول المادية	تغير في تفضيلات المستهلكين
إمكانية العمل والعيش	التحول إلى مصادر طاقة مختلفة
تدهور الاستدامة	تغير التعليمات والسياسات

المخاطر للبنوك

مخاطر الائتمان
مخاطر السمعة
مخاطر التشغيل
مخاطر السوق

من المهم أن يتحرك القطاع المصرفي نحو موازنة أهدافه مع الجهود البيئية الرئيسية، خاصة وأن القطاع - بصفته وسيط مالي - يمكنه أن

4 بلومبرج لتمويل الطاقة الجديدة.

5 الدول التي تم تصنيفها ضمن الـ 50% الأدنى من مؤشر الدول التابع لمبادرة جامعة نورداهم للتكيف العالمي مع التغيرات المناخية.

6 تشمل قطاعات مثل النفط والغاز والكيماويات وتصنيع السيارات والمرافق وشركات الطاقة غير المنظمة.

المركزي على تعزيز قراراته المتعلقة بالتغير المناخي ومخاطره المالية، والممارسات الرقابية المناسبة لمواجهةها. وتشمل الجهود الإضافية التي يبذلها بنك الكويت المركزي في هذا المجال: بناء القدرات، ومشاركة التجارب مع أصحاب المصلحة، فضلاً عن تشكيل فريق داخلي يقوم بالتركيز على ظاهرة التغير المناخي من أجل تنفيذ خطة بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالتغيرات المناخية.

ونظراً للطبيعة طويلة الأمد لآثار التغير المناخي وتجليها ببطء، فإن المبادرات الاستباقية ضرورية لتجنب أي تعديلات مفاجئة قد تشكل صدمة للأسواق والمستهلكين. ومن هذا المنطلق، يبحث بنك الكويت المركزي البنوك المحلية على إدارة مخاطرها المالية والمساعدة في تمويل مشروعات ومبادرات صديقة للبيئة. وإنه لمن المهم أن تخطط البنوك وتعمل بشكل استباقي تجاه مواجهة المخاطر البيئية وألا تتجاهلها، فمع الشدائد تتجم الفرص التي بإمكان البنوك الاستفادة منها بما في ذلك المشاريع الجديدة المستدامة مثل تلك المرتبطة بتطوير الطاقة، ومشاريع إدارة الكربون، وغيرها من الابتكارات الخضراء. إن العمل ضمن معيار صديق للبيئة يمكن أن يفتح للبنوك فرص استثمارية جديدة تزيد من مرونتها المالية، ومن المحتمل أن تتحسن معها تصنيفاتها الائتمانية، وهو ما يساعد دولة الكويت في ذات الوقت على الاقتراب من تحقيق رؤيتها لعام 2035.

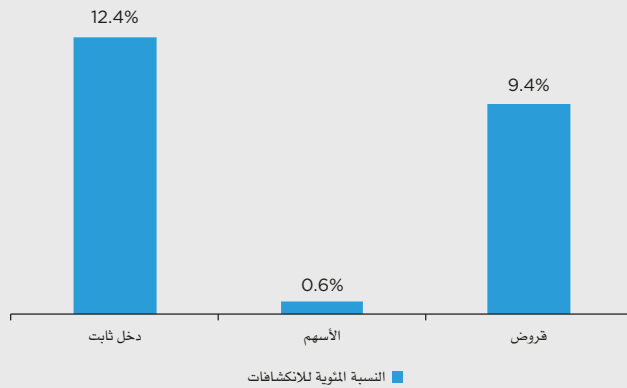
بشكل عام، من المهم أن تتحمل البنوك الكويتية هذه المسؤولية حتى لا تتخلف عن نظرائها فيما يتقدم العالم والمنطقة نحو ميزانيات أكثر خضرة وأعمال أكثر صداقة للبيئة، ومما لا شك فيه، كان هناك جهود ملحوظة من قبل عدد من البنوك المحلية تجاه الدعم البيئي والاجتماعي والحوكمة ومبادرات تخص قضية التغير المناخي وآلية إعداد التقارير المتعلقة بها. ويشيد بنك الكويت المركزي بهذه الجهود ويشجع البنوك الأخرى على أن تحذو حذوها.

دور البنوك المركزية

تدرك الجهات التشريعية والرقابية المصرفية في جميع أنحاء العالم أهمية دورها في مواجهة التغيرات المناخية والحفاظ على الاستقرار المالي، حيث ساهم كل من فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية (TCFD) وشبكة تخضير النظام المالي (NGFS) بشكل أساسي في إطلاق حملة تحث البنوك المركزية والمؤسسات الرقابية على أخذ التغير المناخي على محمل الجد. مثل هذه الأساليب الاستباقية من شأنها تزويد الجهات التشريعية والرقابية بالمهارات والخبرات المطلوبة لتنفيذ مهامهم الأساسية في سبيل مواجهة هذه المخاطر المستجدة. هذا وتوفر شبكة تخضير النظام المالي أدوات ومصادر مفيدة يمكن أن تساعد بنك الكويت

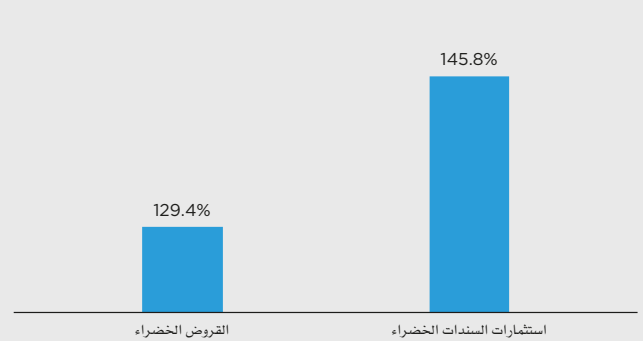
الشكل 3

انكشاف البنوك على القطاعات الصارة بالبيئة



الشكل 2

انكشاف البنوك على المشاريع الخضراء







الفصل الثاني:
نظرة عامة على
النظام المالي
المحلي

نظرة عامة على النظام المالي المحلي

على غرار الاقتصادات الأخرى، يتكون النظام المالي المحلي من مؤسسات مالية مختلفة كالبنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار وشركات التمويل، تحكمها مجموعة من القواعد والتعليمات. ويعد بنك الكويت المركزي الجهة المكلفة بتنظيم أعمال البنوك وشركات التمويل وشركات الصرافة، كما يقوم بنك الكويت المركزي بالتعاون مع هيئة أسواق المال بدور رقابي مزدوج على شركات الاستثمار.

يفضي هذا الفصل من التقرير أداء تلك المؤسسات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، والتي تشمل خمسة بنوك تقليدية، وأخرى إسلامية، وبنك متخصص واحد، بالإضافة إلى 79 شركة استثمار وصرافة. ويصف الجزء المتعلق بالبنوك التغييرات الرئيسية في مراكزها المالية، بينما يغطي الفصل الثالث من هذا التقرير تحليل أكثر تفصيلاً للمخاطر الرئيسية المتعلقة بالبنوك.

القطاع المصرفي

حقق القطاع المصرفي نمواً بنسبة 6.5% في عام 2021، متجاوزاً بذلك متوسط خمس سنوات.

كما شهد عام 2021 تغير التوجه المعتاد لشقي الصناعة المصرفية، حيث نمت البنوك التقليدية بمعدل يفوق معدل نمو البنوك الإسلامية (الشكل 2.3). فبعدما تراجعت أصول البنوك التقليدية بنسبة 2.7% في عام 2020، ارتفعت بنسبة 8% لتصل إلى 50.5 مليار دينار بنهاية 2021. ومن ناحية أخرى، شهدت البنوك الإسلامية تباطؤاً في معدل النمو (4.8% في 2021 مقارنة بـ 10.6% في 2020) حيث وصل إجمالي أصولها إلى 40.4 مليار دينار. ومن الجدير بالذكر أن التباطؤ في نمو أصول البنوك الإسلامية لا يعكس توجهاً نحو تقليص حجم الأصول، حيث أنه كان مدفوعاً بتفضيل تلك البنوك استخدام مصادر الأموال المتاحة لتمويل أنشطتها.

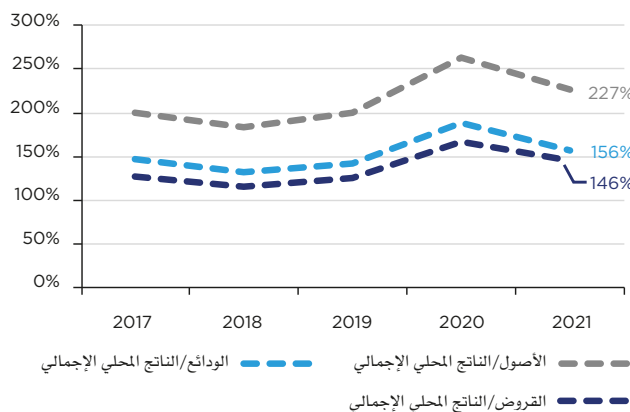
وفيما يتعلق بالأنشطة الرئيسية، تواصل البنوك المحلية الاعتماد على نشاط التمويل حيث وصلت حصة صافي القروض إلى أعلى مستوياتها في العشر سنوات الأخيرة، حيث شكلت 61.6% من إجمالي الأصول وبمبلغ 55.9 مليار دينار في عام 2021 (الشكل 2.4). وجاء هذا

مع انحسار الجائحة، شهد الاقتصاد المحلي تعافياً تدريجياً في عام 2021 ويدل على ذلك النمو المتوقع للنتائج المحلي الإجمالي الاسمي بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي. وجاء هذا النمو مدعوماً بشكل أساسي بانتشار اللقاح ورفع القيود على التنقل، فضلاً عن انتعاش أسعار النفط، الأمر الذي امتد أثره إلى القطاع المصرفي - المساهم الأكبر في النظام المالي المحلي. وسجل إجمالي أصول القطاع معدل نمو 6.5% في عام 2021 (2.9% في عام 2020)، متجاوزاً متوسط معدل السنوات الخمس الماضية، ووصل إلى 91 مليار دينار (الشكل 2.1)، ويعزى هذا الأداء الإيجابي إلى حد كبير للتوسع في المحافظ التمويلية للبنوك التي نمت بنسبة 7.7%. علاوة على ذلك، تتمتع البنوك بحضور عالمي كبير حيث تشكل شركاتها التابعة وفروعها الأجنبية 22.1% من إجمالي الأصول.

وعلى الرغم من هذا النمو، إلا أن نسبة الأصول إلى النتائج المحلي الإجمالي الاسمي تراجعت من 263% في عام 2020 إلى 227% في عام 2021، نتيجة الارتفاع المذكور أعلاه في النتائج المحلي الإجمالي الاسمي، والذي سجل زيادة بنسبة 24% في عام 2021 مقارنة بانخفاض قدره 22% في عام 2020. وبالمثل، انخفضت نسبة كل من القروض والودائع إلى النتائج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 146% و156% على الترتيب في عام 2021، مقابل 167% و188% لعام 2020 (الشكل 2.2).

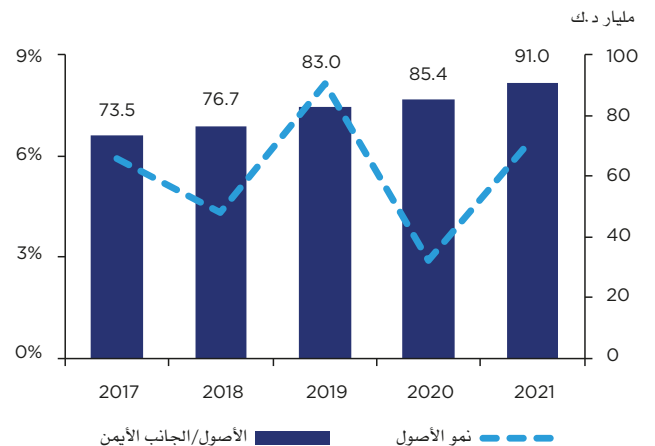
2.2

المؤشرات المصرفية نسبة للنتائج المحلي الإجمالي الاسمي



2.1

أصول النظام المصرفي



بنحو 1.7 مليار دينار، وتشكل بذلك أكثر من ربع إجمالي المحفظة (26.3%)، حيث عادةً ما تفضل البنوك قطاع الأفراد بسبب تنوع شريحة المقترضين واستقرار مدخولهم (معظمهم موظفين في القطاع الحكومي).

بالنسبة للتوزيع القطاعي لمحفظة القروض، وكما ذكر أعلاه، لا يزال قطاع الأفراد هو القطاع المهيمن في المرتبة الأولى (الشكل 2.6)، يليه قطاعي البنوك والخدمات بزيادة قدرها 0.8 و 0.7 مليار دينار على التوالي. وتشمل البنوك المقترضة بنوك محلية وأخرى خليجية ذات درجة ائتمانية مرتفعة. علاوة على ذلك، بلغت القروض الممنوحة لقطاع النفط والغاز أعلى مستوى لها عند 3.4 مليار دينار، بسبب القروض المشتركة من البنوك الكويتية لتمويل المشاريع التوسعية للشركات المحلية. ومن ناحية أخرى، فقد تراجع كل من قطاعي التجارة والتشييد في عام 2021 ليصل حجم القروض الموجهة لهما إلى 4.6 و 2.5 مليار دينار على الترتيب. وبشكل عام، وعلى الرغم من التغيرات المشار إليها، ظلت محفظة الائتمان متركزة في القروض الشخصية والقروض العقارية (26% و 20% من إجمالي القروض).

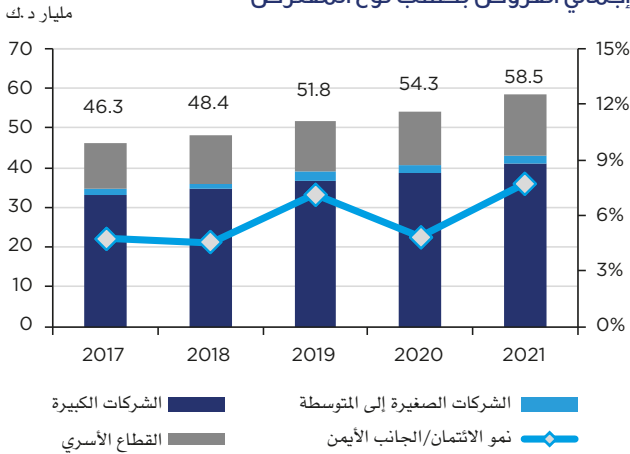
الارتفاع على حساب المحفظة الاستثمارية التي انخفضت حصتها من 16.8% إلى 16.2%. وبالنسبة لبنود الأصول الأخرى، فقد شكلت حصة الأرصد المستحقة من بنك الكويت المركزي 7.2%، متراجعة في قيمتها إلى 6.5 مليار دينار، حيث اتجهت البنوك نحو فرص توظيف ذات عوائد أعلى مع تعافي الاقتصاد. وبشكل عام، تعكس التغييرات الطفيفة في هيكل الأصول التركيز المستمر على أنشطة الإقراض.

محفظة القروض:

تواصل البنوك الكويتية ممارسة دورها كوسيط مالي في توسيع محافظ القروض لأداء دورها بشكل كافٍ، حيث سجل إجمالي القروض نمواً بنحو 4.2 مليار دينار ليصل إلى 58.5 مليار دينار في عام 2021 (الشكل 2.5)، مدفوعاً بشكل أساسي بالكلفة المنخفضة في ضوء معدلات الفائدة المتدنية، وكانت هذه القروض موجهة إلى جميع أنواع العملاء من شركات كبيرة ومشروعات صغيرة ومتوسطة وأفراد. واستحوذت القروض الشخصية على أكبر حصة من الارتفاع

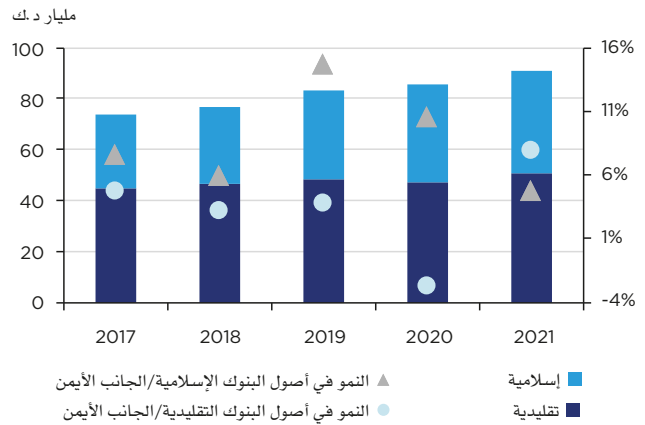
2.5

إجمالي القروض بحسب نوع المقترض



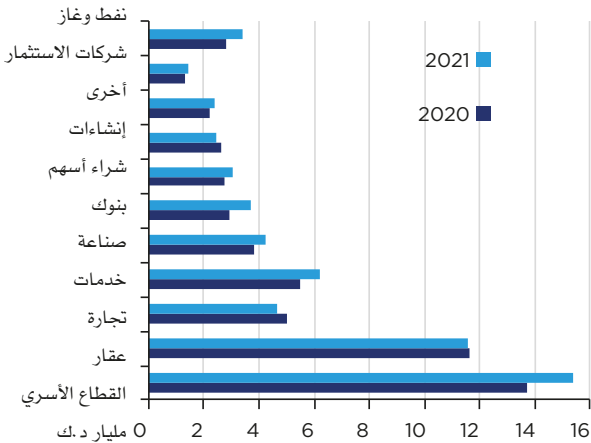
2.3

أصول البنوك التقليدية والإسلامية



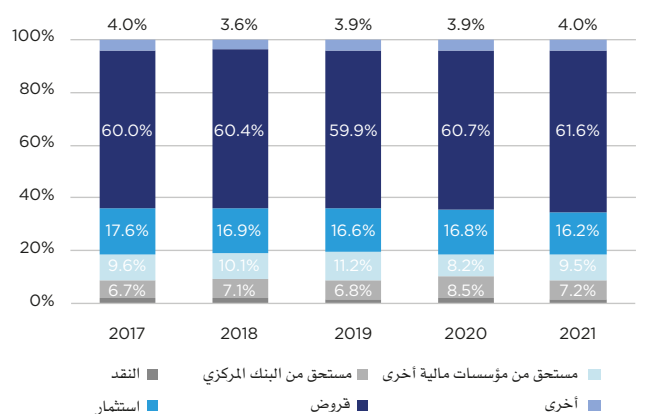
2.6

إجمالي القروض بحسب نوع المقترضين



2.4

مكونات الأصول



ما زالت الاستثمارات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي تحظى بالجزء الأكبر من محافظ البنوك الاستثمارية بنحو 70%.

هذا وقد ظل التوزيع الجغرافي لمحفظه القروض دون تغيير إلى حد كبير، حيث ما تزال القروض الموجهة للعملاء المحليين تستحوذ على نصيب الأسد بنسبة 72.6% (الشكل 2.8)، بينما توزع الباقي على دول أوروبا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وضمن السياق ذاته، انخفضت حصة القروض في أوروبا في 2021 من 11.1% إلى 9.6%، أساساً بسبب انخفاض قيمة الليرة التركية، في حين ارتفعت حصة قروض دول مجلس التعاون الخليجي من 9.6% إلى 10.9%، حيث توجه معظمها إلى قطاعات الخدمات والبنوك والنفط والغاز في كل من قطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.

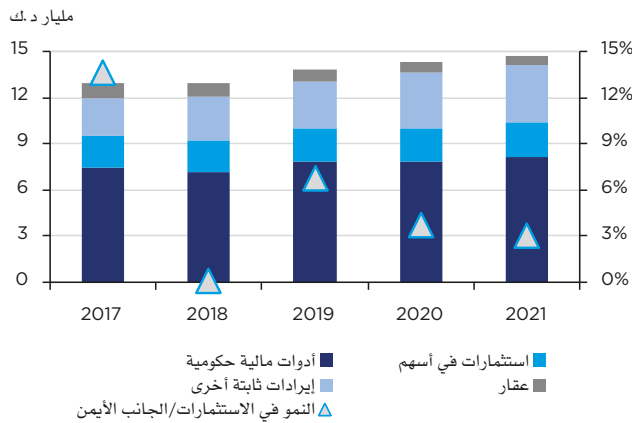
محفظه الاستثمارات:

بالانتقال إلى ثاني أكبر مساهم في أصول القطاع المصرفي، سجلت محفظه الاستثمارات نمواً بنسبة 3% في 2021 لتصل إلى 14.7 مليار دينار (الشكل 2.9). ونظراً للمعاملة الرقابية التفضيلية وانخفاض مستوى المخاطر للاستثمارات ذات الدخل الثابت، ظلت تلك الأدوات

أما فيما يتعلق بتوزيع المحفظه وفقاً للعملة، فقد ظل التوزيع ثابتاً إلى حد ما على مر السنين حيث شكلت العملة المحلية 67.5% من إجمالي القروض. وارتفعت القروض الممنوحة محلياً بالعملة الأجنبية بنحو 0.74 مليار دينار لتبلغ حصتها 18.1% من إجمالي القروض الممنوحة بالعملة الأجنبية ونحو 6% من إجمالي القروض (علماً بأن إجمالي القروض الممنوحة للعملاء المقيمين على المستوى المحلي بلغت 42.3 مليار دينار منها 2.5 مليار بالعملة الأجنبية، أي بنسبة 5.9%). وقد ارتفعت القروض الممنوحة بالعملات الأجنبية خارج دولة الكويت بنحو 1.07 مليار دينار، إلا أن حصتها من الإجمالي الممنوح بالعملات الأجنبية قد انخفضت من 84.3% إلى 81.9% (الشكل 2.7).

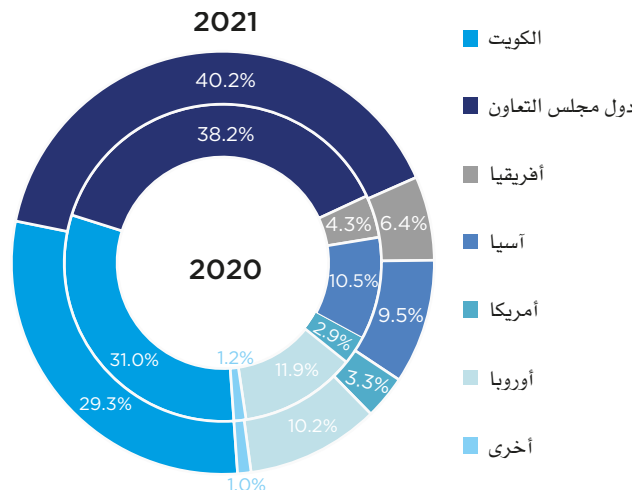
2.9

استثمارات البنوك حسب النوع



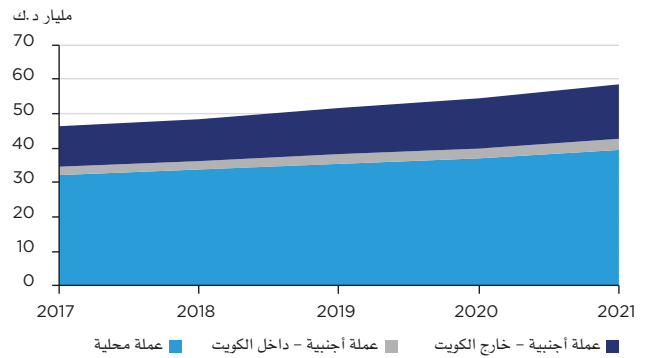
2.10

استثمارات البنوك حسب المنطقة



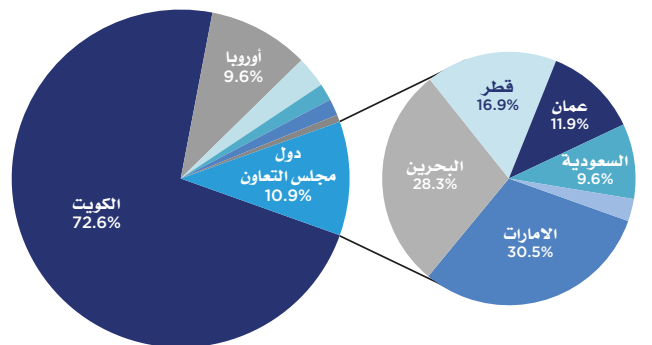
2.7

إجمالي القروض بحسب العملة



2.8

محفظه القروض حسب المنطقة



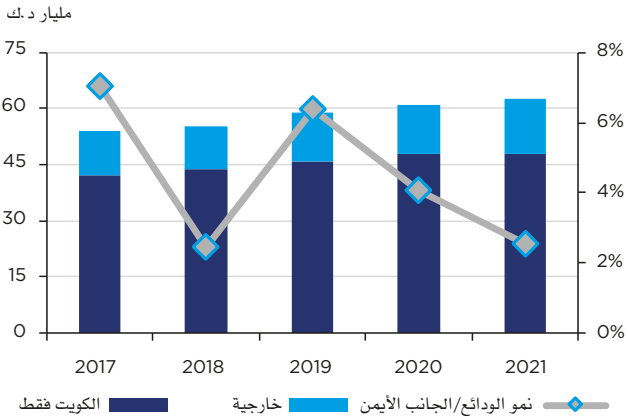
دينار على التوالي، وكان الانخفاض الأكبر في الاستثمارات الأوروبية هذا العام مدفوعاً بشكل أساسي بالسندات التركية التي شهدت انخفاضاً في قيمتها نتيجة تراجع الليرة التركية. كما ساهم بيع العقارات الأوروبية المذكور أعلاه في مزيد من الانخفاض.

المطلوبات وحقوق الملكية

على جانب المطلوبات وحقوق الملكية في الميزانية العمومية للقطاع المصرفي، فقد كان هناك انخفاضاً ملحوظاً في حصة الودائع والمستحقات للمؤسسات المالية الأخرى (الشكل 2.11)، مدفوعاً بانخفاض أرصدة ودائع جهات حكومية ومؤسسات مالية رئيسية. ومع ذلك، ما تزال الودائع أعلى من مستويات ما قبل الجائحة، والمصدر الرئيسي لتمويل القطاع. كما ارتفعت حصة الأرصدة المستحقة للبنوك لتشكّل 10% من إجمالي مصادر الأموال مقارنة بنسبة 8.2% في عام 2020. وأخيراً، كانت الزيادة بقيمة 1.3 مليار دينار في المطلوبات الأخرى نتيجة أموال مقترضة أخرى بما في ذلك الإصدارات.

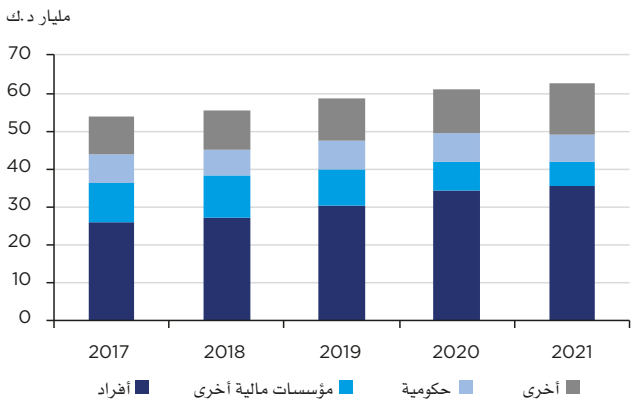
2.12

ودائع النظام المصرفي



2.13

تركيب المودعين



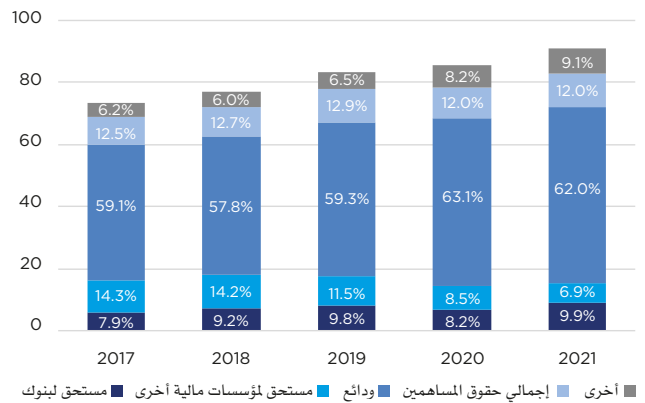
اعتمدت البنوك بشكل كبير على ودائع القطاع الخاص كمصدر للتمويل.

الصادرة عن الحكومات هي الاستثمار المفضل للبنوك، حيث شكلت نحو 55% من إجمالي المحفظة الاستثمارية، في حين شكلت تلك الصادرة عن جهات أخرى 26% من الإجمالي. أما بالنسبة للاستثمارات في الأسهم، فقد ارتفعت حصتها بشكل طفيف في 2021 لتصل إلى 15% بقيمة إجمالية تصل إلى 2.2 مليار دينار. واستمرت الاستثمارات العقارية بالانكماش لتتراجع بنسبة 10% نتيجة بيع عدد من العقارات في أوروبا والمملكة العربية السعودية بقيمة 24.5 و 20.0 مليون دينار على الترتيب).

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، ما تزال الاستثمارات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (ومنهما دولة الكويت) تسيطر على المحفظة الاستثمارية بنسبة 70% تقريباً. ومن حيث القيمة، تجاوزت تلك الاستثمارات مستويات ما قبل الجائحة لتصل إلى 10.3 مليار دينار مقارنة بنحو 9.9 و 10.1 مليار دينار في عامي 2020 و 2019 على الترتيب (الشكل 2.10). ومع ذلك انخفضت استثمارات البنوك محلياً للعام الرابع على التوالي لتصل إلى 4.3 مليار دينار في 2021 مقارنة بنحو 5.5 مليار دينار في 2018 (29.3% مقابل 42.6% من إجمالي الاستثمارات على الترتيب). ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى توقف إصدارات السندات السيادية محلياً نتيجة لانهاء فترة صلاحية قانون الدين العام، حيث أن سوق السندات السيادية هو المحرك الأساسي للاستثمارات المحلية للبنوك. علاوة على ذلك، ارتفعت استثمارات البنوك في إفريقيا بنحو 327 مليون دينار لتستقر عند 1.7 مليار دينار، مما أدى بدوره إلى زيادة حصتها بمقدار 2.1 نقطة مئوية لتصل إلى 6.4% من الإجمالي في 2021، وكان هذا الارتفاع في الغالب من استثمارات البنوك التابعة في السندات السيادية الصادرة عن حكومة جمهورية مصر العربية. من جهة أخرى، شهدت الاستثمارات الأمريكية ارتفاعاً طفيفاً، في حين تراجعت الاستثمارات الأوروبية والآسيوية بنحو 199 و 97 مليون

2.11

مكونات المطلوبات وحقوق المساهمين



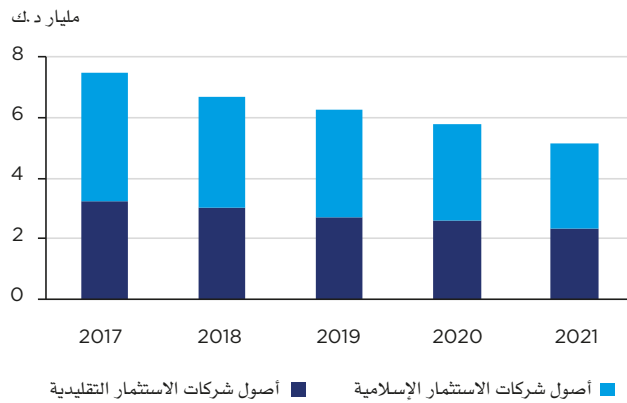
في الأصول لدى كل من الشركات التقليدية والإسلامية إلى تراجع عدد الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي وفق ما ذكر أعلاه.

شركات الصرافة:

على غرار الاتجاه الذي شهدته شركات الاستثمار، انخفض عدد شركات الصرافة خلال السنوات الخمس الماضية من 42 شركة في 2017 إلى 32 شركة في 2021. وشهد عام 2021 وحده انخفاضاً بنسبة 15% (6 شركات). ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عدم قدرة الشركات الأصغر والأحدث تأسيساً على تلبية التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. ووفقاً لأفضل الممارسات العالمية، تم وضع هذه التعليمات موضع التنفيذ في أواخر عام 2014 لتحسين تنظيم القطاع وضمان سلامته. وعلى الرغم من التراجع المشار إليه، ارتفع إجمالي الأصول لشركات الصرافة بنسبة 4% في 2021، ليصل إلى مستوى جديد قدره 263 مليون دينار (الشكل 2.16). وهو ما يدل على الوزن المحدود للشركات المشطوبة.

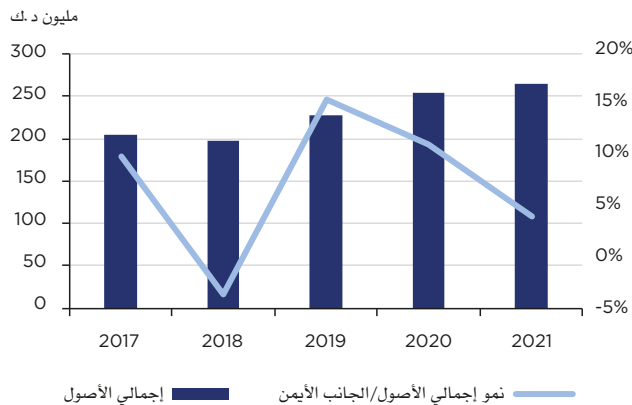
2.15

أصول شركات الاستثمار



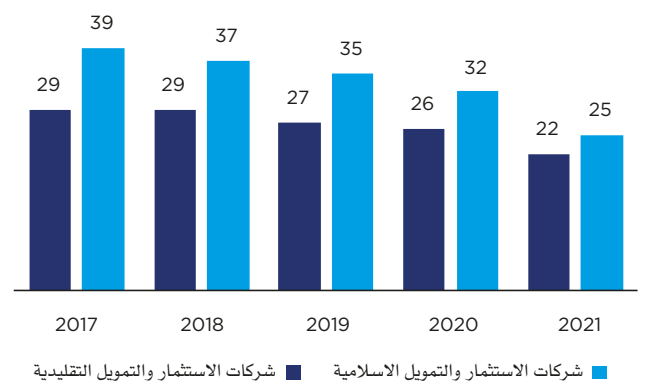
2.16

أصول شركات الصرافة



2.14

عدد شركات الاستثمار



هذا وقد سجلت ودائع القطاع المصرفي نمواً بنسبة 2.5% في 2021 لتصل إلى 62.7 مليار دينار، و76.5% منها ودائع محلية. وانخفضت هذه الحصة عن عام 2020 بمقدار 1.6 نقطة مئوية مع زيادة حجم الودائع خارج دولة الكويت (لدى البنوك التابعة والفروع العاملة في الخارج) بمقدار 1.3 مليار دينار في عام 2021 بالتوازي مع توسع البنوك في عملياتها الخارجية (الشكل 2.12). وقد اعتمدت البنوك بشكل كبير على القطاع الخاص كمصدر للتمويل، حيث بلغت ودائع الأفراد نحو 35.4 مليار دينار بنهاية العام، وشكلت 56.5% من إجمالي الودائع (الشكل 2.13). إضافة إلى ذلك، بلغت الودائع الأخرى نحو 13.6 مقابل 11.7 مليار دينار في العام السابق، بسبب الزيادة في ودائع الشركات لدى بنك تابع لأحد البنوك المحلية.

شركات الاستثمار:

استمر عدد شركات الاستثمار المرخصة (بما في ذلك شركة تمويل واحدة)² في الانخفاض خلال السنوات الخمس الماضية. وبنهاية عام 2021، كان عدد شركات الاستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي 47 شركة مقابل 68 في عام 2017 (الشكل 2.14). وشهد عام 2021 وحده انخفاضاً بنسبة 19% في عدد الشركات، وقد يعزى ذلك التراجع إلى كلفة الالتزام المتزامن بتعليمات كل من هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي، مما شكل ضغطاً على الشركات للتخلي عن تراخيص التمويل غير المستغلة.

أما فيما يتعلق بتحليل الشركات الاستثمارية المرخصة من حيث التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، فقد لوحظ أن عدد الشركات الإسلامية قد انخفض من 39 شركة في 2017 إلى 25 في 2021. ومع ذلك، ظلت شركات الاستثمار الإسلامية تحظى بالحصة الأكبر من الأصول (2.8 مليار دينار في 2021 مقابل 3.2 مليار دينار في 2020) (الشكل 2.15). من ناحية أخرى، فقد انخفض إجمالي أصول شركات الاستثمار التقليدية إلى 2.3 مليار دينار في 2021 مقابل نحو 2.6 مليار دينار في العام السابق. ويعود هذا الانخفاض

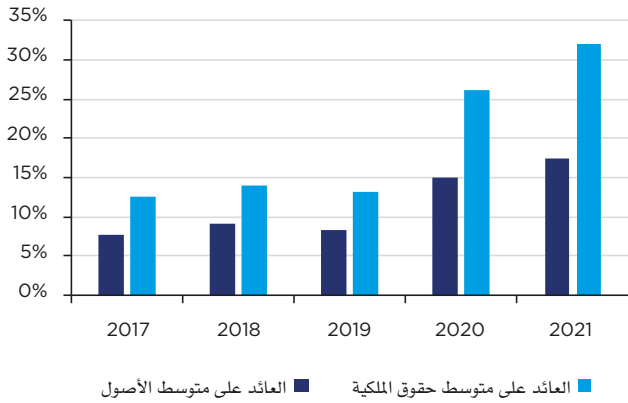
2 يغطي هذا القسم شركات الاستثمار ذات الأنشطة التمويلية وشركات التمويل (شركة واحدة).

لا تزال النظرة المستقبلية للنظام المالي في الكويت إيجابية مع انتقال القطاع المصرفي إلى مرحلة ومستويات ما بعد الجائحة. وبمساعدة المتابعة الحثيثة والتوجيهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، خرجت البنوك الكويتية من الأزمة بخطة ثابتة، محققة نمواً جيداً في الائتمان ومصادر تمويل أكثر استدامة. ومستقبلاً، من المتوقع أن تنعكس التوجهات غير المستدامة مثل التوسع المستمر في الإقراض للأفراد مع الدخول في حقبة ارتفاع أسعار الفائدة والاقتراض الأكثر تكلفة، بالإضافة إلى انعكاس انكماش قطاعي التشييد والتجارة في ضوء ارتفاع أسعار النفط. وبالنظر إلى التطورات المتوقعة، فإن الفترة المقبلة تتطلب يقظة متزايدة مع توجه السلطات النقدية نحو تشديد السياسات بشكل مفاجئ، مما يزيد من مخاطر حدوث ركود محتمل. ومع ذلك، فإن البنوك الكويتية لا تزال تتمتع بقواعد رأسمالية قوية ومخصصات وفيرة قادرة على استيعاب أي تقلبات غير متوقعة في الأسواق أو التدهورات الائتمانية المفاجئة.

وواصلت شركات الصرافة النمو المرتفع لصادفي أرباحها حيث نمت بنسبة 24% لتصل إلى 45 مليون دينار بنهاية عام 2021 (الشكل 2.17)، وهذا النمو يعد معتدلاً إذا ما قورن بذلك المسجل في العام السابق بنسبة 103%، نتيجة زيادة مبيعات العملات والتحويلات. وبالمثل، يعود صافي الأرباح المسجلة عام 2021 إلى الأنشطة الأساسية، حيث شكلت مبيعات العملات والتحويلات المالية حوالي 72% من إجمالي الإيرادات. كما شهدت الإيرادات الأخرى، والتي تشمل العمولات ورسوم المعاملات والفوائد المصرفية، زيادة قدرها 5 ملايين دينار. يُترجم هذا الأداء الجيد إلى مؤشرات ربحية أفضل مع زيادة العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق الملكية إلى 17.1% و31.6% على التوالي، مقابل 14.3% و26.1% في 2020 (الشكل 2.18)، وهو ما يدل على سلامة قطاع شركات الصرافة، مما يساهم بشكل كبير في الركائز القوية للنظام المالي الكويتي.

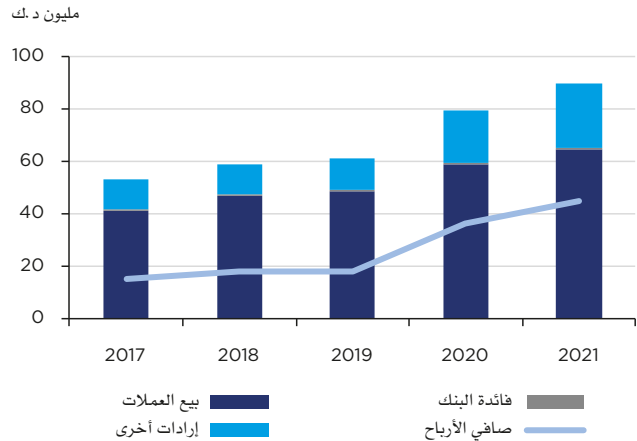
2.18

العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق الملكية: شركات الصرافة



2.17

عناصر الربحية: شركات الصرافة



المرفق 2.1:

الإطار المؤسسي لبنك الكويت المركزي

استمراراً لجهوده نحو تحقيق استدامة الرفاه للجميع، يعهد إلى بنك الكويت المركزي، بموجب القانون، الصلاحيات المتعلقة بالسياسات النقدية وسياسة التحوط الكلي والسياسات الإشرافية والرقابية. ورغم عدم كفاية هذه السياسات وحدها لاستدامة الرفاه دون وجود دعم وارتباط بالسياسات الاقتصادية الأخرى، إلا أن التنفيذ الحثيث والسليم لها يساعد على ترسيخ الاستقرار النقدي والاستقرار المالي. ومن منطلق الصلاحيات الموكلة إليه، يسعى بنك الكويت المركزي لتنفيذ هذه السياسات على أفضل نحو ممكن بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.



ويتطلب تطبيق هذه الصلاحيات أنظمة قوية وشاملة تقوم على إطار عمل سليم يجمع بين الأساليب العلمية والخبرات لتوجيه عملية اتخاذ القرار. وتحتم البيئة المتغيرة والصعبة تطوير القدرات في ضوء الاعتبارات الخارجية والداخلية المتصاعدة. واليوم يزداد ترابط الأفراد والاقتصادات بشكل أكبر عن أي وقت مضى، مما يزيد من سرعة انتشار الأزمات وشدتها، ويجعل أدوات التدخل التقليدية غير كافية. تشمل الاعتبارات الداخلية التحول السريع إلى العمليات الرقمية الذي تظهر معه مخاطر جديدة، بالإضافة إلى الزيادة المتزامنة في رغبة البنوك الكويتية في التوسع في الخارج. ولمواجهة هذه العوامل في ظل البيئة المتغيرة وبالغة التعقيد، شرع بنك الكويت المركزي في تطوير إطار عمله في أربعة مجالات: البحوث الاقتصادية الكلية، والسياسة النقدية، وسياسة التحوط الكلي، والقدرات الرقابية والإشرافية. ففي هذا الإطار المحدد، تم إضافة أدوات جديدة تعكس أحدث التطورات العالمية في مجالي التكنولوجيا والإشراف، تتألف من نموذج ديناميكي لتنبؤات الاقتصاد الكلي، وقدرات متقدمة في مجال السياسة النقدية، وأداة متطورة لاختبارات الضغط، وقدرات رقابية ذات مستوى عالي.



القدرات في مجال
السياسة الرقابية



القدرات في مجال
السياسة التحوطية الكلية



القدرات في مجال
السياسة النقدية

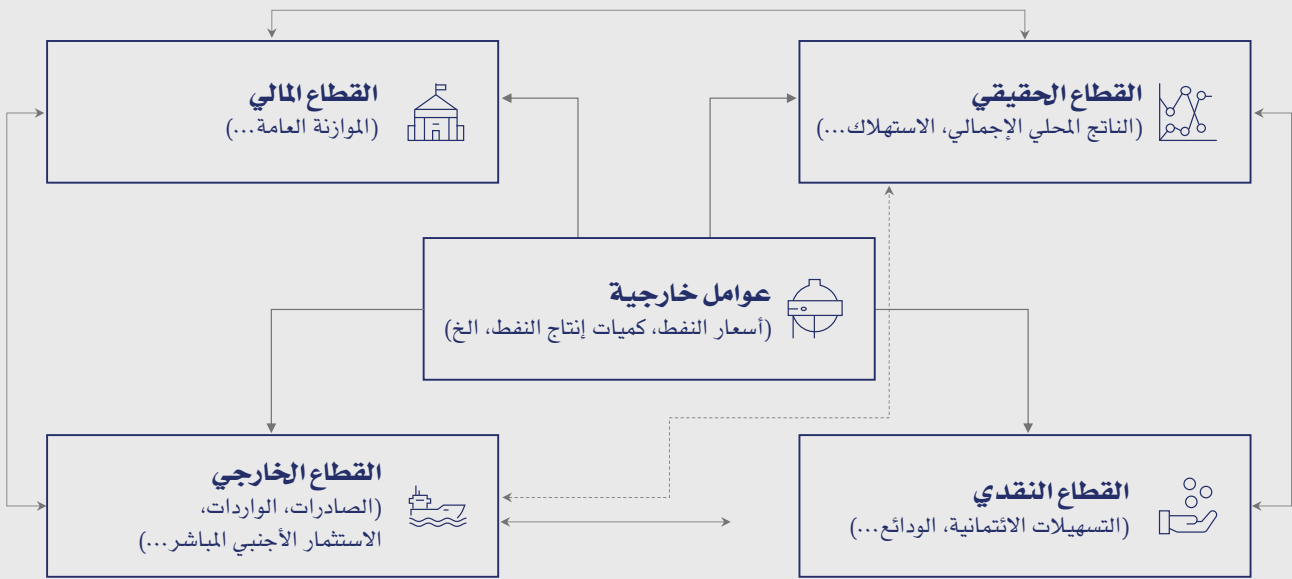


القدرات في مجال
الأبحاث الاقتصادية الكلية

بتطوير هذه القدرات، استفاد بنك الكويت المركزي من أفضل الممارسات المتبعة في كبرى البنوك المركزية لضمان مواجهة التعقيدات المتزايدة والمستمرة، والأنماط الجديدة للأزمات والمخاطر الإضافية التي تواجه الاقتصاد والقطاع المصرفي. وهذا بدوره يساعد في اتخاذ قرارات أكثر حصافة وتحقيق استفادة أكبر للاقتصاد.

القدرات في مجال الأبحاث الاقتصادية الكلية

تم تطوير وتوسيع نطاق نموذج الاقتصاد الكلي ليشمل عدد أكبر من المتغيرات الكلية، وتحليل أكثر تفصيلاً، وإمكانية تنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية، وقدرة تحليل «ماذا إذا» لسيناريوهات متعددة. ويرتكز النموذج على القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تلعب دوراً أساسياً في الاقتصاد المحلي، وعلى روابط وتفاعلات محددة بين القطاعات الحقيقية والمالية والنقدية والخارجية بهدف تحديد التعقيدات ذات الصلة بالكويت والأهمية النسبية لمختلف المتغيرات.



نظراً لاعتماد دولة الكويت على التجارة الدولية، تلعب متغيرات الاقتصاد الكلي الخارجية كأسعار النفط والتضخم في دول الاستيراد دوراً مهماً في الاقتصاد المحلي. وعليه، تم تحليل الأوضاع الاقتصادية لأهم الشركاء التجاريين لتقييم تأثيرهم عبر استخدام مؤشراتهم كمدخلات للنموذج الاقتصادي الجديد وتساعد في الوصول إلى تنبؤات أكثر شمولية. بالإضافة إلى ذلك، هناك مدخلات رئيسية أخرى مؤثرة مثل أسعار الصرف، وتكاليف تصدير وإنتاج النفط، والتجارة العالمية، والاستثمار، والائتمان المحلي.

ولتطوير نماذج تنبؤ فعالة، تم اختبار ما يفوق 200 تحليل انحدار (Regression) للمتغيرات الرئيسية باستخدام تقنيات إحصائية متطورة، ومن ثم اعتماد أفضلها. على سبيل المثال، يستخدم نموذج التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي مزيجاً من الأسلوب التنازلي (Top-down) والأسلوب التصاعدي (Bottom-up) مدعماً بمدخلات من الخبراء لتعزيز النموذج وتأكيد صحة نتائجه. ففي حين يعتمد التنبؤ التنازلي على تحليل انحدار لتقدير الناتج المحلي النفطي وغير النفطي بشكل مباشر، يتبأ الأسلوب التصاعدي بالمكونات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي (مثل الإنفاق الحكومي والاستهلاك والاستثمار والميزان التجاري) من خلال تحليل كل متغير على حدة. ومن ثم تخضع نتائج كلا الأسلوبين لمزيد من التدقيق والتحليل من قبل الخبراء للوصول إلى التقدير النهائي للناتج المحلي الإجمالي المتوقع. وتشكل هذه النتائج القاعدة التي تبنى عليها السياسات النقدية والاحترازية الكلية حيث تكون بمثابة السيناريو الأساس لجميع التحليلات الأخرى.

قدرات السياسة النقدية

يرتقي إطار السياسة النقدية المحدث بوجود أساس منظم ومتكامل للاقتصاد الكلي يشمل تحليل ديناميكي يستخدم آليات للتنبؤ الآني والبعيد، ويدعم عملية اتخاذ القرارات بناءً على معطيات، بالإضافة إلى وجود مجموعة أدوات تدخل مرتبطة بمخرجات النموذج الجديد.

ويتكون النموذج الجديد من لوحة تحليل (Dashboard) تقيس المخرجات الرئيسية المستهدفة مثل استقرار الأسعار والنشاط الاقتصادي والاستقرار المالي والميزانية العامة وميزان التجارة والمدفوعات. حيث يتم تحليل المخرجات هذه داخلياً مع تحديد مستوياتها المستهدفة وحدودها بوضوح، ليتم بعد ذلك إدخالها في نموذج تنبؤ الاقتصاد الكلي المعروض أعلاه لتقدير المخرجات الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، يتم متابعة وتحليل العديد من المؤشرات السابقة للأحداث في أسواق المال والاقتصاد الحقيقي والحكومة والقطاع المصرفي ومتغيرات خارجية الأخرى.

المخرجات المستهدفة المتوقعة

التوقعات الاقتصادية الكلية

المؤشرات السابقة للأحداث



وبناء على هذه النتائج، يقوم النموذج بدمج كل من المؤشرات والمخرجات المتوقعة وباستخدام الأوزان الاحتمالية يتم استخراج ما يسمى بنظام الحالة الاقتصادية (Economic State System)، ومن ثم تعرض لوحة المتابعة النتائج الخاصة بهذا النظام المؤشرات المدخلة والمخرجات المتوقعة مع تصنيف حالة كل منها بأحد التعابير التالية: نمو صحي، نمو مضطرب، ركود، أزمة.

بعدها، يتم ربط مجموعة محددة من أدوات التدخل الخاصة بالسياسة النقدية مع الحالة الاقتصادية المتوقعة، مما يسهل عملية صنع القرار مع الأخذ بالاعتبار العوامل المستقبلية. تشمل أدوات التدخل، على سبيل المثال لا الحصر، أسعار الفائدة وعمليات السوق المفتوحة والاحتياطات المطلوبة والتسهيلات قصيرة وطويلة الأجل وتدخلات العملات الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، تم استحداث أدوات متخصصة بما في ذلك نموذج التنبؤ بالسيولة المحدث والذي يأخذ في الاعتبار النقد المتداول، وتحسين كفاءة احتياطات العملات الأجنبية، وأدوات تكشف عن عمليات المضاربة المحتملة في العملات الأجنبية.

قدرات سياسات التحوط الكلي

لتحسين بناء سياسات التحوط الكلي وتوجيه عمليات التدخل، قام بنك الكويت المركزي بتطوير أداة اختبار ضغط تنازلي على أحدث طراز، أثبتت قدرتها الكبيرة على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المتغيرة خلال جائحة فيروس كورونا. وما يميز هذه الأداة مرونة سيناريوياتها، ودقة بياناتها، وقابليتها لقياس الآثار اللاحقة، ولنظور مستقبلي يمتد ثلاث سنوات. علاوة على ذلك، يتميز الإطار الجديد بالشمولية في تحديد المخاطر الكلية المحتملة التي قد يواجهها القطاع المصرفي، والقدرة على نمذجة واحتساب أثر المخاطر الناتجة عن محفظتي الائتمان والاستثمار، ومخاطر تغير أسعار الفائدة، ومخاطر السيولة.

يبدأ الأسلوب المتبع في وضع السيناريوهات والوصول إلى نتائج اختبارات الضغط من مستوى الاقتصاد الكلي، حيث يتم افتراض حدوث اضطراب في الاقتصاد يؤدي إلى صدمة تشق طريقها إلى القطاع المصرفي. ولقياس أكبر عدد ممكن من مصادر المخاطر، يتم وضع ثلاث سيناريوهات في كل عام واختبار أثرها على القطاع المصرفي بشكل ربع سنوي، وتتألف من صدمة تصيب أحد القطاعات الاقتصادية (سيناريو قطاعي)، وصدمة تصيب عدة قطاعات بشكل متزامن (سيناريو على مستوى الدولة)، وصدمة واسعة الانتشار (سيناريو عالمي). وتحدد هذه السيناريوهات داخلياً بناء على الظروف الاقتصادية السائدة والمتوقعة، وتوقعات فريق بنك الكويت المركزي، واستطلاع توقعات أطراف رئيسية في القطاع. يتم بعد ذلك تطوير سرد مفصّل لكل سيناريو لتحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية المتأثرة، ومن ثم تحديد قنوات الانتقال الرئيسية على مختلف قطاعات الاقتصاد الحقيقي، مع المقارنة مع أحداث تاريخية ماثلة لقياس حجم الأثر المحتمل من تلك الصدمة. وأخيراً، يتم ترجمة أثر تلك المتغيرات الكلية إلى مخاطر تؤثر على مؤشرات السلامة للقطاع المصرفي.



هذا ويتم تطبيق الصدمة الأولية بحيث يصل تأثيرها المباشر إلى البنوك من خلال أربع قنوات: مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق المتعلقة بمحفظة الاستثمار، ومخاطر السوق المتعلقة بأسعار الفائدة، وأخيراً، مخاطر السيولة.

تتبع آلية مخاطر الائتمان منهجية احتساب خسائر الائتمان بناءً على القروض غير المنتظمة والضمانات، بحيث يتم افتراض تزايد حالات التعثر في القطاعات الاقتصادية لكل سيناريو خلال فترة ثلاث سنوات. كما يتم خصم لقيمة الضمانات بناءً على نوعها وموقعها الجغرافي. وفيما يتعلق بالتسهيلات غير المستخدمة والتسهيلات غير النقدية، فيتم افتراض تحوّل جزء منها إلى مستخدمة/نقدية لمحاكاة الظروف الضاغطة. يؤدي تطبيق هذه العوامل مجتمعة إلى خسائر ائتمانية متوقعة، يتم مقارنتها بإجمالي المخصصات ونسبة التغطية المستهدفة. وفي حال وجود عجز في المخصصات عن الحد الأدنى لنسبة التغطية، يتم افتراض توفير البنوك لهذا النقص، مما يؤثر على قائمة الدخل.

أما الأثر المتوقع على محفظة الاستثمار، فيستند أساساً على فئات الموجودات. فبالنسبة للسندات، يتم تطبيق صدمات هامش الائتمان لاحتساب الخسائر المحتملة بناءً على آجال تلك السندات. كما يتم افتراض تخفيض التصنيف الائتماني لقياس أثر ذلك على السيولة ونسب رأس المال الناتجة عن التغيير في أوزان المخاطر بالتبعية. أما لمحفظة الأسهم، يستخدم معامل بيتا لقياس أثر الصدمة على قائمة الأرباح والخسائر أو قائمة الدخل الشامل بناءً على التوزيع المحاسبي للاستثمارات، وما يتبع ذلك من أثر على رأس المال. وبالمثل فيما يتعلق بالاستثمارات العقارية المباشرة للبنوك الإسلامية.

خلال الأزمات، تميل معدلات الفائدة إلى التقلب سواء بسبب تغير أوضاع السيولة أو بسبب التدخلات الرقابية. وعليه، يتم محاكاة مخاطر أسعار الفائدة في حال تغيرها عبر إعادة تسعير الأصول والخصوم في الفترة ذات الصلة بصدمة السيناريو. كما يتم إدراج إيرادات ومصروفات الفوائد بناءً على أسعار الفائدة الجديدة والافتراضات المتعلقة بالإقراض والإقراض خلال فترة الضغط. وبناءً على ذلك، تتأثر السيولة بتقلب وعدم استقرار الودائع حيث يقوم العملاء بسحب الأموال للوفاء بالتزاماتهم.

الأثر اللاحق

تفاعل الملاءة والسيولة للبنوك التي لا تنجح في الاختبار

الزيادة في:

- تكلفة الأموال
- معاملات التدفق الخاصة
- بمعيار تغطية السيولة

الانخفاض في:

- الودائع
- معدلات استقرار الأموال الخاصة في معيار صافي التمويل المستقر
- محفظة القروض

انتقال العدوى بسبب السحوبات ما بين البنوك

سحب الإيداعات ما بين البنوك لتغطية فجوات التمويل الذي بدوره يؤدي إلى فجوات تمويل لدى بنوك أخرى

الأثر المباشر

مخاطر السيولة

الأثر على مصادر السيولة

مخاطر السوق

الأثر على صافي إيرادات الفوائد بسبب إعادة التسعير

الأثر على محفظة الاستثمارات ذات الدخل الثابت من خلال بيان الدخل الشامل، أو قائمة الدخل

الأثر على قيمة الأسهم من خلال بيان الدخل الشامل، أو قائمة الدخل

الأثر على قيمة الاستثمارات العقارية من خلال بيان الدخل الشامل، أو قائمة الدخل

مخاطر الائتمان

الأثر على المخصصات، وقائمة الدخل

الأثر على قيمة ضمانات الأسهم

الأثر على قيمة الضمانات العقارية

القروض غير المنتظمة

صدمة معدل الفائدة/العائد

صدمة هامش الائتمان

صدمة سوق الأسهم

صدمة العقار

وبسبب الطبيعة المتداخلة للأنظمة المالية والمخاطر النظامية السائدة، تقوم أداة اختبار الضغط باحتساب الآثار اللاحقة (غير المباشرة) التي تظهر نتيجة ارتباط الملاءة المالية بالسيولة للبنوك التي تفشل في اجتياز اختبار الملاءة، ونتيجة الترابط ما بين الودائع المتبادلة ما بين البنوك. ويعد البنك قد فشل في الاختبار في حال انخفض معيار كفاية رأس المال لديه عن حد أدنى مطلوب، مما يؤدي إلى تطبيق افتراضات أكثر شدة تقتضي ارتفاع في تكلفة الأموال، وتراجع الودائع، وارتفاع معدلات التدفق الخارجي الداخلة في احتساب نسب السيولة، وانخفاض التمويل قصير الأجل. وتماشياً مع الظروف في أي أزمة، يظهر أثر الترابط في سوق الودائع المتبادلة ما بين البنوك، ليعكس زيادة احتياج بعضها للتمويل في ظل تزامن الانخفاض في مصادر التمويل. وهذا الضغط في السيولة من شأنه أن يزيد من تكاليف الأموال، والذي سيؤدي إلى خسائر تظهر في قائمة الدخل.

بعد استخراج نتائج تطبيق السيناريوهات الثلاثة للبنوك، يتم مناقشة كل بنك على حدة لتسليط الضوء على نقاط الضعف والإجراءات التصحيحية المطلوبة منه. وفي حال استمرار النتائج السلبية لأي من البنوك، يتم تفعيل مجموعة شاملة من أدوات التدخل الاحترازي الممكن تطبيقها بناءً على شدة خطورة النتائج، حيث تتدرج تلك التدخلات من فرض حدود لبعض الانكشافات الخطرة، إلى تقليل المخاطر بشكل عام وزيادة متطلبات رأس المال والسيولة (بالإضافة إلى مجموعة تدخلات أخرى).

قدرات السياسة الرقابية

تم تقيح السياسة الرقابية لبنك الكويت المركزي لتماشياً أفضل الممارسات العالمية وأنجح النماذج والخبرات الرقابية، مع مراعاة تكييفها مع طبيعة النظام المالي المحلي. فقد تم تعديل نموذج التشغيل لخلق إطار رقابي يعمل بطريقة ذكية وسريعة وبنظرة مستقبلية لتسهيل عملية التدخل المبكر. كما تم تطوير عمليات جمع البيانات وتحليلها بطرق متقدمة.

تم تحسين النموذج الحالي لتقييم أداء البنوك المحلية¹ (CAMEL BCOM) المستخدم في عملية الرقابة، بإضافة ما يزيد عن 45 مؤشر لعناصر الـ (CAMEL) وما يزيد عن 25 مؤشر جديد لعناصر الـ (BCOM). كما تم تحديث استبيان الـ (BCOM) كذلك بإضافة أكثر من 130 سؤالاً للتمكن من تقييم المخاطر بشكل أفضل، بينما تم تطوير أسلوب عمل الـ (CAMEL) ليأخذ في الاعتبار اتجاه الأداء من أجل فهم أفضل لوضع كل بنك. كما تم ربط النموذج الجديد مع نتائج اختبارات الضغط المذكورة أعلاه مما يزيد من قدرته على تقييم التطلعات المستقبلية. هذا وتتدفق نتائج هذه النماذج مباشرة إلى شاشة معلومات شاملة (3600) تم تطويرها مؤخراً بما يسمح بالكشف المبكر والواضح عن نقاط ضعف كل بنك على حدة.



تم إدراج جميع أدوات الرقابة ضمن أداة «مؤشر أولوية الرقابة» الذي يجمع نتائج تقييم المخاطر المشتقة من تقييم أداء البنوك (CAMEL BCOM)، واتجاه العناصر المكونة لهذا التقييم، ونتائج اختبارات الضغط، والأهمية النظامية لكل بنك. وبالنظر إلى هذه التقييم مجتمعة، يساعد مؤشر أولوية الرقابة في الوصول إلى أفضل تنفيذ لاستراتيجية الرقابة القائمة على أساس المخاطر، بحيث تصنف الأولوية كمنخفضة

1 النموذج الحالي لتقييم رأس مال البنك وجودة الأصول ومخاطر السوق وقوة الأرباح والسيولة واستراتيجية الأعمال والضوابط والهيكل التنظيمي والإدارة والحوكمة.

أو متوسطة أو عالية، بالإضافة إلى عرض العناصر التي تدخل في النتيجة النهائية للمؤشر. هذا ويتيح تصنيف الأولوية الرقابية توجيه الجهود بشكل أكثر فعالية عبر وضع البنوك التي تشكل مخاطر متزايدة على أحد الأطراف ذوي الصلة أو على النظام ككل تحت المزيد من الرقابة والتفتيش والفحص الدقيق.

تضافر الجهود لتعزيز الاستقرار المالي

في حين توجد بعض السياسات التي تؤثر على الاستقرار المالي بشكل مباشر، إلا أن الاعتماد على إطار عمل واحد لن يحقق - وحده - هذا الاستقرار. وعليه، فإن عملية التحسين المستمرة للنماذج والأدوات التي تختبر العناصر المختلفة للاقتصاد تظل أساسية لتحقيق الاستقرار المالي المنشود، حيث تعمل قدرات التحليل الكلي مثل البحث الاقتصادي الدقيق والتنبؤات القوية كأساس لجميع الدراسات واختبارات الضغط، فهي تساعد بإجراء تقييم تطوعي للظروف المستقبلية. كما تساعد أدوات السياسة النقدية الموثوقة في تحسين عملية صنع القرار وتخفيف حدة الضغوط النقدية وعرس الثقة لدى الوسطاء الماليين، وتساعد أدوات الرقابة الذكية والسريعة في معالجة وتحديد المخاطر قبل تفاقمها وتحولها إلى مخاطر نظامية. وبلا شك، يؤدي تطوير هذه الأدوات المختلفة إلى إيجاد سبل تظافر، في حال مواءمتها مع السياسات الاقتصادية الأخرى، من شأنها أن تساعد في تعزيز الاستقرار المالي وتقربنا في مسعانا المستمر إلى تحقيق الأزدهار الشامل والمستدام.



الفصل الثالث: مخاطر البنوك

يضمن ضمان قوة النظام المالي في الرقابة الحصيفة والتحديد الاستباقي للمخاطر. هذا ومن المهم أن يتم التقدير الكمي للمخاطر التي يواجهها القطاع المصرفي ومن شأنها تهديد الاستقرار المالي، وذلك في سبيل رسم صورة واضحة لمدى الخسائر المحتملة. وفي هذا الإطار، يهدف الفصل التالي لفحص أربع ركائز أساسية للمخاطر التي تواجه البنوك، وهي مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل وما قد تشكله من تبعات على الاستقرار المالي.

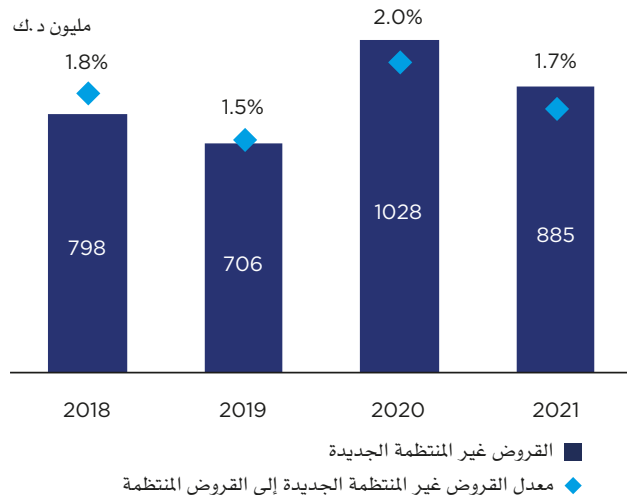
كان القطاع الأسري أكبر مساهم في نمو محفظة التمويل، حيث ارتفعت القروض الممنوحة للأفراد بنسبة 12.3% - أعلى معدل منذ عام 2013.

أساسي عن إصدار الأوراق المالية لرأس المال الإضافي للشريحة الأولى ورأس المال المساند (الشريحة الثانية).

هذا وكانت محفظة القروض العامل الرئيسي في نمو انكشافات الائتمان، حيث ارتفعت بنحو 4.2 مليار دينار (7.7%) على أساس سنوي (الشكل 3.1). وبالرغم من أن معدل النمو يبدو مرتفعاً نسبياً، إلا أنه ظل ضمن الحدود التاريخية (متوسط النمو السنوي لمدة 10 سنوات 6.3%). وقد سيطر القطاع الأسري (الشكل 3.2)، وهو القطاع الأضخم، على النمو في التمويل الائتماني، حيث نمت القروض القائمة بنحو 1.7 مليار دينار وبنسبة 12.3%، وهو معدل لم نشهده منذ عام 2013. وكان للجائحة آثار فريدة على قروض القطاع الأسري، حيث أدت إلى نموها بفارق كبير عن مستويات ما قبل الجائحة (ارتفاع بنسبة 1.8% في عام 2019). يمكن تفسير هذه الظاهرة بعدة عوامل، أهمها: سياسات تأجيل سداد أقساط القروض ومعدلات الفائدة المتدنية تاريخياً. ففي دولة الكويت، تم تأجيل سداد أقساط القروض الشخصية مرتين، ولمدة ستة أشهر في كل مرة، خلال فترة انتشار الوباء (واحدة في عام 2020 وأخرى في عام 2021). وقد اختار ما يعادل 69% من عملاء القروض الشخصية تأجيل سداد أقساطهم في عام 2021. وبالتالي أدى غياب التسويات خلال هاتين الفترتين إلى تضخيم النمو في إجمالي محفظة القروض

3.3

القروض غير المنتظمة الجديدة

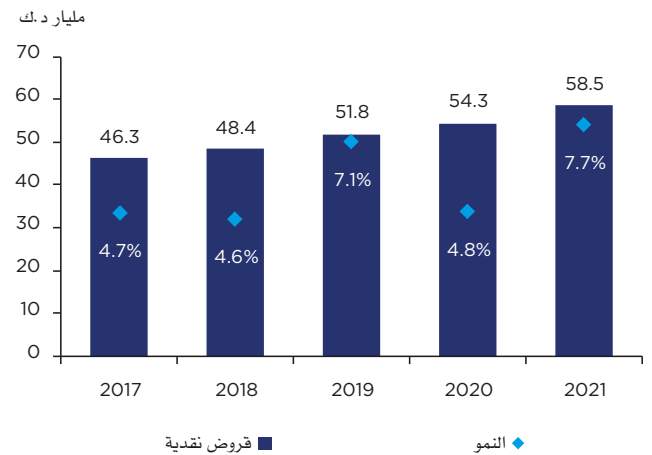


مخاطر الائتمان

ارتفع إجمالي انكشافات البنوك الائتمانية التي تتكون من القروض والاستثمارات ذات الدخل الثابت والإيداعات بين البنوك، بنسبة 8.5% بنهاية عام 2021. وقد برز نمو الانكشافات الائتمانية في الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية على التوالي، وذلك بخلاف دولة الكويت التي حصلت على الحصة الأكبر بقيمة 2.4 مليار دينار. ويرجع سبب ارتفاع الانكشافات لدى الولايات المتحدة الأمريكية في الأغلب إلى الإيداعات بين البنوك، وكانت جميعها تعاملات مع بنوك ذات جودة ائتمانية عالية، حيث شهد عام 2021 تدفق في مصادر أموال البنوك بالدولار نشأ بشكل

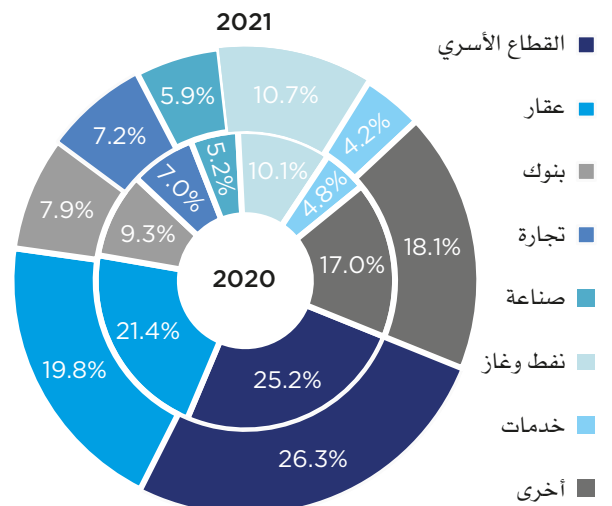
3.1

محفظة القروض



3.2

التوزيع القطاعي لمحفظة القروض



لم يشهد القطاع المصرفي الكويتي نمواً يذكر في القروض غير المنتظمة الجديدة، حيث تم تصنيف نحو 1.7% من القروض المنتظمة.

2021 منخفضة عن 25.8% في عام 2016. هذا وقد أظهر قطاع التشييد والبناء مواطن ضعف تقاومت بسبب أزمة كورونا، حيث ارتفعت نسبة القروض المعاد جدولتها إلى 3.2% مقابل 2.8% في عام 2020. وتشير الدراسات الاستقصائية في القطاع إلى توجه هذا القطاع نحو منعطف سلبي، والذي قد يظهر على شكل تدهور ائتماني.

وتماشياً مع الزيادات في القروض غير المنتظمة، كان قطاعي العقار والقروض الموجهة للمتاجرة بالأسهم الدافعين الرئيسيين لوصول عمليات الشطب إلى نحو 647 مليون دينار. وقد مكّن إطار بناء المخصصات الحصيف لبنك الكويت المركزي، والذي يحفز على بناء مصدات أثناء فترات الازدهار الاقتصادي، من إجراء عمليات شطب للقروض المتعثرة دون تأثير يذكر على أوضاع البنوك. ونتيجة لذلك، انخفض معدل القروض غير المنتظمة إلى أدنى مستوى له على الإطلاق ليصل إلى 1.4% بحلول نهاية العام (الشكل 3.5)، وهو أحد أدنى المعدلات في المنطقة. ومع ذلك، ما زالت المخصصات في القطاع المصرفي وفيرة، حيث بلغ معدل تغطية القروض غير المنتظمة نسبة 310%، وهو من أعلى المعدلات كذلك في المنطقة (الشكل 3.6). وتتيح هذه المخصصات القدرة على استيعاب ارتفاع قدره 3.8 نقاط مئوية لمعدل القروض غير المنتظمة (مع افتراض متحفظ بتغطية قدرها 100%)، أي يمكن لمعدل القروض غير المنتظمة أن يرتفع إلى 5.2% قبل حاجة البنوك لتكوين أي مخصصات إضافية. فضلاً عن ذلك، فإن الاعتداد بالضمانات يرفع بنسبة التغطية إلى نحو 673%، وتمثل أغلب الضمانات على القروض غير المنتظمة (95%) بأصول عقارية. وعلى الرغم من أن هذه الأصول غير سائلة وتستخرج تقييماتها من نماذج، إلا أنها تمتاز بانخفاض تقلب الأسعار.

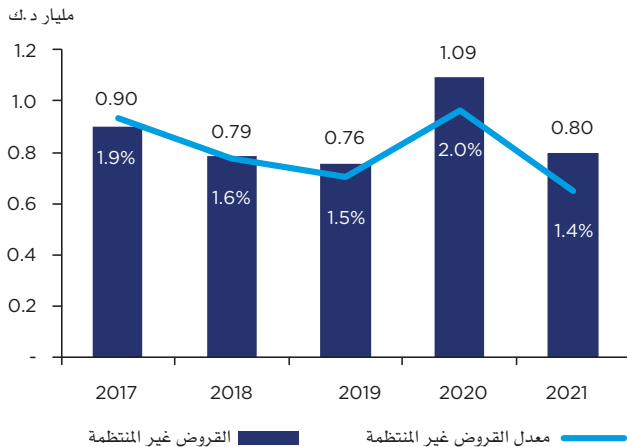
لهذا القطاع. وقد عززت معدلات الاقتراض المتدنية تاريخياً، فضلاً عن قيام بعض البنوك بتقديم قروضاً صفرية (بدون فائدة) كوسيلة تنافسية، ارتفاع معدل النمو في القروض الشخصية. ومع ذلك، لا تمثل هذه الديناميكيات مستويات عالية من المخاطر، حيث أن أداء القطاع الأسري قوي تاريخياً خاصة بالنظر إلى أن جزءاً كبيراً من عملاء هذا القطاع موظفين لدى جهات حكومية.

بشكل عام، كان نمو القروض غير المنتظمة الجديدة محدود نسبياً مقارنة بالمستويات السابقة، حيث بلغت 885 مليون دينار وهو ما يشكل نحو 1.7% من القروض المنتظمة (الشكل 3.3). وقد تركزت حالات التعثر الجديدة في القطاع الأسري البالغة حيث بلغت نحو 182 مليون دينار. وعلى الرغم من أن هذا المبلغ يعد كبير نوعاً ما على أساس مطلق، إلا أنه غير جوهري نسبياً، حيث يشكل نحو 1.3% فقط من القروض المنتظمة للقطاع الأسري. وكما هو متوقع، كان المقترضين العاطلين عن العمل هم الأكثر تضرراً عن السداد من غيرهم، حيث شكلت القروض المصنفة الجديدة لهذه الشريحة من العملاء نحو 11.5% من قروضهم المنتظمة. على صعيد الشركات، شهدت القروض الممنوحة لغرض شراء الأسهم والقروض العقارية زيادة في حالات التعثر، حيث تركزت القروض العقارية غير المنتظمة الجديدة في الربعين الأولين من العام نتيجة انتهاء فترة تأجيل سداد أقساط القروض في سبتمبر من عام 2020، في حين تم تصنيف القروض الممنوحة لغرض المتاجرة بالأسهم من أطراف مرتبطة بمقترض واحد كبير متخلف عن السداد. ومع هذه الزيادة، فقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة الجديدة إلى القروض المنتظمة في هذين القطاعين نحو 2% و5.7% على التوالي.

وفي مؤشر أكثر دلالة على المستقبل، يمكن استخدام القروض المعاد جدولتها كإشارة محتملة لضائقة العميل قبل تصنيف قرضه كغير منظم. وشكلت قروض شركات الاستثمار الجزء الأكبر من القروض المعاد جدولتها (الشكل 3.4)، وأخذاً في الاعتبار أن هذه القروض تعد في الأساس أصولاً قديمة تعود إلى الأزمة المالية العالمية، فهي لا تستدعي سبباً للقلق حيث تقوم البنوك بالتخلص منها بشكل تدريجي لتصل نسبة القروض المعاد جدولتها إلى 8.1% في عام

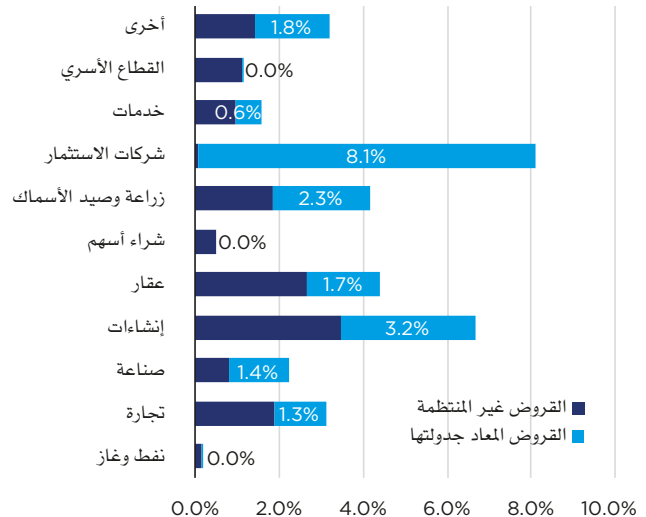
3.5

القروض غير المنتظمة



3.4

القروض غير المنتظمة + المعاد جدولتها



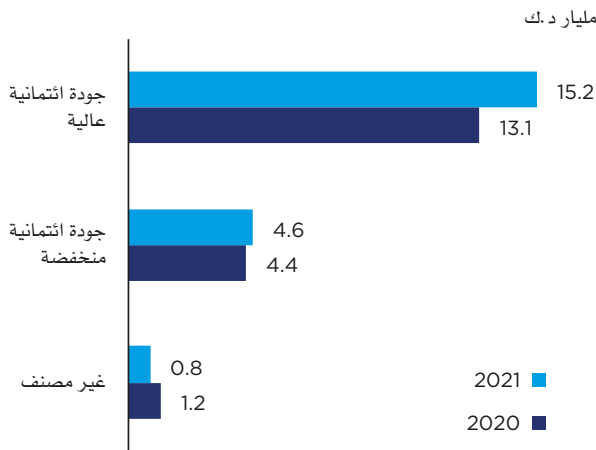
الافتراضية أن البنوك لا تزال تحتفظ، وبشكل مريح، بكفاية رأسمالية أعلى من الحد الأدنى المقرر من قبل بنك الكويت المركزي.

وبالانتقال إلى الأنواع الأخرى من الانكشافات الائتمانية، بخلاف محفظة التمويل، فتشكل الاستثمارات ذات الدخل الثابت والانكشافات في السوق ما بين البنوك جزءاً كبيراً من إجمالي مخاطر الائتمان لدى البنوك بمبلغ 20.6 مليار دينار (26.1% من الإجمالي). وفي نهاية عام 2021، كانت معظم هذه الانكشافات ذات جودة ائتمانية مرتفعة حيث تعود لانكشافات على جهات مصدرة مصنفة بجودة ائتمانية عالية (الشكل 3.8). كما استحوذت الجهات المصدرة ذات الجودة العالية على الزيادة البالغة 10.2% مقارنة بالعام الماضي.

ارتفعت الاستثمارات في الأدوات المالية ذات الدخل الثابت، والتي تشكل 15.1% من مخاطر الائتمان، بنسبة 3.1% فقط (377 مليون دينار) خلال عام 2021. وشوهدت زيادات ملحوظة في سندات صادرة عن جهات في دول الخليج وشمال أفريقيا (الشكل 3.9)، وكانت هذه الاستثمارات مقومة بالدولار الأمريكي إلى حد كبير

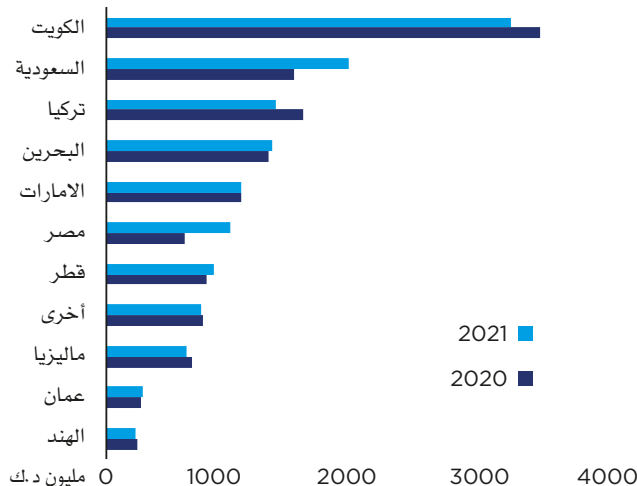
3.8

التصنيف الائتماني (استثمارات الدخل الثابت والودائع المتبادلة)



3.9

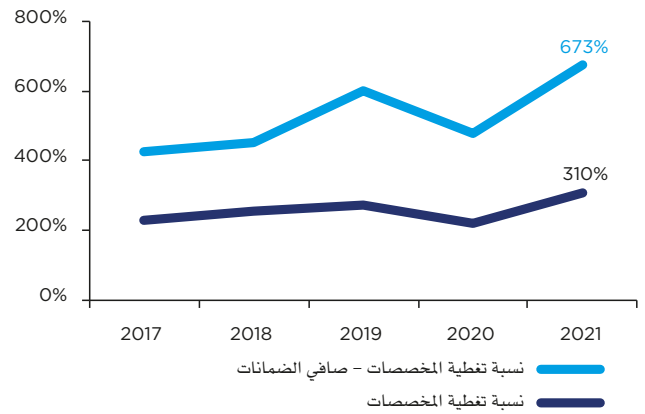
التوزيع الجغرافي للاستثمارات ذات الدخل الثابت



ولمعرفة درجة التركيز القطاعي ومدى ترابط المقترضين، تم تجميع أكبر 50 مقترضاً مع الأطراف ذات الصلة¹ من كل بنك. وقد فاق عددهم 700 مقترضاً بإجمالي تسهيلات نقدية وغير نقدية تعادل 25.9 مليار دينار تقريباً أو 36.7% من إجمالي تسهيلات القطاع المصرفي الكويتي. وبطبيعة الحال، أظهر قطاع النفط والغاز وقطاع القروض الموجهة لغرض شراء الأسهم أعلى تركيز للمقترضين. وبالنظر إلى جودة المقترضين والأطراف ذوي الصلة بهم، فقد كان معظمهم منتظمين ذوي جودة عالية وفقاً لتصنيف المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم 9 (الشكل 3.7). لاستشعار المخاطر الكامنة، تم تطبيق صدمة افتراضية استندت إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية للمقترضين، بحيث تسبب الصدمة بخسارة تصل إلى إجمالي الانكشاف على الأطراف ذات التصنيف الائتماني المنخفض. كما تم تصوير عنصر الترابط ما بين الأطراف ذات الصلة والمقترض الرئيسي من خلال تطبيق صدمة على تلك الأطراف بناءً على طبيعة العلاقة بالعميل (المقترض) الرئيسي. وقد أظهرت النتائج بعد تطبيق الصدمة

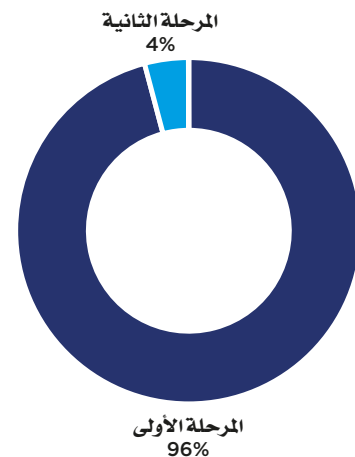
3.6

نسبة تغطية المخصصات



3.7

توزيع أكبر 50 مقترضين وفق المعيار المحاسبي رقم 9



1 يشمل الضامنين والمساهمين والشركات التابعة وغيرهم.

تتيح المخصصات المتوافرة القدرة على استيعاب ارتفاع قدره 3.8 نقاط مئوية في معدل القروض غير المنتظمة.

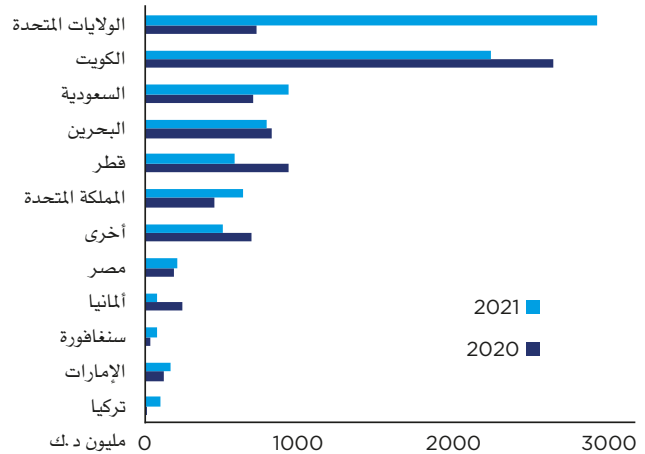
بالنظر إلى المستقبل، وفي حال معالجة اضطرابات سلاسل التوريد، قد ينتعش نمو القروض في القطاعات المعتمدة على الاستيراد مثل قطاع التجارة وقطاع التشييد والبناء. إلا أن استمرار تلك الاضطرابات حتى النصف الأول من عام 2022، يُضفي عدم يقين حول استقرار مسار الانتعاش. ومع ذلك، توفر أسعار النفط القوية بعضاً من الدعم لافتراض شركات النفط والغاز، حيث يبرر ارتفاع الطلب الزيادات الممكنة في السعة الإنتاجية. وقد يوفر استمرار ارتفاع أسعار النفط أيضاً الدعم لقطاع التشييد والبناء الذي يعتمد بشكل كبير على الإنفاق الحكومي. وفي حين تم تعزيز مستويات القروض الشخصية من خلال تأجيل سداد الأقساط، فإنه من المتوقع أن تعود معدلات النمو إلى مستوياتها الطبيعية مع استئناف خدمة الدين. ومع ارتفاع معدلات التضخم، فإن إجراءات التشديد المحتملة على السياسة النقدية وتوقعات رفع أسعار الفائدة تزيد من الآثار المترتبة على مخاطر الائتمان، خاصة بالنظر إلى الخسائر التي ألحقها الوباء بميزانيات بعض الشركات وأثره على سلوك المستهلك. ومع ذلك، لا يزال القطاع المصرفي المحلي محصن بشكل جيد، مع وجود مخصصات واحتياطات جاهزة لامتناس أي تدهور اقتصادي غير متوقع.

وتوجهت إلى إصدارات سيادية وإصدارات مؤسسات مالية بالإضافة إلى إصدارات لشركات نفطية. ومن جانب آخر، شهدت الاستثمارات التركية انخفاضاً ملحوظاً، تركّز لدى أحد البنوك، قدره 200 مليون دينار خلال عام 2021، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تراجع قيمة الليرة التركية بنسبة 45%، حيث شكلت الاستثمارات المقومة بالليرة التركية نحو 37% من إجمالي الاستثمارات في تركيا. وعلى الرغم من أن هذه الخسائر ناتجة عن تحركات العملة وليس من تدني الأوضاع الائتمانية، إلا أن الاختلالات المستمرة والتضخم المرتفع في الجمهورية التركية قد تؤدي في نهاية المطاف إلى ضغوط على المقترضين في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالانكشافات على السوق ما بين البنوك، فقد شكلت نحو 11.0% من إجمالي الانكشافات الائتمانية بنهاية عام 2021، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 23% نتيجة لديناميكيات العودة للمستويات الطبيعية بعد أن تراجعت الإيداعات ما بين البنوك بنسبة 24.4% في عام 2020. وكانت أكبر زيادة مع أطراف مقابلة في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 2.1 مليار دينار (الشكل 3.10)، وذلك في ضوء تدفق تمويل البنوك المحلية بالدولار نتيجة إصدارات رأس المال الرقابي من الشريحة الأولى الإضافية والشريحة الثانية وغيرها من الإصدارات، حيث أصدر أحد البنوك سندات بقيمة 1.81 مليار دينار ما بين نوفمبر 2020 وسبتمبر 2021. ويشير هذا إلى أن الارتفاع في انكشافات البنوك بالدولار الأمريكي على السوق ما بين البنوك قد تتراجع بشكل معتدل لدى قيام البنوك بتوظيف هذه الأموال في استخدامات أكثر إنتاجية. هذا وقد شكلت انكشافات البنوك الكويتية على الأطراف المقابلة ذات التصنيف الائتماني المرتفع (درجة استثمارية) في السوق ما بين البنوك الحصة الأكبر بنحو 84% من الإجمالي.

3.10

التوزيع الجغرافي للودائع المتبادلة فيما بين البنوك



مخاطر السيولة

تتسم السيولة بأنها متغيرة وتتأثر بعدة عوامل مما يشكل نوع من المخاطر على البنوك تتمثل في عدم قدرتها على تلبية التزاماتها المالية قصيرة الأجل، وذلك بسبب طبيعة أعمال البنوك المبنية على تحويل الاستحقاقات عبر الاعتماد على الودائع والتي تكون غالباً على شكل مطلوبات قصيرة الأجل لتمويل أصول طويلة الأجل (قروض). وبالتالي لا بد من إدارة مخاطر السيولة ومراقبتها بشكل مستمر وحصيف لتفادي الآثار السلبية المحتملة، وهو الأمر الذي بدأ ظاهراً خلال أزمة فايروس كورونا وكشف معه جُسن إدارة القطاع المصرفي المحلي للسيولة المتوافرة لديه مدعوماً بمنظومة رقابية محكمة لبنك الكويت المركزي.

ونظراً لما لختلف التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد الكلي من أثر جلي على مستويات السيولة، لا بد من الإشارة إلى تلك التي تعرض لها القطاع المصرفي الكويتي جرّاء جائحة كورونا والتي تستمر آثارها، الصحية كانت أو الاقتصادية، على العالم أجمع، واستناداً إلى السياسة المرنة والاستباقية لبنك الكويت المركزي، أتاحت البيئة الرقابية التي فرضها البنك منذ اندلاع الجائحة في 2020 حتى عام 2021، مساحة داعمة لمواجهة الأزمة وتمكين البنوك من تجاوزها بمرونة وأريحية. ففي ظل الإغلاقات التي تكبدتها الأنشطة الاقتصادية والقيود على التنقلات والسفر بالإضافة إلى عمليات تأجيل سداد أقساط القروض، تراكمت الأموال لدى القطاع المصرفي في صورة ودائع. وكان لعدم وضوح مسار الأزمة حينها دافعاً لقيام البنوك بتوظيف تلك الأموال بشكل أساسي في صورة أصول سائلة عالية الجودة مما أدى إلى ارتفاع معدلات السيولة بشكل واضح.

بالمقابل، شهد عام 2021 بداية العودة إلى الحياة الطبيعية في ظل انتشار التطعيم وانفتاح الأنشطة الاقتصادية ورفع قيود التنقل والسفر وذلك بفضل انحسار حالة انعدام اليقين المشهودة في عام 2020، وعلى الرغم من ذلك، استمرت ودائع القطاع المصرفي بالارتفاع خلال العام ولكن بوتيرة أبطأ من النمو المحقق بالعام السابق، مما ترتب عليه انخفاض معدلات نسب السيولة ولكنها لاتزال تفوق الحدود الرقابية الدنيا بشكل كبير.

وكما تمت الإشارة إليه، استمرت ودائع القطاع المصرفي خلال عام 2021 بالارتفاع لتصل إلى أعلى مستوى لها عند 63 مليار دينار،

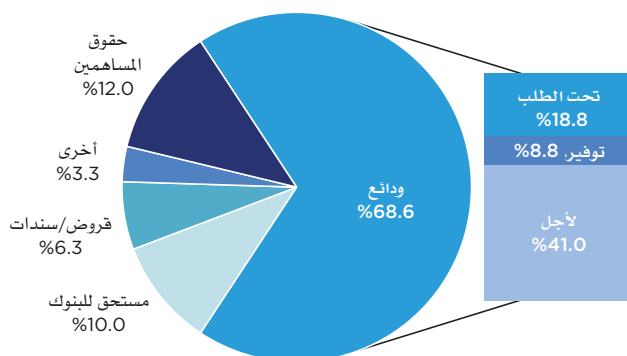
واصلت ودائع القطاع المصرفي خلال عام 2021 الارتفاع لتصل إلى أعلى مستوى لها عند 63 مليار دينار، وشكلت الودائع لأجل ذات الطابع المستقر معظمها.

مسجلة نمو بنحو 2.5% مقارنةً بعام 2020 الذي ارتفعت خلاله ودائع القطاع بنحو 4.1% (الشكل 3.13). وأتت تلك الزيادة مدفوعة بشكل أساسي من الزيادة في إيداعات الشركات الخاصة والأفراد، مقابل تراجع الودائع الحكومية وودائع المؤسسات المالية الأخرى، وقد انعكس ذلك في تركيبة الودائع حيث أصبحت ودائع الأفراد والشركات تشكل نحو 78% من إجمالي الودائع مقابل نحو 76% في نهاية عام 2020، هذا وقد تركزت الزيادة في الإيداعات على المستوى المجمع، في حين شهدت الإيداعات على المستوى المحلي استقراراً نسبياً على أساس سنوي. بالإضافة إلى ذلك؛ فقد لوحظ تزايد إيداعات غير المقيمين التي نمت بما يقارب 14.2% خلال عام 2021 لتشكل شريحته 29% من إجمالي الإيداعات، الأمر الذي يشكل تنوعاً في تركيبة الودائع، ويحتم على البنوك في ذات الوقت ضرورة العمل بشكل مستمر على مراقبة تلك الشريحة من الودائع والسعي لاستقطاب مودعين محليين لخلق مزيد من الاستقرار في التركيبة.

على الرغم من الزيادة في إجمالي الإيداعات في القطاع المصرفي، إلا أن نصيب تلك الودائع من إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية (الشكل 3.14) تراجع بما يعادل 2.8 نقطة مئوية ليشكل 68.6% من القاعدة التمويلية في عام 2021 مقابل نحو 71.4% في 2020. وجاء هذا التراجع بسبب تسارع وتيرة نمو الأرصدة المستحقة للبنوك والقروض، بالإضافة إلى ارتفاع رصيد حقوق المساهمين ليستقر عند أعلى مستوى له تاريخياً ليبلغ 10.8 مليون دينار بفضل زيادة إصدارات رأس المال خلال الفترة والتي أدت إلى تحسن رؤوس أموالها. كما تجدر الإشارة إلى التغير الطفيف في التركيبة العامة للودائع، حيث لاتزال الودائع لأجل (التي تمثل مصدراً مستقراً للتمويل) تشكل النسبة الأكبر من قاعدة الودائع على الرغم من تراجعها مقارنةً بالعام السابق حيث كانت تشكل نحو 43.8% من إجمالي الودائع. أخذاً في الاعتبار سياسة بنك الكويت المركزي المعاكسة للتقلبات

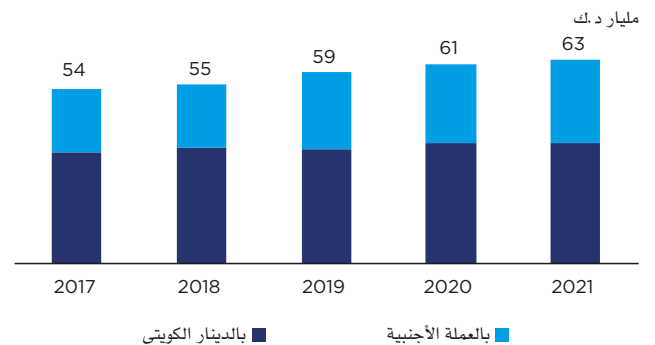
3.14

هيكل المطلوبات وحقوق المساهمين للبنوك



3.13

ودائع القطاع المصرفي



قطاعات واضحة ومحدودة المخاطر نوعاً ما، وبالإمكان الرجوع إلى الجزء المتعلق بمخاطر الائتمان لمزيد من التفاصيل حول المحفظة الائتمانية للبنوك.

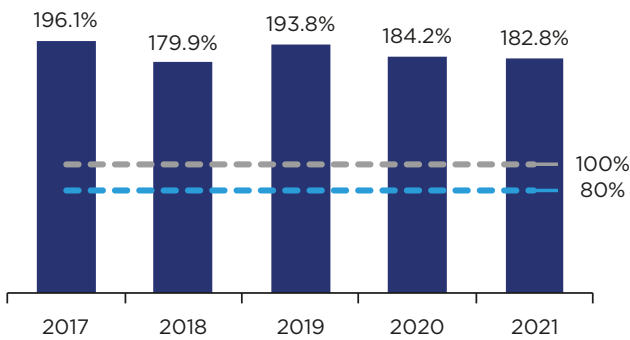
ومن جانب نسب السيولة الأخرى، وابتداءً بمعيار صافي التمويل المستقر الذي يهدف إلى توافر السيولة لتغطية متطلبات البنوك لمدة عام واحد، وأسوة بنسبة الحد الأقصى الممنوح لتمويل (الشكل 3.16)، فقد كانت الزيادة في المحفظة الائتمانية الدافع وراء ارتفاع التمويل المستقر المطلوب (مقام النسبة)، والذي قابله نمو طفيف في التمويل المستقر الممنوح (بسط النسبة) يقدر بأقل من نصف النمو في المقام، مما أدى إلى تراجع المعيار بما يعادل 4.5 نقطة مئوية، لكنه يظل أعلى بكثير من الحدود الدنيا المطلوبة من قبل بنك الكويت المركزي.

أما بالنسبة لمعيار تغطية السيولة، فقد استمر على ذات المستوى مقارنة بالعام السابق. ففي حين تصاعدت قيمة الأصول السائلة عالية الجودة (بسط النسبة) على أساس سنوي، إلا أن المعيار تراجع بشكل طفيف بسبب ارتفاع صافي التدفقات النقدية الخارجة (مقام النسبة) بوتيرة أسرع، حيث ارتفعت بما يعادل 8.4% نتيجة تصاعد ودائع الأفراد (تزيد من التدفقات النقدية الخارجة)، ومن الجدير بالذكر أن الارتفاع في الأصول السائلة عالية الجودة خلال عام 2021 كان أقل منه في عام 2020 (7.5% مقابل 13%) بسبب تأثره بالتراجع في الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي (الشكل 3.17).

الاقتصادية (countercyclical)، فقد تم طرح حزمة من التدابير الاحترازية التحوطية عبر تعديل التعليمات الرقابية لتوائم وتوازن الضغوطات الناشئة على القطاع المصرفي في ظل المخاطر التي تعرضت لها البيئة التشغيلية خلال الجائحة، حيث استمرت البنوك بالتوسع في الإقراض خلال عام 2021، مما يظهر تراجع المخاوف المرتبطة بتبعات الأزمة. وعليه سجلت نسبة القروض إلى إجمالي مصادر التمويل المتاحة ارتفاعاً على أساس سنوي لتستقر عند مستوى ما قبل الجائحة عند 78% (الشكل 3.15). ويشير ذلك إلى أن البنوك لا تزال قادرة على التوسع في عمليات الإقراض بنحو 12 مليار دينار للاقتصاد الحقيقي (عند الأخذ بالاعتبار الحد الأقصى المقرر بنهاية عام 2021 والبالغ 100%)، وبعد ذلك مبعثاً للطمأنينة بأن البنوك، في ظل القدرة الإقراضية الفائضة، قد انتهجت سياسات تمويلية حكيمة ولم تدفع بعمليات تمويل غير مدروسة. هذا، وفي نظرة تحليلية للعوامل المؤثرة على نسبة القروض إلى مصادر التمويل المتاحة، يتضح بأن التوسع في الإقراض (بسط النسبة) بنحو 7% كان الدافع وراء ارتفاع النسبة لعام 2021. وبالتوازي، وكما تم التطرق إليه سابقاً، فقد شهدت سيولة البنوك خلال العام ارتفاعاً مدعوماً بارتفاع وداائع الشركات والأفراد (مقام النسبة) مما يدل على أن مصادر الأموال تم توزيعها في صورة قروض. وأشارت البيانات إلى أن القطاعات التي حازت على الشريحة الأكبر من التسهيلات الائتمانية تصدرها قطاع الأفراد، ثم النفط والغاز، والتي تتسم بأنها

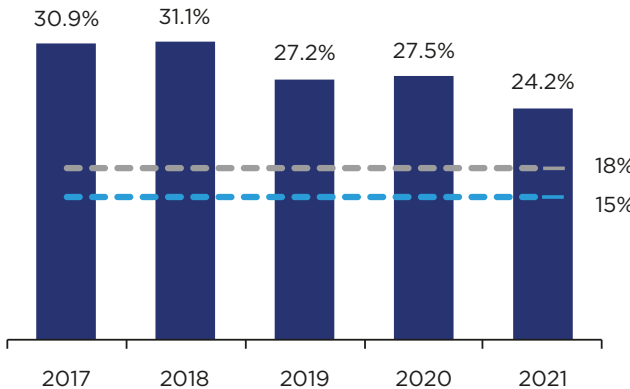
3.17

معيار تغطية السيولة



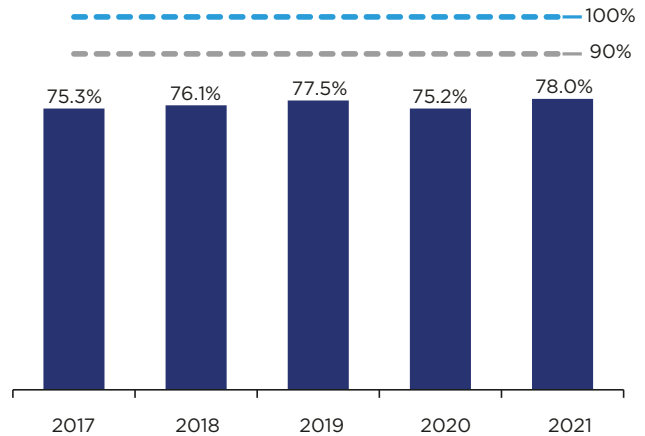
3.18

نسبة السيولة الرقابية



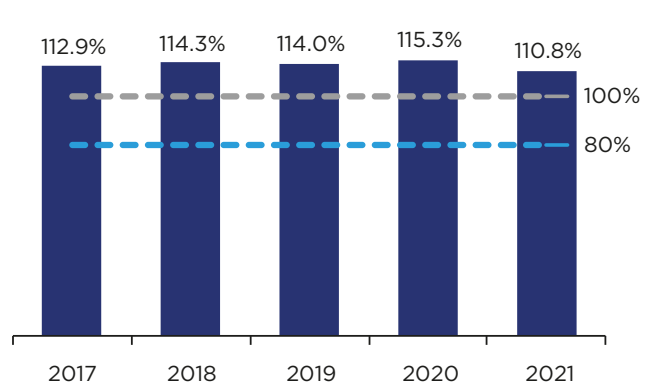
3.15

الحد الأقصى الممنوح للإقراض



3.16

معيار صافي التمويل المستقر



تراجعت بنحو 25% خلال العام أساساً نتيجة التعافي التدريجي للأوضاع الصحية والاقتصادية المحلية والعالمية، مما عزز من قابلية البنوك في منح التسهيلات الائتمانية وساهم في استقرار مستويات السيولة في القطاع وتضييق نطاق تدخلات البنك المركزي مقارنة بالعام السابق الذي اتسم بالتذبذب وذلك لموازنة مستويات سيولة القطاع تحت الظروف الاستثنائية الطاغية حينها.

وبنظرة تفصيلية على عمليات التدخل المختلفة، فقد لوحظ أن الزيادة في إجمالي التدخلات كانت مدفوعة بالزيادة في أدوات التورق الموجهة للبنوك الإسلامية والتي سجلت نمواً بنحو 20.6%. وهو ما يعادل 2.2 مليار دينار مقابل تراجع عمليات التدخل للبنوك التقليدية بنحو 10% أي بمقدار 1.4 مليار دينار، وتشكل بذلك حصة البنوك الإسلامية من إجمالي عمليات التدخل نحو 51% مقابل 49% لتطبيقاتها التقليدية. ومن الجدير بالذكر في هذا الخصوص أن زيادة الأهمية النسبية لأدوات التورق هو توجه استمر خلال السنوات الماضية تماشياً مع نمو حصة البنوك الإسلامية في القطاع المصرفي، فضلاً عن عدم توافر أدوات سائلة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كافية عند مقارنتها بالأدوات التقليدية المتاحة.

بالإضافة إلى ذلك، ونتيجة للاستقرار النسبي لمستويات السيولة في القطاع المصرفي خلال العام، شهدت أدوات التدخل الأطول أمداً تراجعاً بسيطاً في إجمالي الإصدارات ليستقر عند نحو 8.4 مليار دينار مقابل 8.6 مليار دينار في عام 2020 (الشكل 3.21)، وكان ذلك التراجع مدفوعاً بشكل أساسي بتراجع السندات لأجل ذات فترة استحقاق 3 أشهر بما يعادل 12.8% مقابل ارتفاع إصدارات السندات لأجل ذات فترة استحقاق 6 أشهر بما يعادل 15.8%. وكان التحسن في الأوضاع الاقتصادية خلال عام 2021 العامل وراء استقرار التقلبات في السيولة وتدخلات بنك الكويت المركزي على خلاف عام 2020.

وبشكل عام، أظهر القطاع المصرفي خلال عام 2021 قدرته في مواجهة التحديات المتعلقة بالسيولة وذلك بفضل الإجراءات الحكيمة المتخذة من بنك الكويت المركزي في السنوات الماضية التي سبقت الأزمة والتي نتج عنها وفرة في السيولة مكنت البنوك من استمرار خضوعها لمتطلبات السيولة الرقابية التي تم تطبيقها خلال الأزمة، والمتطلبات السابقة كذلك بمرونة وأريحية، وبناءً على ما شهدته البنوك من تحسن

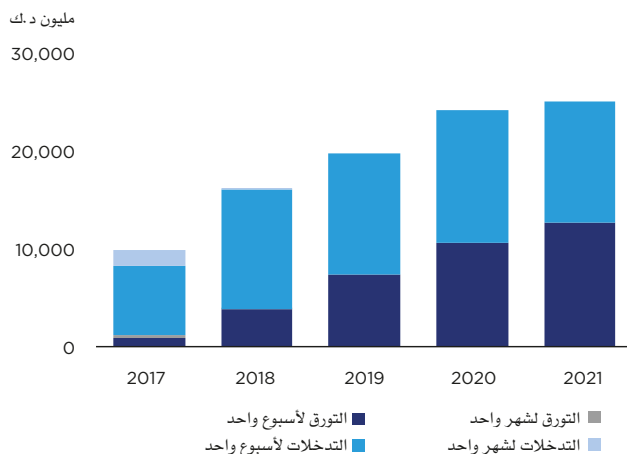
وبالنظر إلى نسبة السيولة الرقابية، فعلى الرغم من تراجعها على أساس سنوي بنحو 3.3 نقاط مئوية لتستقر عند مستوى 24.2% (الشكل 3.18)، إلا أن القطاع المصرفي لا يزال يتمتع بمستويات سيولة تفوق الحدود الدنيا، حيث أدى التراجع السابق ذكره في الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي، وعلى وجه الخصوص الحساب الجاري، إلى الأثر ذاته على نسبة السيولة الرقابية، حيث تراجعت الأصول السائلة والتي تشمل الحساب الجاري، (بسط النسبة)، بما يعادل 12.7% فضلاً عن الثبات النسبي لحجم الودائع المحلية بالدينار الكويتي (مقام النسبة) وفق ما سبق الإشارة إليه.

وبطبيعة الحال، وفيما يتعلق بما تم ذكره بخصوص التوسع في منح التسهيلات الائتمانية الذي من شأنه تخفيض السيولة المتوافرة لدى البنوك، يوضح (الشكل 3.19) أن سيولة البنوك قصيرة الأجل (ما دون ثلاث شهور) قد تراجعت بنسبة 1.1% على أساس سنوي لتبلغ بنهاية 2021 نحو 25 مليار، ليستمر بذلك الاتجاه المشهود منذ عام 2019 لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول التي تراجعت بمعدل نقطتين مؤبوتين على أساس سنوي. وتتقسم تلك الأصول السائلة قصيرة الأجل أساساً إلى أصول سائلة أساسية (تشمل النقد وأشباه النقد، وسندات بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك)، وأصول أخرى. وقد شكلت قيمة الأصول السائلة الأساسية نحو 75.6% من إجمالي الأصول السائلة كما في نهاية 2021 مقابل نحو 72% في العام السابق، والذي يمثل مؤشر إيجابي على السيولة قصيرة الأجل للقطاع المصرفي.

هذا، وعلى الرغم مما شهدته أرصدة البنوك لدى بنك الكويت المركزي (المتتمثلة في الحسابات الجارية والودائع لأجل) من تراجع خلال عام 2021 بنحو 745 مليون دينار وبما يعادل حوالي 10.2%، إلا أن معدلات تدخل بنك الكويت المركزي ارتفعت بشكل طفيف في إطار الدور المناط للبنك المركزي في إدارة السيولة المتوافرة في النظام المحلي (الشكل 3.20) من خلال تنظيم عرض النقد وفقاً للسياسة النقدية في البلاد. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك النمو في عمليات امتصاص السيولة كان بشكل محدود وبنسبة 3% (مقابل نمو بنحو 23% في عام 2020) ليستقر إجماليها عند 25.3 مليار دينار. وكان تباطؤ نمو تلك العمليات بسبب التراجع الملحوظ في أرصدة الحسابات الجارية للبنوك لدى بنك الكويت المركزي التي

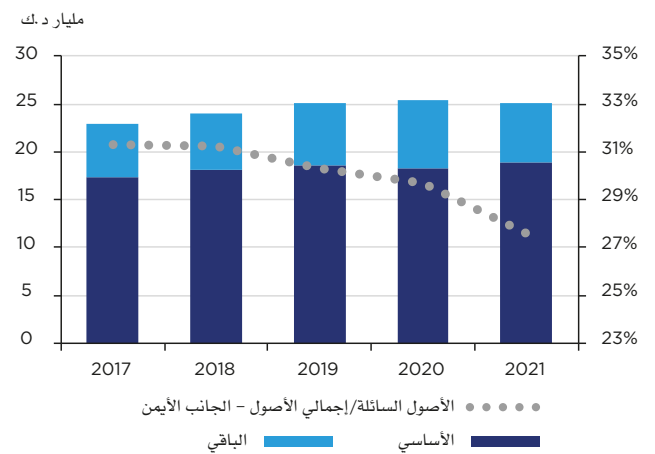
3.20

امتصاص السيولة من قبل بنك الكويت المركزي



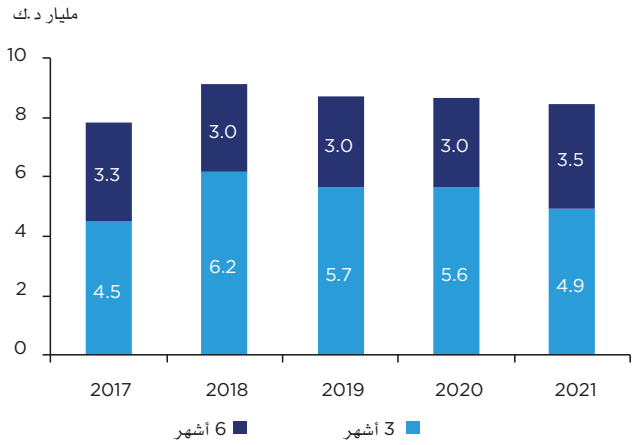
3.19

الأصول السائلة للبنوك (أقل من ثلاث شهور)



3.21

إصدارات بنك الكويت المركزي من السندات



في نتائجها خلال العام؛ فقد قرر بنك الكويت المركزي البدء بالسحب المتدرج لتلك المخفضات الرقابية على متطلبات السيولة من مطلع عام 2022 لتعود إلى ما كانت عليه قبل الأزمة بحلول عام 2023، حيث تم الإفصاح عن خطة العودة إلى المتطلبات الرقابية السابقة لإتاحة المرونة للبنوك للالتزام بالحدود الرقابية دون الإخلال في قدرتها على تلبية دورها كوسيط مالي في الاقتصاد المحلي.

تتمتع البنوك بوفرة عالية من السيولة وتتوافر لديها مساحة كبيرة للإقراض.

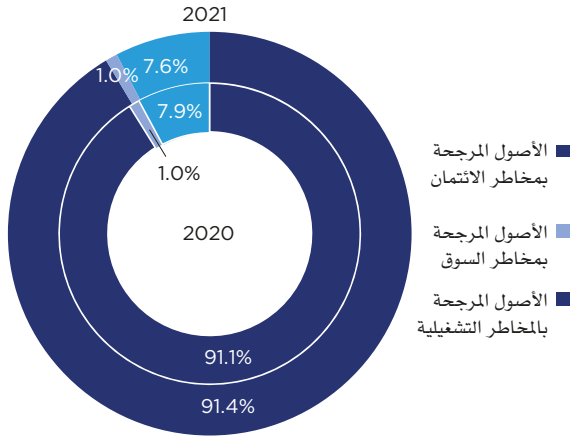
مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من تعرّض الأدوات المالية والأصول لتقلبات الأسعار و/أو تغيرات في معدلات الفائدة، مما قد يترتب عليه خسائر محتملة. وبالنسبة للأصول المرجحة بمخاطر السوق، فهي تشكل ما نسبته 1% فقط من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر (0.6 مليار دينار) كما في عام 2021 (الشكل 3.22)، ويعود سبب هذه المساهمة المحدودة نسبياً إلى المحافظ الاستثمارية الصغيرة عند البنوك والإرشادات الحصيفة من قبل بنك الكويت المركزي. مع ذلك، فإن دراسة هذه الانكشافات تسلط الضوء على طبيعتها وتعطي نظرة أكثر شمولية للمخاطر الكامنة.

وفي عام 2021، تصاعدت قيمة المحافظ الاستثمارية للبنوك الكويتية بمعدل 3%، وهي وتيرة أبطأ من العامين السابقين (أقل من متوسط النمو في السنوات الخمس الماضية بنحو 2.4 نقاط مئوية). هذا وقد شهدت كل من محفظة استثمارات الدخل الثابت ومحفظة الأسهم تصاعد بنحو 3.0% و6.0% على التوالي، مقارنة بنمو بنسبة 6.9% وتراجع بنسبة 5.7% في عام 2020. وبطبيعة الحال، لا تزال استثمارات الدخل الثابت تمثل غالبية استثمارات البنوك الكويتية بنسبة 81% من إجمالي (الشكل 3.23). وبشكل عام، استمرت حصة الاستثمارات من إجمالي الأصول بالتراجع، حيث انخفضت بمعدل 1.3 نقطة مئوية على مدى السنوات الخمس الماضية لتشكّل

3.22

الأصول المرجحة بالمخاطر



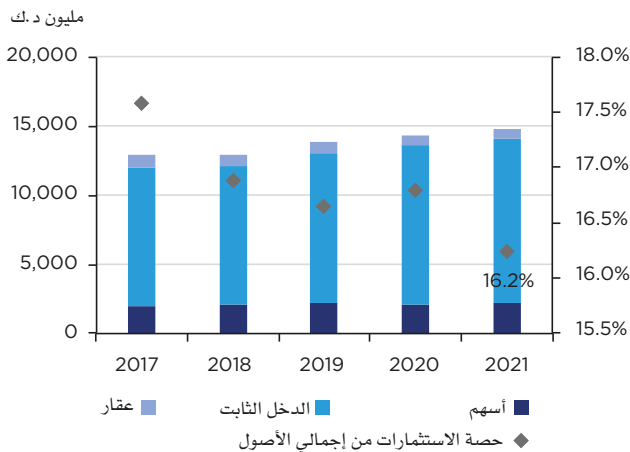
16.2% من إجمالي في نهاية عام 2021، وهو مؤشر إيجابي يدل على قلة اعتماد البنوك على الأنشطة الاستثمارية، وتراجع حساسيتها تجاه تقلبات الأسواق. هذا ولا تزال البنوك الكويتية متحفظة في استراتيجياتها الاستثمارية، ويتجلى ذلك في الاستثمارات ذات الدخل الثابت المهيمنة نسبياً في القطاع.

على عكس العامين السابقين، لم يتركز نمو الاستثمارات في أوروبا، حيث كان النمو خلال عام 2021 مدفوعاً بشكل أساسي بالاستثمارات في منطقة الخليج وشمال أفريقيا (الشكل 3.24). وجدير بالذكر أن عام 2021 سجل أكبر تراجع سنوي في الاستثمارات الأوروبية وفق البيانات المسجلة، أساساً نتيجة تراجع قيمة السندات التركية جراء البيئة التضخمية وما تلاها من تدنٍ في قيمة الليرة التركية. ومن

شهد عام 2021 زيادة ملحوظة في الاستثمارات في دول الخليج وشمال أفريقيا، مع استمرار السندات والصكوك بتشكيل الحصة الأكبر من محافظ البنوك الاستثمارية.

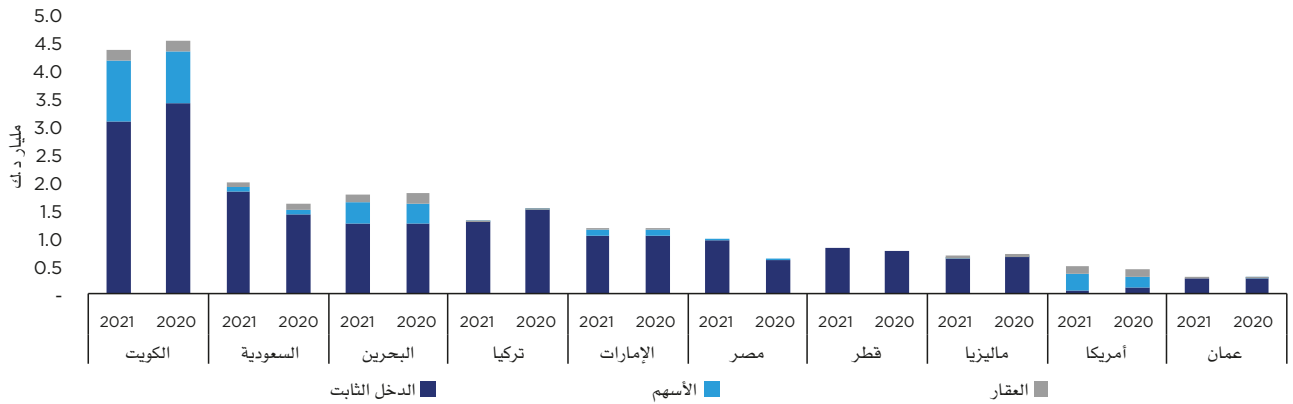
3.23

استثمارات البنوك حسب النوع



3.24

استثمارات البنوك الكويتية (أكبر 15 دولة)



أعمال البنوك وحاجتها إلى إدارة مرنة للسيولة مع الحد من التأثير على نتائج التشغيل. أما الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة في بيان الدخل، فقد شكلت ما نسبته 5.4% من إجمالي المحفظة الاستثمارية، مقابل 5.2% في 2020. وكما سبق ذكره، فإن استمرار هذا التوجه يشير إلى زيادة تعرّض القطاع المصرفي لتقلبات الأسواق المحتملة، وبالتالي تبرز أهمية إدارة المخاطر للتخفيف من أي آثار سلبية قد تنتج عن هذه الانكشافات.

وبالنظر إلى تفاصيل الاستثمارات ذات الدخل الثابت والتي تشكل الجزء الأكبر من المحفظة الاستثمارية، فقد شكلت ما نسبته 13.1% من إجمالي أصول القطاع المصرفي الكويتي (الشكل 3.26)، وسجلت هذه الاستثمارات نمواً بنسبة 3.3% على أساس سنوي مقارنة بما نسبته 6.9% و7.1% في عامي 2019 و2020 على التوالي. ويعزى هذا التباطؤ في النمو جزئياً إلى أسعار الفائدة المنخفضة التي جعلت هذه الاستثمارات أقل جاذبية. بشكل عام، وفي إطار استراتيجيات إدارة البنوك لسيولتها ومطلوباتها (مثل مطابقة التدفقات النقدية وحساسية الأوراق المالية لتقلبات معدلات الفائدة)، تتجه البنوك نحو الاستثمارات ذات الدخل الثابت كفرصة لتحقيق دخل منتظم ومنخفض المخاطر نسبياً. وبالتالي قد تكون الظروف المالية السائدة خلال عام 2021 قد دفعت البنوك إلى الدخول في استثمارات ذات مخاطر أكبر.

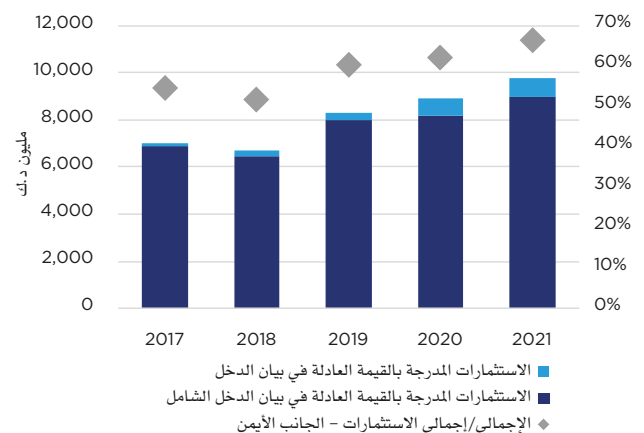
وبطبيعة الحال، ينتج عن استثمارات الدخل الثابت مخاطر أسعار الفائدة، والتي يمكن قياسها من خلال المدة (duration) التي تحدد مدى حساسية السند لتقلبات الفائدة. هذا وبعد الجزء الأكبر من استثمارات البنوك الكويتية مقوم بالدولار الأمريكي (6.4 مليار دينار)، وبالتالي فهي معرضة بشكل كبير إلى تقلبات أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي، حيث يؤدي تغير معدل الفائدة بنقطة أساس واحدة إلى تغير في قيمة استثمارات البنوك بنحو 1.95 مليون دينار. كما أظهرت البيانات أن حساسية القطاع المصرفي تجاه تقلبات كل من الريغيت الماليزي واليورو والجنه المصري واليرة التركية والدينار الكويتي مرتفعة نسبياً (الشكل 3.27). وكما في نهاية عام 2021، ووفقاً لما فرضتها الظروف الراهنة حينها، فقد كان الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك الكويت المركزي والبنك المركزي الأوروبي والبنك المركزي المصري وبنك نيجارا ماليزيا على استعداد لرفع أسعار الفائدة في المدى القريب، وبالتالي قد تكون الاستثمارات ذات الدخل الثابت المقومة بعملات هذه الدول معرضة لخسائر في الفترة

جانِب آخر، سجلت الاستثمارات الكويتية انخفاضاً ملحوظاً للعام الرابع على التوالي، وإن كان ذلك بمعدل أبطأ من العامين السابقين. ويعود هذا النزول بشكل رئيسي إلى تراجع انكشافات البنوك على كل من سندات الشركات والسندات الحكومية وذلك بسبب التراجع من الأولى واستحقاق الأخيرة، حيث أن عدم إقرار قانون الدين العام في الكويت ترتب عليه عدم قدرة البنوك الكويتية على تجديد أدوات الدين السيادية المستحقة، وبشكل عام، بات لديها خيارات أقل للاستثمار في أدوات الدخل الثابت المحلية ذات الجودة العالية.

هذا وقد استمرت حساسية البنوك تجاه تقلبات الأسواق في الارتفاع، حيث شكلت كلاً من الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة في بيان الدخل الشامل وتلك المدرجة بالقيمة العادلة في بيان الدخل نحو 66.2% من إجمالي محفظة الاستثمارات مقابل نحو 62.1% في 2020 (الشكل 3.25). وعلى وجه الخصوص، شهدت الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة في بيان الدخل الشامل نمواً بنسبة 10% في عام 2021 مقارنة بنحو 2% في العام السابق نتيجة زيادة استثمار البنوك في السندات والصكوك الصادرة في السعودية ومصر والبحرين. وفي حين تتمثل أحد إيجابيات إدراج الاستثمارات في بيان الدخل الشامل في الحد من تقلبات صافي الأرباح، إلا أنها تجعل رؤوس أموال البنوك أكثر عرضة لتقلبات. ومع ذلك، فإن الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة في بيان الدخل تعتبر عند مستويات معقولة أخذاً في الاعتبار نماذج

3.25

التصنيف المحاسبي للاستثمارات



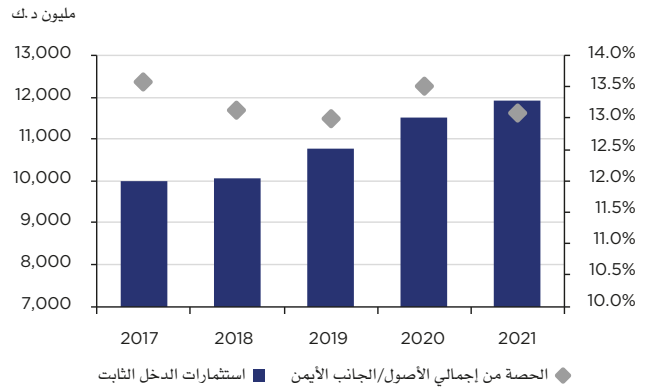
منها قد يؤدي إلى تذبذب صافي الدخل وحساسية أعلى لتغيرات السوق، خاصة إذا تم الاحتفاظ بها لغرض التداول. وفي حين شهدت استثمارات البنوك في الأسهم ارتفاعاً بنسبة 6% في عام 2021 (الشكل 3.29 أ) مدفوعة بارتفاع الأسواق الكويتية والأمريكية، إلا أن انكشاف البنوك على الأسهم لا يزال ضئيلاً عند 2.4% من إجمالي الأصول. وتتجلى هذه الضآلة من خلال صدمة افتراضية على أسعار الأسهم حيث أن التأثيرات على كل من البنوك التقليدية والإسلامية خفيفة (الشكل 3.29 ب).

أما الاستثمارات العقارية، فإن طبيعتها الأكثر استقراراً وخاصيتها المتحولة ضد التضخم تجعلها بديلاً إضافياً للبنوك. وفي نهاية عام 2021، شكلت الاستثمارات العقارية 0.7% من إجمالي أصول البنوك، وتقع 70.5% من هذه الاستثمارات في دولة الكويت ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية (الشكل 3.30). هذا وقد استمرت الاستثمارات العقارية بالتراجع حيث شهدت انخفاض بنسبة 10% في عام 2021. ونتج هذا الانخفاض أساساً نتيجة للتخارج من بعض العقارات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية، وتراجع قيمة البعض الآخر فيها. ويعد هذا الاتجاه في الاستثمارات العقارية استكمالاً للاتجاه الذي شهدته تلك الاستثمارات على مدى السنوات الخمس السابقة، حيث بلغت نسبة التراجع خلال هذه الفترة 31%. وقد يعزى عزوف البنوك عن الاستثمارات العقارية إلى رغبتهم بالتركيز على أنشطة التمويل بشكل أكبر، كما أن التوقعات برفع أسعار الفائدة قد ساهمت في هذا الانخفاض حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة عادة ما ينتج عنه تراجع قيم الأصول العقارية، وبالتالي قد ترى البنوك أن توظيف فائض أموالها في عمليات الإقراض أجدى للاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة. وبالنظر إلى النسبة التي لا تكاد تذكر للاستثمارات العقارية من إجمالي الأصول، فمن المتوقع أن يكون التأثير المباشر من أي تغيير في قيم العقارات ضئيلاً على القطاع المصرفي.

وأخيراً فيما يتعلق بمخاطر أسعار الصرف الناتجة عن تحركات أسعار العملات الأجنبية، حيث تكون البنوك عرضة لهذه المخاطر بسبب انكشافها على العملات الأجنبية التي يترتب عليها صافي مراكز مفتوحة (صافي الأصول في كل عملة). على سبيل المثال، تعرضت الليرة التركية لانخفاضات حادة في عام 2021، وبالتالي واجهت البنوك المنكشفة على هذه العملة تحدياً يتمثل في ارتفاع مخاطر سعر الصرف. إجمالاً، ظلت

3.26

استثمارات الدخل الثابت



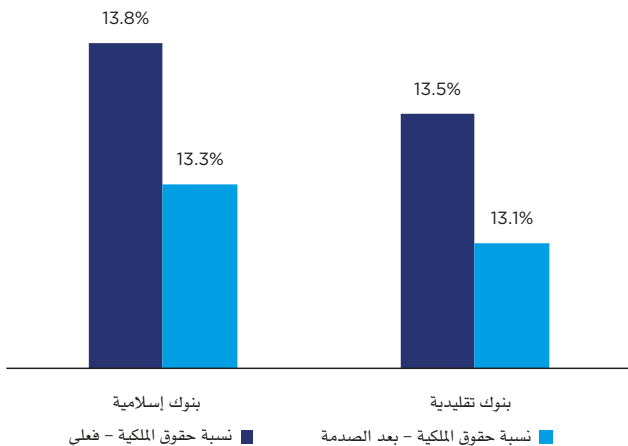
القادمة. في المقابل، أقيمت الجمهورية التركية معدلات الفائدة لديها منخفضة، وفي حين أن ذلك من شأنه تخفيض مخاطر تقلب أسعار الفائدة، إلا أن المخاطر الائتمانية تتزايد بسبب ارتفاع التضخم.

وعلى الرغم من تراجع استثمارات الدخل الثابت للبنوك التقليدية في عام 2021، إلا أن المتوسط المرجح لمدة استحقاق تلك الاستثمارات قد ارتفع مما يعكس تزايد حساسيتها تجاه تقلبات أسعار الفائدة. بالمقابل، شهدت البنوك الإسلامية انخفاضاً في حساسيتها حيث تراجع المتوسط المرجح لمدة استحقاق استثماراتها خلال العام. ويمكن قياس مدى حساسية البنوك بشقيها عبر تطبيق زيادة افتراضية لأسعار الفائدة بمقدار 150 نقطة أساس، ووفقاً لنتائج اختبار الحساسية هذا، تتخفف نسبة حقوق المساهمين للبنوك الإسلامية بنحو 0.5 نقطة مئوية مقابل 0.4 نقطة مئوية للبنوك التقليدية (الشكل 3.28). ومع ذلك، تعد هذه التأثيرات معتدلة بشكل عام على مستويات حقوق المساهمين، التي تظل أعلى من الحد الأدنى المطلوب.

أما فيما يتعلق باستثمارات الأسهم، فتعد استثماراً جذاباً للبنوك نظراً لتنوعها وعائداتها المرتفع نسبياً وسيولتها العالية (الأسهم المدرجة). هذا وتستثمر البنوك الكويتية في الأسهم استثماراً مباشراً، وكذلك من خلال مديري الأصول وصناديق الاستثمار. ورغم تعدد مزاي الاستثمار في الأسهم، إلا أن زيادة الانكشاف على المدرج

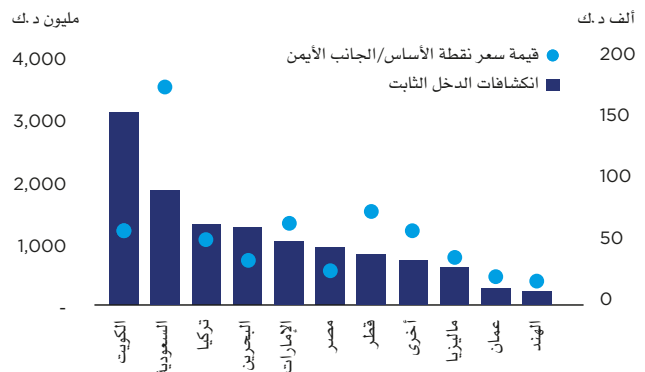
3.28

اختبار حساسية محفظة استثمارات الدخل الثابت



3.27

التوزيع الجغرافي للاستثمارات ذات الدخل الثابت



كان لتقلبات أسواق الأسهم أثراً محدوداً على القطاع المصرفي، حيث شكلت هذه الانكشافات نسبة ضئيلة من إجمالي الأصول (2.4%).

المراكز المفتوحة للبنوك المحلية في عام 2021 ضمن حدود مقبولة، لتشكل جزءاً صغيراً من رأس المال الرقابي للبنوك (الشكل 3.31)، وعليه فهي لا تشكل مخاطر كبيرة، حيث بلغ صافي المراكز المفتوحة كنسبة من رأس المال الرقابي عند معظم البنوك مستويات أدنى من متوسط السنوات الخمس الماضية. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى الزيادة المستمرة في قواعد رؤوس الأموال الرقابية للبنوك مقابل ثبات الانكشافات على العملات الأجنبية نوعاً ما خلال ذات الفترة - على الأرجح بسبب الإجراءات التحوطية من قبل البنوك والتطورات المتعلقة بالوباء.

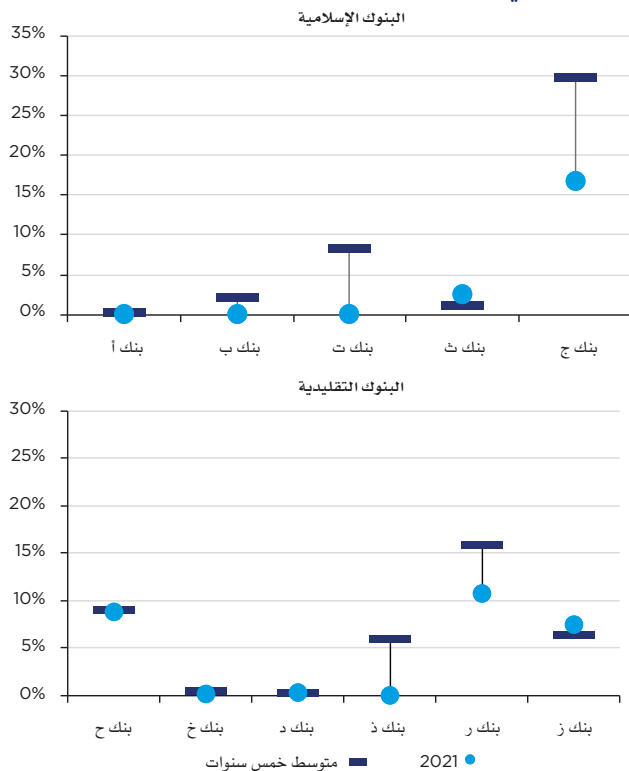
وخلاصة القول، فإن انكشافات البنوك الكويتية على مخاطر السوق بأشكالها المختلفة لا تزال محدودة. ومع ذلك، فإن الحذر والتحوط مطلوبان في الفترة المقبلة مع تسارع البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم نحو تشديد سياساتها النقدية سعياً لكبح جماح التضخم. من المتوقع أن تكون تأثيرات ذلك متفاوتة عبر الدول والأسواق المختلفة، وقد تتسبب بتزايد التقلبات. إلا أنه نظراً للانكشافات المحدودة على الأسواق بالإضافة إلى المصدات الرأسمالية القوية، فمن المتوقع أن يتجاوز القطاع المصرفي الكويتي هذه العقبان بأريحية ودون التأثير بشكل سلبي على الاستقرار المالي.

مخاطر التشغيل

كشفت جائحة فايروس كورونا عن العديد من الفرص، وبالأخص فيما يخص

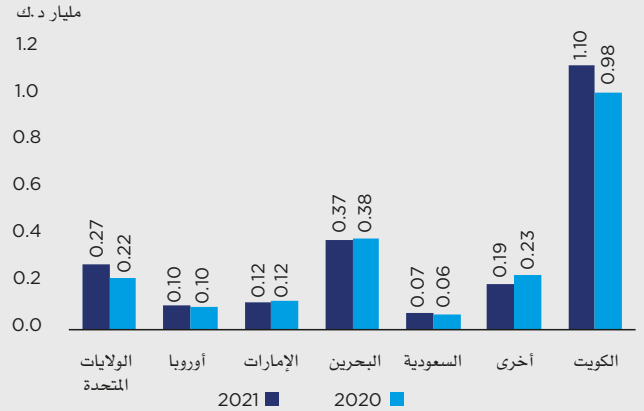
3.31

مراكز البنوك المفتوحة في العملات الأجنبية كنسبة من رأس المال الرقابي



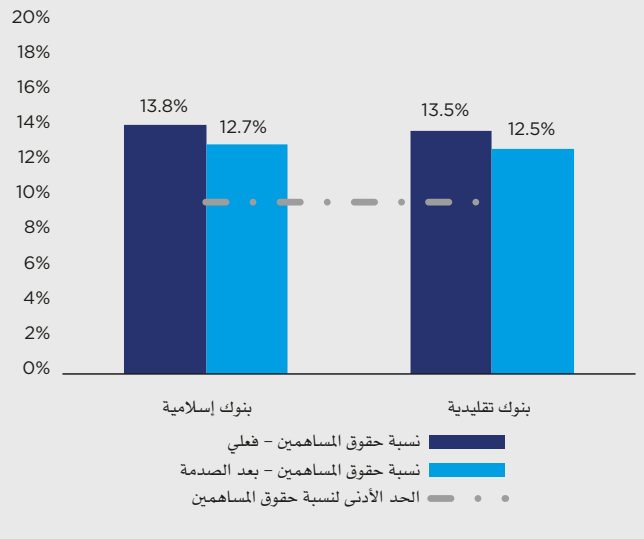
3.29 أ

التوزيع الجغرافي لاستثمارات الأسهم



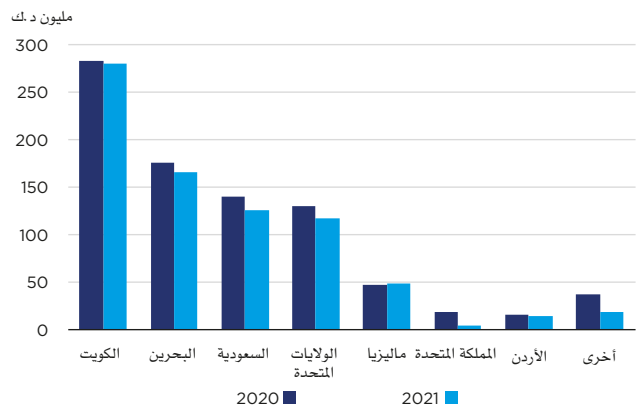
3.29 ب

تحليل حساسية القطاع تجاه تقلبات أسواق الأسهم



3.30

التوزيع الجغرافي لاستثمارات البنوك الإسلامية في العقار



أثبتت البنوك متانتها باجتيازها صدمات افتراضية على أصولها الاستثمارية.

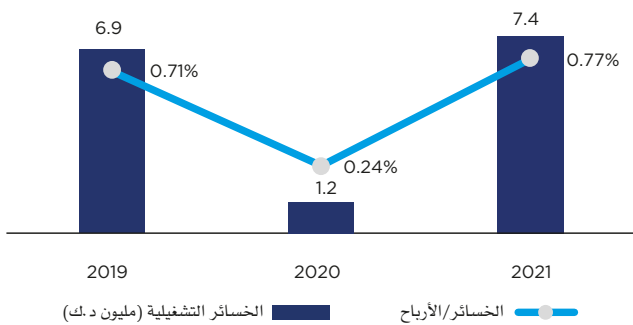
العملاء، حيث قد ينتج عن الفشل التشغيلي أضرار مالية غير مباشرة. هذا وقد تصدرت حالات الاحتيال الخارجي وحالات التنفيذ والتسليم وإدارة العمليات أنواع المخاطر التشغيلية من حيث العدد والقيمة في عام 2021 (الشكل 3.33) و(الشكل 3.34) وهو أمر متوقع في ظل سرعة التحول الرقمي وزيادة الاعتماد على الحلول والخدمات التقنية. وجدير بالذكر أن غالبية حوادث الاحتيال الخارجي المسجلة تعود بشكل أساسي إلى ضعف الوعي لدى العملاء عبر مشاركة بياناتهم السرية وإفشاء معلوماتهم المصرفية إلى أطراف خارجية. ويكثف بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت، الجهود لتثقيف العملاء وتوعيتهم بشكل مستمر، وأحد أهم المبادرات في هذا الشأن الحملة التثقيفية التوعوية «لنكن على دراية» والتي انطلقت في مطلع عام 2021.

وفي سبيل تحليل وفهم المخاطر التشغيلية، وبخلاف النظر إلى حجم المخاطر التشغيلية المسجلة خلال العام، بالإمكان النظر إلى مؤشرات أخرى مرتبطة بالمخاطر التشغيلية مثل الجزاءات الموقعة على الوحدات المصرفية من قبل السلطات الرقابية. حيث يقوم بنك الكويت المركزي ضمن إطار عمله الرقابي المكتبي والميداني على القطاع المصرفي المحلي بتطبيق جزاءات مالية وغير مالية بهدف ردع أي ممارسات غير سليمة وضمان عدم تراجع جودة المعايير المطبقة. وكما هو واضح من الجزاءات المفروضة، أثبتت البنوك قدرتها على الحفاظ على فعالية ضوابطها الداخلية، فمقارنة بالعام السابق، انخفض إجمالي عدد الجزاءات في عام 2021 من 42 جزاء إلى 27 جزاء. (الشكل 3.35).

ومن المؤشرات الأخرى التي تعكس المخاطر التشغيلية هي معدل الدوران الوظيفي³. ومن الجدير بالذكر هنا أنه من الصعب تحديد السبب الكامن وراء زيادة هذا المعدل، حيث يمكن أن يُعزى إلى إعادة هيكلة المؤسسة أو خفض تكاليفها، أو قد تكون ناتجة من قرار الموظف ذاته. محلياً، فإن معدل الدوران الوظيفي للعاملين لا يشكل أي تهديد، غير أنه من الممكن أن يؤدي الارتفاع الكبير والمستمر له إلى إضعاف الاستقرار التشغيلي للبنوك. حيث أنه وعلى الرغم من التوجه العام إلى الرقمنة، يمكن أن يكون رأس المال البشري المستقر المصدر الرئيسي والدافع لنجاح أي مؤسسة.

ووفقاً لما هو موضح في (الشكل 3.36) تصاعد معدل الدوران الوظيفي في عام 2021 ليصل إلى 15.1% (مقارنة بـ10% لعام 2020)، وهو تراجع طفيف في مؤشر الاستقرار الوظيفي خصوصاً إذا ما تم مقارنته بالفترة ما قبل الجائحة (17% في عام 2019). وقد يعود ذلك بشكل

3.32 الخسائر التشغيلية



تحسين بيئة الأعمال وكشف مكامن القوة والضعف في مختلف القطاعات وإعادة تصنيف المخاطر حسب أهميتها. كما شكلت الجائحة اختبار ضغط حقيقي سلط الضوء على أهمية تعزيز المرونة والكفاءة التشغيلية، إلى جانب تعزيز ثقافة إدارة المخاطر وزيادة التركيز على التشغيلية منها وتوجيه الجهود نحو قياسها وإدارتها. ومع تحسن الأوضاع، يتم استسقاء أهم الدروس المستفادة من الأزمة واستغلالها لصياغة مستقبل أكثر استقراراً واستدامة. وفيما يخص المخاطر التشغيلية، فقد أثبتت لنا تلك التجربة القاسية أن المرونة التشغيلية لا تقتصر على الحلول التكنولوجية، بل تعتمد على النظم الداخلية المحكمة والتنظيم الدقيق للعمليات والأصول والموظفين، وأهمية تحري جميع التبعيات وآثار الترابط من خلال وجود رؤية شاملة تتيح تقييم المخاطر المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى تعزيز معايير الالتزام والرقابة.

وتُعرّف المخاطر التشغيلية وفقاً للجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها مخاطر الخسائر الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، أو عن الأفراد أو الأنظمة أو أحداث خارجية إلى جانب المخاطر القانونية². وعلى الرغم من وضوح تعريف هذه المخاطر والجهود المبذولة في مجال التقدير الكمي لها، لا يزال من الصعب اختزال مجمل المخاطر التشغيلية في مقياس واحد. ومما يميز المخاطر التشغيلية عن غيرها أنها تنشأ بنشأة الكيان الذي يواجهها، في حين تأتي المخاطر الأخرى نتيجة اتخاذ قرارات مباشرة. يسلط التحليل أدناه الضوء على المؤشرات الرئيسية للمخاطر التشغيلية المتعلقة بالقطاع المصرفي المحلي، مع استعراض جاهزية القطاع لمواجهة مخاطر الأمن السيبراني.

بعد تلاشي غيمة تداعيات الجائحة وعودة التشغيل الكامل للقطاع المصرفي، وبالترامن مع تنامي الابتكار المالي والرقمنة المتسارعة، تصاعد إجمالي الخسائر التشغيلية خلال عام 2021 ليصل إلى 7.4 مليون دينار. ولا يعني ذلك بالضرورة تراجع جودة إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك المحلية، حيث يُعزى إلى الانخفاض النسبي الذي سجله القطاع في الخسائر التشغيلية في عام 2020 بسبب الإغلاقات والتشغيل الجزئي للقطاع (الشكل 3.32).

وعلى الرغم مما سبق، لم يتجاوز إجمالي الخسائر التشغيلية المسجلة في عام 2021 نسبة 0.8% من متوسط إجمالي دخل البنوك الكويتية للسنوات الثلاث الماضية. وفي حين قد يشير ذلك إلى أن الخسائر طفيفة وغير جديرة بالاهتمام، إلا أنه من المهم إعادة التأكيد على طبيعة المخاطر التشغيلية التي لها احتمالات عالية نسبياً لتحقيق خسائر، فضلاً عن الطابع التنافسي وحساسية القطاع المصرفي المحلي لآراء وتوجهات

لم تتجاوز الخسائر التشغيلية في عام 2021 نسبة 0.8% من متوسط دخل البنوك في السنوات الثلاث الماضية.

2 Basel III: Finalizing post-crisis reforms (بنك التسويات الدولية، ديسمبر - 2017)
3 يقدر معدل الدوران الوظيفي للعاملين نسبة الموظفين الذين يتركون العمل في المؤسسة.

ومدى خسائر القطاع المستمدة من قاعدة بيانات خاصة بالمخاطر التشغيلية. علاوة على ذلك، تم افتراض خسائر فادحة إضافية لعمليتي المحاكاة سالفتي الذكر، وبذلك يصل المجموع إلى أربعة سيناريوهات، وبتأثير مختلف لكل منها.

في أسوأ الحالات، تقدر الخسارة التشغيلية القصوى للقطاع بنحو 261 مليون دينار. ومن الناحية النسبية، لا تتعدى هذه الخسارة نسبة 9% من متوسط إجمالي دخل البنوك في السنوات الثلاث الماضية (الشكل 3.37). تسلط نتائج السيناريو الأشد الضوء على الوضع المالي القوي للبنوك، مما يشير إلى قدرتها على الصمود أمام تبلور مخاطر تشغيلية شديدة الضرر. والهدف هنا هو الحفاظ على الوضع المالي للبنوك وتعزيزه، وتقليل الخسائر الناتجة عن الفرضيات المتشددة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال مساهمة كل بنك في جهد جماعي يهدف إلى ترسيخ مكانة القطاع المصرفي الرائدة في مؤشرات المرونة والسلامة. ومنتقل في هذا الجزء لاستعراض الجهود المبذولة من قبل بنك الكويت المركزي والقطاع المصرفي المحلي نحو تقليل الآثار المحتملة من المخاطر التشغيلية، بدءاً بالجهود الخاصة بالأمن السيبراني.

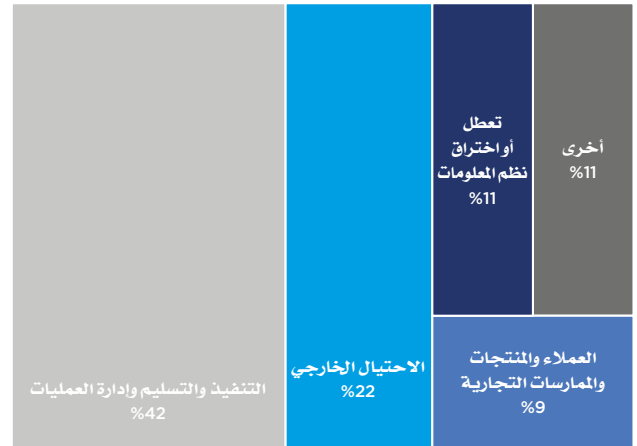
رئيسي إلى الظاهرة العالمية التي تعرف بالاستقالة الكبيرة، حيث تميز عامي 2020 و2021 بعدد كبير من الموظفين الذين يتركون وظائفهم طواعية، نتيجة الحصول على عروض أفضل أو نتيجة إعادة التفكير وتغيير الأولويات الحياتية والمهنية ما بعد الجائحة. ومما لا يمكن تجاهله هنا، حقيقة تأثير الجائحة على قرارات الأفراد والمجتمع. وفقاً لنظريات الاقتصاد السلوكي، فإن مثل تلك الأزمات شديدة الوقع على النفس تؤدي إلى ردود فعل واضحة في السلوكيات الاقتصادية للأفراد، بمعنى التأثير على اتخاذ القرار الاقتصادي (العمل، الاستثمار، الادخار، الإنفاق، الاستهلاك وغيرها).

وأخيراً، وفي سبيل اتباع نهج استشرافي لفهم الحوادث التشغيلية المحتملة والخسائر الناتجة عنها يجري بنك الكويت المركزي العديد من عمليات المحاكاة المشتقة من توزيعات الخسائر على مستوى القطاع وكل بنك على حده.

في عام 2021، تم إجراء عمليتي محاكاة رئيسيتين لتقييم شدة الخسائر التشغيلية للبنوك، حيث تعتمد عملية المحاكاة الأولى على حدة الخسائر لمجمل القطاع المصرفي، بينما تجمع عملية المحاكاة الثانية بين تكرار

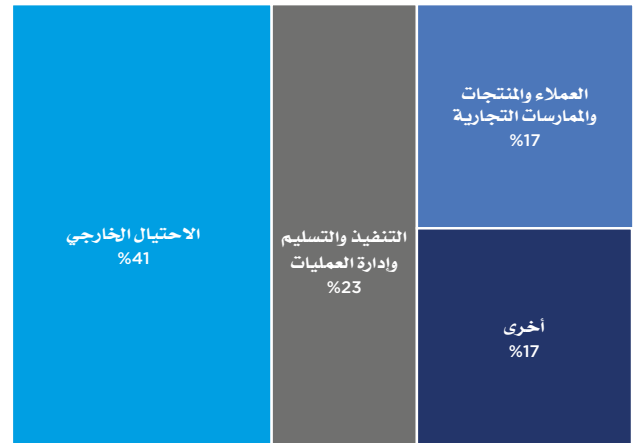
3.33

حالات الخسائر التشغيلية - حسب نوع المخاطر



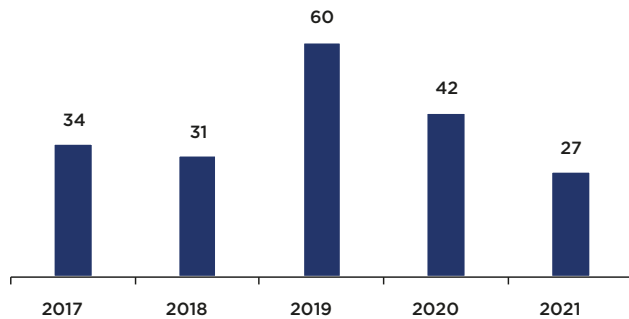
3.34

الخسائر التشغيلية للقطاع المصرفي - حسب نوع المخاطر



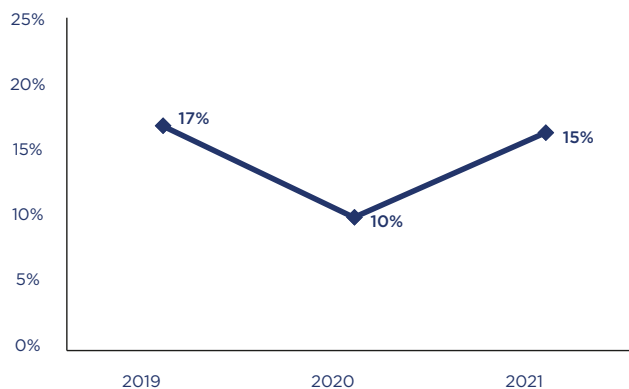
3.35

الجزاءات الموقعة من بنك الكويت المركزي



3.36

معدل الدوران الوظيفي



سارعت البنوك المحلية وشركة شبكة المعلومات الائتمانية "ساي-نت" وشركة الخدمات المصرفية الآلية "كي-نت" إلى الامتثال لتعليمات الأمن السيبراني.

ويكمل بنك الكويت المركزي مسيرته في توجيه القطاع المصرفي للامتثال لأفضل في معايير الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني والمعايير العالمي لأمن المعلومات وأفضل الممارسات العالمية، عبر رئاسته لفريق عمل أمن المعلومات للقطاع المصرفي وريادة القطاع في رحلة تحقيق «المرونة السيبرانية».

ومع تزايد أنواع المخاطر التشغيلية وتعقيدها، تزداد المخاوف بشأن الآثار المالية الكبيرة وغير المتوقعة التي قد تنشأ بسببها، يترتب على ذلك تركيز البنوك على تعزيز دور إدارة المخاطر والتي يلعب التأمين دوراً مهماً فيها من خلال تجسيد رادعاً مباشراً لامتصاص الصدمات. ونظراً إلى الأثر المالي المعتدل تاريخياً لحوادث البنوك التشغيلية، فإن مستويات التغطية التأمينية لها مطمئنة. على وجه التحديد، تم توجيه نسبة 28% من إجمالي قيمة التغطية التأمينية لعمليات البنوك ضد مخاطر الأضرار التي تلحق بالأصول المادية في عام 2021، بينما تم تخصيص ما يقارب 25% لفئة حوادث التشغيل لفئة العملاء والمنتجات والممارسات التجارية. ومع سرعة التطور الرقمي الهائلة للخدمات المصرفية، وسَّعت البنوك الحصنة التأمينية الموجهة للمخاطر التشغيلية التي قد تنتج عن تعطل أو اختراقات نظم المعلومات بما في ذلك المخاطر السيبرانية، حيث يبلغ إجمالي نسبة التغطية المخصصة لها 15% من إجمالي التغطية التأمينية.

كما يتضح من عام مليء بالتحديات الفريدة، فإن الجهود المبذولة في أوقات اليسر تؤدي ثمارها في أوقات العسر. ومن جهته، فإن بنك الكويت المركزي لا يدخر جهداً في بناء وتطوير بيئة تنظيمية تتبنى أساليب استباقية واحترافية في إدارة المخاطر، لا سيما المخاطر التشغيلية سريعة التطور.

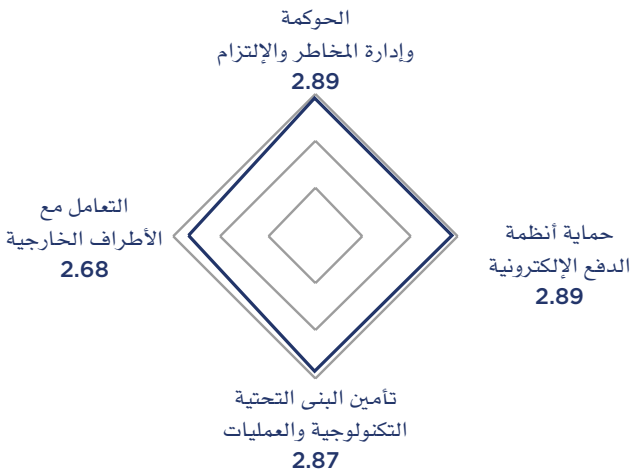
بعد انتهاء بنك الكويت المركزي من بناء الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني للقطاع المصرفي في دولة الكويت⁴، تسارعت الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي (من بنوك كويتية وفروع أجنبية وشركة شبكة المعلومات الائتمانية «ساي-نت» وشركة الخدمات المصرفية الآلية «كي-نت») إلى الامتثال للتعليمات الواردة في الإطار المذكور خلال الدورة الأولى من تطبيقه (2020-2021). ويوضح (الشكل 3.38) مدى التزام القطاع بشكل عام في الضوابط الأمنية الأساسية لمتطلبات ومعايير الأمن السيبراني المحددة ضمن الإطار الاستراتيجي المعلن.

وكان أفضل أداء للقطاع في الامتثال لمحور «الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام»، والضوابط المتعلقة في «حماية أنظمة الدفع الإلكترونية» حيث أحرزاً تقييماً يعادل 2.89 من 3.0، وتلاهها المحور الخاص في «تأمين البنى التحتية التكنولوجية والعمليات» بدرجة 2.87 من 3.0، وأتى بالمرتبة الأخيرة محور «التعامل مع الأطراف الخارجية» بدرجة 2.68 من 3.0. علماً بأن هذا المحور شكل تحدياً للمؤسسات على مستوى عالمي وليس محلياً فقط.

هذا وقد أعلن بنك الكويت المركزي عن حصوله على تجديد لشهادة المعيار العالمي ISO/IEC 27001:2013 الخاص بإدارة أمن المعلومات لديه في أبريل 2021، ليقود القطاع المصرفي بكونه مثال يحتذى به. وامتاز عام 2021 بحصول كامل القطاع على ذات الشهادة، بما في ذلك شركتي ساي-نت وكي-نت. ويعد هذا المعيار أحد أبرز المعايير الدولية التي تنظم آلية بناء السياسات والإجراءات الخاصة بأمن المعلومات وتطبيقها، بما تتحقق معه المواصفات اللازمة لتعزيز حماية مراكز البيانات والمعلومات في القطاع المصرفي، كما يساهم تطبيق هذا المعيار في تطوير ومراقبة نظم الحماية المطبقة من خلال دراستها وتقييم أهميتها وتقدير المخاطر المتوقعة وتقديم الحلول التقنية أو التشغيلية التي تساهم بدورها في إدارة المخاطر بفعالية، والذي وُضع ضمن قائمة المعايير الواجب الالتزام بها ضمن الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني بالكويت، ركيزة تأسيس نظام متين في إدارة أمن المعلومات بالمؤسسات كوسيلة أساسية للحوكمة وحماية أمن المعلومات والعمليات والموارد البشرية.

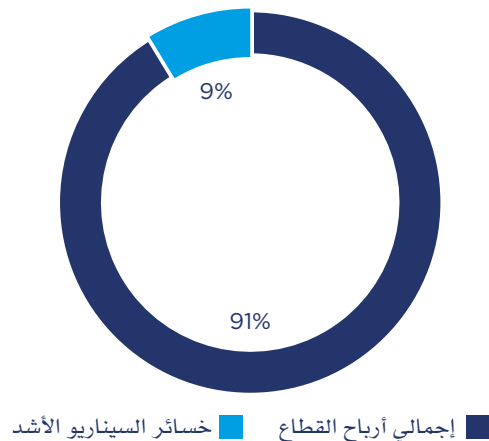
3.38

إطار ضوابط الأمن السيبراني



3.37

نسبة خسائر السيناريو الأشد إلى إجمالي أرباح القطاع (متوسط ثلاث سنوات)



4 معلومات إضافية حول الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني يمكنكم الرجوع للمرفق 3.1.

المرفق 3.1: نظرة عامة على الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني لبنك الكويت المركزي:

تكمن أهمية الأمن السيبراني بشكل أساسي في المحافظة على خصوصية وسرية المعلومات والبيانات والأجهزة. وفي حين دفعت التطورات التكنولوجية الحديثة وزيادة الاعتماد على الخدمات الرقمية القطاع المصرفي إلى تحقيق المزيد من الكفاءة والتنافسية، صاحب ذلك مخاطر سيبرانية تشكل تهديدات كبيرة. فإن سوء الاستغلال المتنامي للتكنولوجيا عزز من حاجة المنظمات إلى وجود ضوابط صارمة بالأمن السيبراني للتخفيف من المخاطر المحتملة. وباعتباره الجهة التنظيمية الرسمية في الدولة، وضمن إطاره الرقابي على القطاع المصرفي المحلي، يشدد بنك الكويت المركزي على ضرورة تعزيز مرونة البنوك لتمكينها من مواجهة الهجمات الإلكترونية. وفي ضوء التحول العالمي الحتمي نحو الرقمنة ودعمه محلياً، أنشأ بنك الكويت المركزي إطاراً خاصاً بالأمن السيبراني يطبق على جميع الجهات المحلية الخاضعة لرقابته بما يضمن تعزيز إجراءات الحماية وأمن المعلومات بصورة ملائمة.

يشكل إطار الأمن السيبراني أحد العوامل الاستراتيجية التي تؤثر بشكل أساسي على القطاع المصرفي، وبالتالي لا غنى عن وجود إطار شامل ومتكامل للتعامل مع هذه المخاطر، حيث يعد توافر الضوابط المناسبة أمراً مهماً لضمان استقرار ومرونة البنوك التي أصبحت، وبشكل متسارع، تعتمد على أطراف أخرى في العديد من الجوانب مثل التسهيلات والبنى التحتية وإدارة التكنولوجيا بالإضافة إلى الدعم التشغيلي. فضلاً عن ذلك، فإن ارتفاع عدد الهجمات السيبرانية وتزايد درجة تعقيدها يكشفان مواطن الضعف، ويؤكدان ضرورة مجازاة ضوابط الأمن السيبراني ومتابعة الجهات الرقابية لتلك التطورات نظراً لزيادة اعتماد القطاع المصرفي على التكنولوجيا. وتماشياً مع رؤية "الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني" في الكويت، فإن إطار الأمن السيبراني لبنك الكويت المركزي سيدعم تنفيذ هذه الاستراتيجية عبر مساعدة البنوك على إدارة مخاطرها الإلكترونية.

الأهداف

تتناول الأهداف الثلاثية للإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني العناصر التي تساعد القطاع المصرفي المحلي في هذا المجال، حيث يتمثل الهدف الأول في تحسين المرونة السيبرانية من خلال تحديد المتطلبات التي تعزز قدرات القطاع واستعداداته، وتحسن التعاون وتبادل المعلومات بين وحدات القطاع، وتساهم في توحيد معايير الأمن السيبراني. أما الهدف الثاني، فهو يركز على رفع جودة وفعالية الضوابط المعمول بها، بالإضافة إلى توفير آلية للإعلان عن المبادرات الأمنية الاستراتيجية المطلوبة وتطبيقها لتحسين ورفع مستوى النضج المؤسسي في مجال الأمن السيبراني. ويؤكد الهدف الأخير على ضرورة قيام بنك الكويت المركزي بمسؤوليته تجاه القطاع المصرفي عبر تبني مستويات مناسبة من الرقابة والتنظيم لتعزيز المرونة السيبرانية.

المبادئ الأساسية

يحدد الإطار ثلاث مبادئ أساسية لتعزيز الأمن السيبراني ودعم مرونة القطاع المصرفي، وتعمل هذه المبادئ، بحسب الضرورة، من خلال عناصرها وأدواتها المتاحة ومهامها لتحقيق أهداف الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني المذكورة أعلاه وفق ما يلي:

1. الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال

يمكن هذا البند البنوك من دمج وتنسيق الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام في أعمالها، حيث تتيح النظرة الشاملة لهذه المحاور اتخاذ قرارات مدروسة وفعالة من قبل قيادات البنوك فيما يخص إدارة المخاطر السيبرانية. وفي حين يقع على عاتق مجالس إدارات البنوك مسؤولية الأمن السيبراني، إلا أنه بالإمكان تفويض هذه المسؤولية لأحد الأفراد أو الوحدات من داخل المنظمة ممن لديهم الكفاءة والمؤهلات المناسبة.

ومن جانب آخر، فإن التقييم السليم للمخاطر النظامية عادة ما يتألف من سياسات ذات معايير واضحة لمواجهة المخاطر والتخفيف من حدتها، بالإضافة إلى توثيقها. وتمكن هذه السياسات التنفيذ السليم للعمليات المستمرة لإدارة المخاطر التي تجرئها البنوك، وهو ما يتضمن تحديد تلك المخاطر وقياسها ومعالجتها.



وفيما يتعلق بجانب الامتثال، فيتعين على البنوك الالتزام التام بإطار الأمن السيبراني وجميع القوانين واللوائح الوطنية ذات الصلة، بالإضافة إلى تطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية في هذا المجال. ويواصل بنك الكويت المركزي في هذا الخصوص إصدار التوجيهات اللازمة من خلال لوائح وتعاميم لضمان الامتثال التام بمبادراته الرقابية.

2. التعاون

ومع تطور المشهد التكنولوجي العالمي بالابتكارات المتجددة التي قد تعرقل الأسواق المالية وتزيد المخاطر والتهديدات السيبرانية، بات من الضروري تقوية التعاون لتبادل الخبرات وتحسين الشفافية والاستعداد والاستجابة للحوادث السيبرانية في الوقت المناسب. وفي هذا المجال، أسس إطار الأمن السيبراني لبنك الكويت المركزي فريق عمل أمن المعلومات للقطاع المصرفي الكويتي في عام 2016 ليكون بمثابة منبر تعاوني دائم للمناقشات المتعلقة بضوابط الأمن السيبراني ومستوى نضج القطاع في هذا المجال. ويتيح هذا الفريق تبادل الرؤى المتعلقة بمخاطر الفضاء الإلكتروني إضافة إلى الاتجاهات العامة وأفضل الممارسات ذات الصلة. ونظراً للطبيعة غير المستقرة للمخاطر السيبرانية وتأثيرها المحتمل على القطاع المصرفي، لا بد من زيادة الوعي بين البنوك والأفراد وتوجيههم في القضايا المتعلقة بهذه المخاطر باستخدام مجموعة من الأدوات كالحملات والبرامج التدريبية المنظمة وتلك التي تستخدم أسلوب المحاكاة.

يحدد إطار الأمن السيبراني كذلك استراتيجية مشاركة المعلومات المتعلقة بالتهديدات السيبرانية لتسهيل التعاون بين البنوك المحلية فيما يتعلق باكتشاف التهديدات وتحليلها وفهم طبيعتها، وتبادل المعلومات بشأن تلك الناشئة عن الحوادث على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي. ويعزز هذا التعاون التدابير الاستباقية للتطوير المستمر لضوابط الأمن السيبراني، وبدورها، تعزز استراتيجية مشاركة المعلومات المتعلقة بالتهديدات السيبرانية هذا التعاون بفريق على مستوى القطاع مسؤول عن الاستجابة لحوادث أمن الكمبيوتر يقوم بتوفير تحليلاً خاصاً لدعم جهود الاستجابة للجهة المعرضة للحوادث، ووقاية الجهات الأخرى عبر مشاركة المعلومات السيبرانية.

3. التطوير المستمر

يصنف الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني التطوير المستمر كمبدأ أساسي يحث القطاع المصرفي على التقدم سواء بصورة دورية أو استجابة لأحداث معينة، ويرفع من مستوى نضجه السيبراني. ويتطلب هذا المبدأ من البنوك تطبيق أسس لتكون بمثابة حدود دنيا للمتطلبات، وإجراء تقييم مستمر لقياس فعالية هذه الأسس ومدى الالتزام بها، وكذلك الاستعداد لمواجهة الهجمات السيبرانية بهدف الارتقاء بمستويات الحماية السيبرانية لديها. ولدى وضع هذه الأسس، يتم مراعاة لوائح بنك الكويت المركزي وتعليماته ومبادئه التوجيهية إضافة إلى الأخذ بمعايير وأطر الأمن السيبراني الدولية مثل تلك الصادرة عن المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا، والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي (الآيزو)، ومنتدى أمن المعلومات، بالإضافة إلى معيار أمن البيانات الخاصة بصناعة بطاقات الدفع، ومركز أمن الإنترنت، ومبادئ البنى التحتية للأسواق المالية الصادرة عن المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ولجنة المدفوعات والبنى التحتية للأسواق، والعديد من الأطر والمعايير الأخرى المعترف بها دولياً. هذا وسيستمر بنك الكويت المركزي بمتابعة تطبيق هذه الأسس واتخاذ المبادرات اللازمة لتعزيز امتثال القطاع المصرفي المحلي بها. وفيما يلي الضوابط الأمنية الأساسية التي يجب الالتزام بها بحد أدنى:



الخلاصة

إن الثقة في القطاع المصرفي وكفاية بديته لتعزيز دفاعاته في مجال الأمن السيبراني أمراً مهماً، ومع ذلك، فإن دعم توجهات البنوك بالأطر التنظيمية مثل الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني، والاعتمادات العالمية مثل (ISO) من شأنه أن يزيد الثقة في النظام المصرفي المحلي. حيث أن وجود خطوط دفاع متعددة يساهم في منع هجمات إلكترونية محتملة، ويجنب تعطيل الخدمات المالية، ويقلل من الخسائر إلى الحد الأدنى، كما يعزز الاستقرار المالي بصورة أوسع.

الفصل الرابع:

الربحية والملاءمة المالية للقطاع المصرفي



يهدف هذا الفصل من التقرير إلى فحص سلامة القطاع المصرفي من خلال تحليل مؤشرات الربحية الرئيسية، متبوعاً بفحص مقاييس الملاءة المالية لقياس مرونة النظام.

الربحية

حقق صافي الأرباح العائدة لمساهمي القطاع المصرفي نمواً بنحو 96% ليقارب مستويات ما قبل الجائحة.

دينار، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة الفجوة في إجمالي الأرباح إلى نحو 90 مليون دينار، ولكنها تبقى أقل من الفجوات المشهودة خلال العقد الماضي إذا ما استبعدنا عام 2020 والذي يعتبر عاماً استثنائياً على مختلف الأصعدة حيث سجل فجوة أرباح سالبة (أرباح البنوك الإسلامية كانت أعلى من التقليدية) بنحو 26.3 مليون دينار (الشكل 4.2). وبذلك أصبحت أرباح البنوك التقليدية تشكل ما نسبته 53% من إجمالي أرباح القطاع مقابل نحو 46% في العام السابق، ولتعود بذلك أرباحها إلى الاتجاه المشهود قبل الأزمة بالتفوق على أرباح البنوك الإسلامية. هذا وقد جاءت حصة البنوك التقليدية من إجمالي الأرباح متناسقة مع حصتها من إجمالي أصول القطاع البالغة 55% (الشكل 4.3). ومن الجدير بالذكر أن أحد العوامل التي ساهمت في تجاوز نسبة نمو أرباح البنوك التقليدية في عام 2021 هو الأداء غير المعتاد لأحد البنوك التقليدية الذي سجل خسائر بنحو 69.5 مليون دينار في عام 2020.

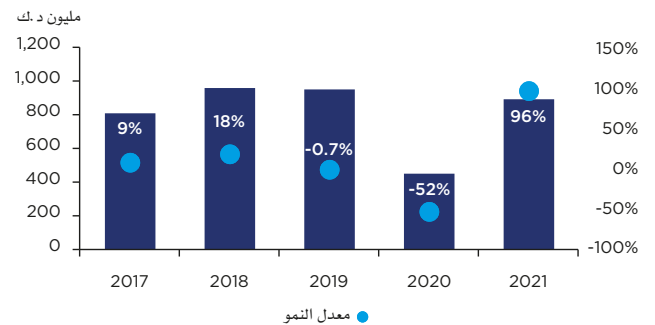
وبالنظر إلى التغيرات المؤثرة على صافي الأرباح للقطاع المصرفي الكويتي (الشكل 4.4)، فقد تأثر القطاع بشكل أساسي بالتراجع في المخصصات المحملة على قائمة الدخل بنسبة 44%، والذي كان مدفوعاً بانحسار حالة انعدام اليقين المشهودة في 2020، مما ترتب عليه انخفاض حالات واحتماليات التعثر مع تحسن جودة الأصول بشكل عام. وعلى الرغم من انخفاض قيمة المخصصات المحملة على قائمة الدخل بالإضافة إلى قيام البنوك بشطب نحو 647 مليون دينار من مديونياتها الرديئة، إلا أن القطاع المصرفي الكويتي لا يزال يتمتع بوفرة من المخصصات تمكنه من مواجهة الضغوط والخسائر المالية المحتملة. وبشكل أدق، فقد تراجعت مخصصات

انطوت جائحة فايروس كورونا على العديد من الآثار السلبية على القطاع المصرفي وكان أبرزها تراجع صافي الأرباح في عام 2020، إلا أن عام 2021 شهد التعافي التدريجي من الأزمة نتيجة انتشار عمليات التطعيم وعودة انفتاح الأنشطة الاقتصادية ورفع القيود على التنقل والسفر، التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط، مما كان له أثر جلي في ارتفاع صافي الأرباح العائدة لمساهمي القطاع المصرفي الكويتي، حيث ارتفعت بما يعادل 96% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 891 مليون دينار، ولتقارب بذلك مستويات ما قبل الجائحة (2019: 952 مليون) (الشكل 4.1).

في حين جاء أثر التعافي إيجابياً على أداء البنوك من كلا الشقين بفضل العوامل المشار إليها أعلاه، والتي ساهمت في تحسن الأوضاع الاقتصادية ومكنتها من تعويض التراجع المشهود في العام السابق، إلا أن النمو في صافي أرباح البنوك التقليدية فاق ذلك لنظيراتها الإسلامية بشكل جلي خلال عام 2021. حيث بلغت الزيادة في صافي أرباح البنوك التقليدية نحو 279 مليون دينار لتصل إلى ما يعادل 506 مليون دينار كما في نهاية العام، مقابل زيادة بنحو 163 مليون دينار للبنوك الإسلامية لتصل أرباحها إلى نحو 416 مليون

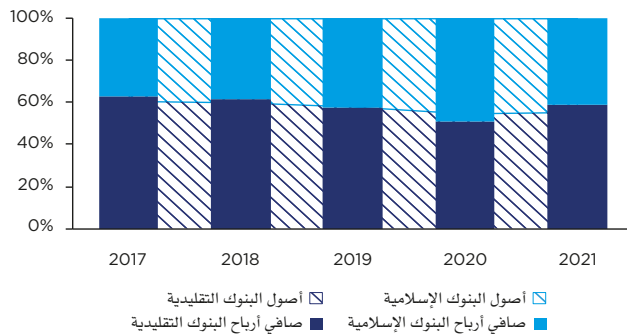
4.1

صافي أرباح البنوك العائد للمساهمين



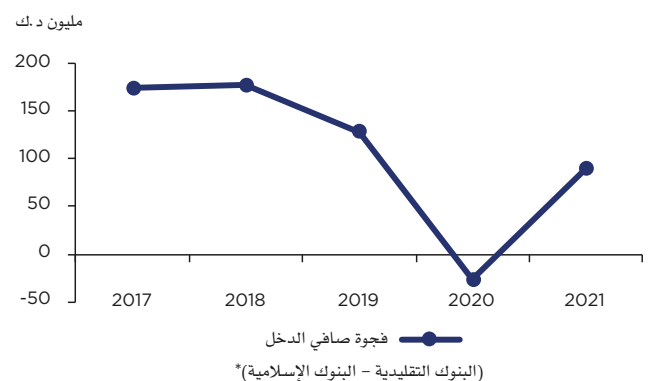
4.3

الحصة من صافي الأرباح والأصول



4.2

فجوة صافي الأرباح البنوك التقليدية مقابل البنوك الإسلامية*



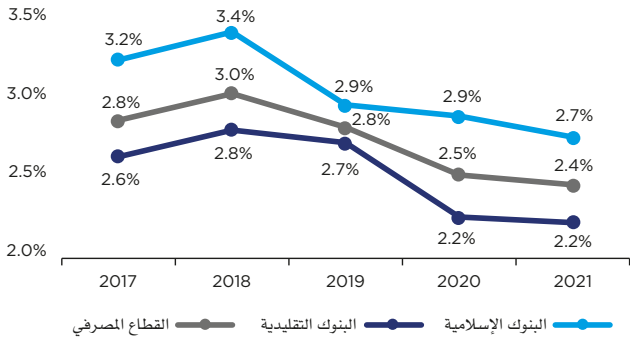
القطاع التي حتمت تقليص هامش صافي الفوائد ليصل إلى أدنى مستوياته في نهاية العام عند 2.4%. وفي حين أظهر هامش صافي عوائد البنوك الإسلامية صموداً خلال عام 2020 نتيجة هيكل أصولها وفجوات إعادة التسعير المترتبة عليها، فضلاً عن ارتفاع العوائد من الاستثمارات في الصكوك التركية، إلا أن الهامش تراجع بشكل طفيف خلال عام 2021 مدفوعاً بانخفاض أسعار العوائد على عمليات التمويل متبوعاً بتراجع الأرصدة المستحقة من البنوك. وبالمقابل تمكنت البنوك التقليدية من المحافظة على ثبات صافي هامش الفوائد بنهاية العام.

وقد استمر القطاع المصرفي الكويتي في تأكيد قدرته على المحافظة على قوة ومثانة أنشطته الرئيسية المسؤولة عن تحفيز الربحية، حيث شكل صافي إيرادات الفوائد النسبة الأكبر من إجمالي مصادر الدخل للبنوك خلال عام 2021 بنحو 68%. وعلى الرغم من ارتفاع صافي إيرادات الفوائد مقارنةً بعام 2020، إلا أن حصته من إجمالي الأرباح تراجعت (72% من إجمالي في 2020) متأثرةً بالزيادة المشهودة بحصة الأرباح الاستثمارية. ففي ظل التحسن الذي شهدته أسواق المال، تصاعدت أرباح البنوك من الاستثمار بنحو 114 مليون دينار مما أدى إلى تصاعد حصتها بأربع نقاط مئوية لتشكّل 5.6% من إجمالي مصادر الدخل مقابل 1.6% في 2020 (الشكل 4.7). وتجدر الإشارة إلى أن ذلك التحسن في الأرباح الاستثمارية كان مدفوعاً أساساً بتخارج بنكين إسلاميين من استثمارات عقارية بنحو 25.1 مليون دينار، متبوعاً بالارتفاع في أرباح استثمارات الأسهم

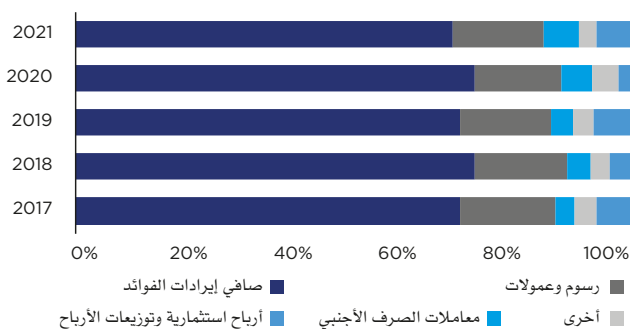
خسائر القروض المكوّنة خلال العام بنسبة 39% لتقارب بذلك متوسط مستواها في السنوات الخمس السابقة، في حين تراجعت مخصصات الأصول المالية الأخرى (أساساً الاستثمارات) بنسبة 72% (الشكل 4.5). وبالتناسب مع حجمها مقابل البنوك الإسلامية، فقد استحوذت البنوك التقليدية على النصيب الأكبر من إجمالي مخصصات خسائر القروض بنسبة 54%، إلا أن المخصصات المكوّنة من قبل البنوك الإسلامية مقابل الأصول المالية الأخرى تجاوزت بشكل ملحوظ تلك المكوّنة من قبل نظيراتها من الشق التقليدي حيث شكلت 93% من الإجمالي، ويعود ذلك إلى طبيعة البنوك الإسلامية التي تتيح لها نظمها الأساسية إمكانية الدخول في أدوات استثمارية أكثر من تلك المتاحة للبنوك التقليدية.

وكما يتضح من (الشكل 4.4)، تراجعت إيرادات الفوائد بنحو 231 مليون دينار وبواقع 7.6% في ظل أسعار الفائدة المنخفضة تاريخياً، إلا أن تراجع مصروفات الفوائد كان أسرع حيث انخفضت بنحو 235 مليون دينار وبما يعادل 20.3% وذلك بسبب التراجع في إيداعات القطاع المصرفي وعلى وجه الخصوص الودائع لأجل التي تراجعت بما يعادل 22%. ومن ناحية هامش صافي الفائدة، (الشكل 4.6)، والذي يعد أحد المؤشرات الرئيسية لقياس مدى ربحية البنوك بمقارنة إيرادات الفوائد ومصروفاتها مقابل الأصول المدرة للفوائد، فتوضح بيانات القطاع المصرفي الكويتي استمرار تراجع الهامش عبر السنوات الماضية متأثراً في بيئة أسعار الفوائد المنخفضة والمنافسة الحامية بين البنوك، فضلاً عن النمو الصحي لأصول

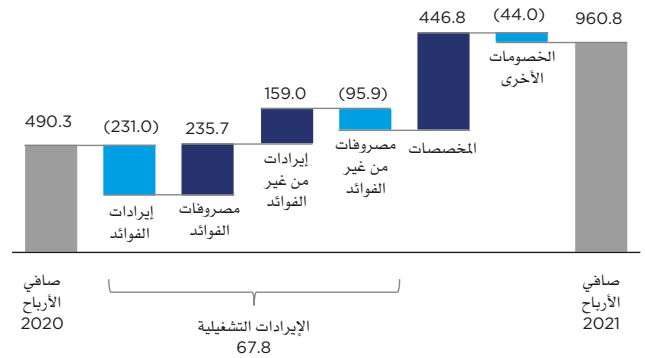
4.6 هامش صافي الفوائد



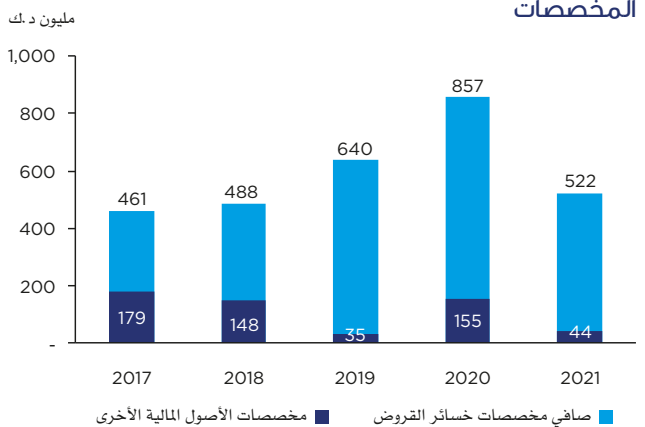
4.7 تحليل إجمالي الأرباح



4.4 التغير في صافي الأرباح (مليون د.ك)



4.5 المخصصات



فرضت بيئة أسعار الفوائد المنخفضة والمنافسة بين البنوك تراجع هامش صافي الفوائد إلى أدنى مستوياته عند 2.4%.

الجائحة عند 9.1% على الرغم من الارتفاع الطفيف في متوسط حقوق الملكية، والذي كان يُعزى أساساً لإصدارات البنوك لسندات الشريحة الأولى أو عبر زيادة رؤوس أموالها من خلال طرح أسهم إضافية كما هو الحال لبنك وربة وبنك برقان.

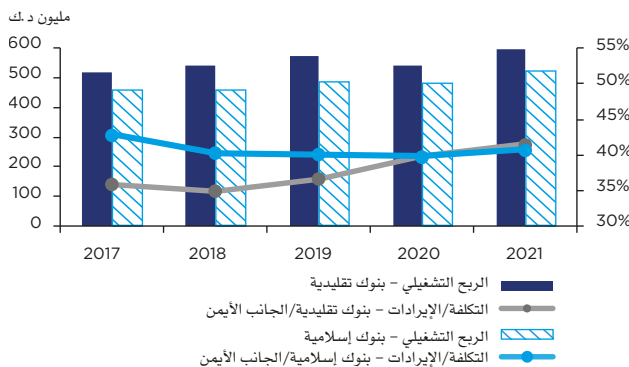
ومن ناحية أخرى، وبالنسبة لمعدل العائد على متوسط الأصول فقد ظلت الفجوة ثابتة نسبياً بسبب النمو في أصول البنوك التقليدية والإسلامية بنسبة 8% و5% على التوالي، ومن جهة أخرى، فقد استمرت الفجوة في العائد على متوسط حقوق الملكية خلال الخمس سنوات الماضية بالتراجع مدفوعة بارتفاع العائد للبنوك الإسلامية بوتيرة أسرع من الارتفاع المشهود في حقوق الملكية.

وبالنظر إلى الكفاءة التشغيلية للبنوك، كان لعام 2021 الأثر في زيادة الفجوة بين شقي البنوك بشكل طفيف، وعلى الرغم من زيادة الإيرادات التشغيلية بما يعادل 6%، إلا أن أثر ذلك لم يكن واضحاً على معدل التكلفة إلى الإيرادات، حيث استمر بالارتفاع خلال العام بمعدل 1.7 و1 نقطة مئوية للبنوك التقليدية والإسلامية على الترتيب، نتيجة الزيادة في المصروفات التشغيلية (أساساً في بند مصروفات رواتب الموظفين) للبنوك التقليدية بنسبة 10% و8% للإسلامية (شكل 4.10).

وبشكل عام، فعلى الرغم من أن عام 2021 شهد عودة انتعاش الأنشطة الاقتصادية، إلا أن الأوضاع العامة لا يزال يشوبها ضغوط مترتبة على عدم استقرار الظروف الاقتصادية والجيوسياسية حول العالم، مما يتطلب الحذر والمراقبة الحثيثة لمختلف التغيرات، ففي حين تتجه غالبية البنوك المركزية لتطبيق سياسة نقدية تشددية عبر رفع أسعار الفائدة، إلا أن أثر تلك الزيادات قد لا يظهر بشكل مباشر على ربحية البنوك خاصة في ظل النظرة الضبابية التي تغطي على عام 2022 فيما يتعلق بالتحسن الاقتصادي، والمخاوف المتزايدة حول الدخول في فترة ركود.

4.10

الكفاءة التشغيلية

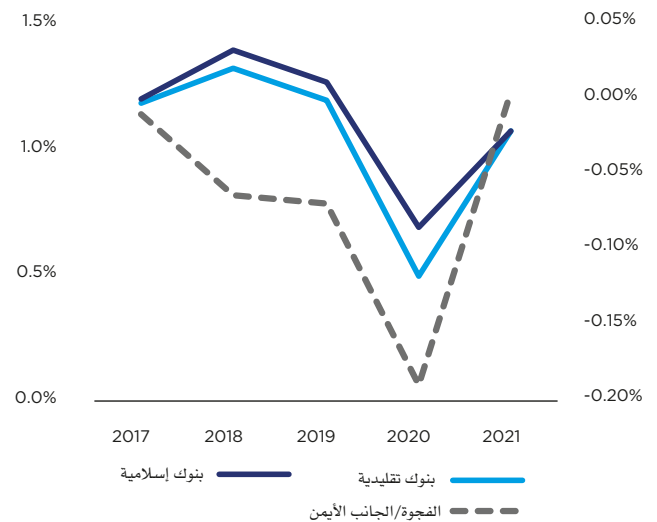


بنحو 51 مليون دينار والذي تركز أساساً لدى أربعة بنوك في القطاع. بالإضافة إلى ذلك، كان للارتفاع في الإيرادات المحققة من الأتعاب والرسوم ومعاملات الصرف الأجنبي الأثر ذاته على إجمالي الربح حيث ارتفعت حصة كلاهما خلال عام 2021 ليشكل 16.4% و6.3% من إجمالي على التوالي.

بلا شك، كان للتعاوي التدرجي من الجائحة وارتفاع صافي الربح خلال العام الأثر الواضح على أداء وكفاءة القطاع المصرفي، حيث أدى ذلك إلى ارتفاع كلاً من معدل العائد على متوسط الأصول ومعدل العائد على متوسط حقوق الملكية، الشكل (الشكل 4.8) والشكل (الشكل 4.9). وبالنظر إلى العائد على متوسط الأصول؛ فعلى الرغم من ارتفاع متوسط الأصول بنسبة 4% والمدفوعة أساساً من نمو محفظة القروض، إلا أن أثر ذلك لم يظهر على العائد الذي قفز من نحو 0.6% إلى 1.1% في نهاية عام 2021. وكذلك هو الحال لمعدل العائد على متوسط حقوق الملكية الذي قارب مستويات ما قبل

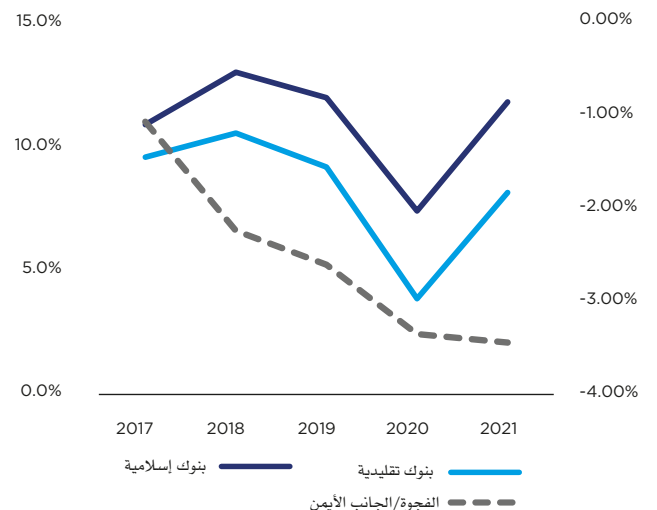
4.8

العائد على متوسط الأصول



4.9

العائد على متوسط حقوق الملكية



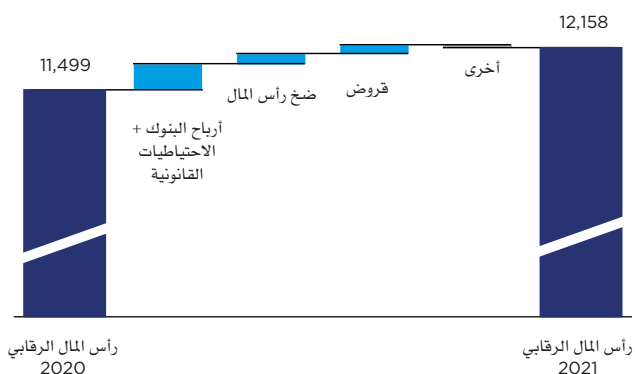
الملاءة المالية

بنك الكويت المركزي بنسبة 7% و9.5% على الترتيب. ويؤكد وجود هذا المستوى من رأس المال عالي الجودة (حقوق المساهمين) قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الخسائر المحتملة.

أظهرت غالبية البنوك الكويتية مستوى عالٍ من الكفاية الرأسمالية، باستثناء عدد قليل منها شهد انخفاضاً في معدل كفاية رأس المال (الشكل 4.14). ويرجع سبب تراجع معدل كفاية رأس المال لدى تلك البنوك إما لعدم تماشي سرعة نمو رأس المال مع سرعة نمو أصولهم المرجحة بالمخاطر، و/أو لاسترداد تلك البنوك إصداراتهم من سندات الشريحة الثانية. وقد أدى ارتفاع الإصدارات خلال عام 2021 إلى تحسن معدل كفاية رأس المال لدى البنوك، حيث تمكنت البنوك ذات رأس المال المنخفض من اللحاق بنظيراتها. ومن الجدير بالذكر أنه خلال فترة الجائحة انخفض معدل كفاية رأس المال لبنك إسلامي إلى أدنى مستوى مسجل له ليصل إلى 16.4% من نحو 20.3% في عام 2019. ويرجع هذا التراجع في المعدل لتوسع البنك في الآونة الأخيرة وتزايد حصته السوقية، والجدير بالذكر على هذا الصعيد بأن البنك قام بوضع خطط زيادة رأس مال لمعالجة هذا الانخفاض.

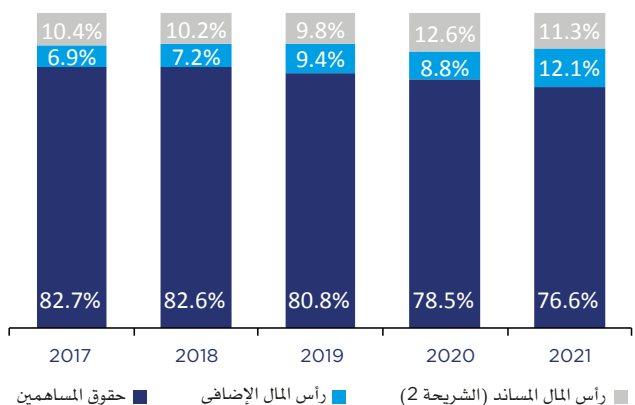
4.12

التغيرات في رأس المال الرقابي (مليون د.ك)



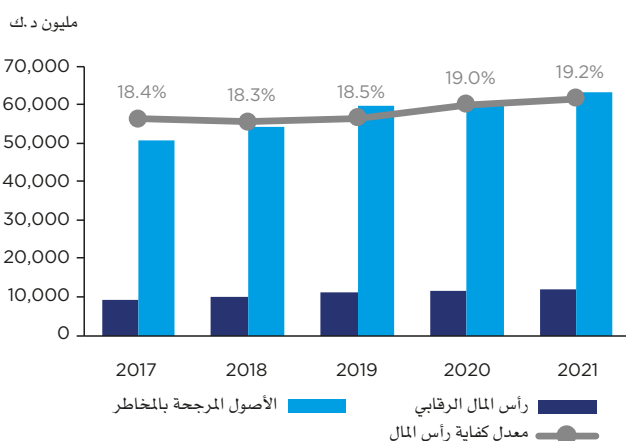
4.13

مكونات رأس المال



4.11

معدل كفاية رأس المال



يعكس الإقبال الكبير للمستثمرين على إصدارات البنوك الكويتية ثقتهم بالقطاع المصرفي المحلي.

كانت إصدارات البنوك الإسلامية هي المحرك الرئيسي للزيادة في إجمالي القيمة الرأسمالية للقطاع المصرفي الكويتي.

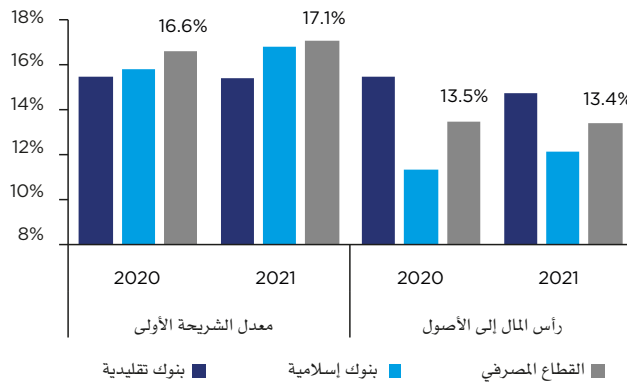
في مؤشر آخر لمتانة وقوة القطاع المصرفي، ارتفع معدل الرفع المالي (وهو مقياس ضمن حزمة تعليمات بازل 3 لرأس مال الشريحة الأولى مقابل إجمالي الانكشافات) ليصل إلى مستوى قياسي جديد بنسبة 10.8% وهو أعلى بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات لجنة بازل وهو 3% (الشكل 4.17). وظهر هذا الارتفاع لدى كل من البنوك التقليدية والإسلامية مما يؤكد قدرة البنوك على امتصاص الخسائر. وتماشى ذلك مع النمو القوي لرؤوس الأموال، الأمر الذي يدعم التوجهات التوسعية للبنوك ويزيد من ثقة المستثمرين.

ومن جانب آخر، فإن معدل صافي القروض غير المنتظمة إلى إجمالي قاعدة رأس المال يقيس المخاطر المحتملة لرأس المال في ظل الخسائر التي قد تنشأ من تلك القروض بعد استبعاد المخصصات المحددة. وبلغت النسبة على مستوى النظام 4.4% بنهاية العام (الشكل 4.18). وكان معدل صافي القروض غير المنتظمة إلى رأس

ومن الواضح أن البنوك الإسلامية استفادت بشكل أكبر من زيادات رأس المال وإصدارات الصكوك، حيث شهدت كفاية رأس المال لها ارتفاعاً بنحو نقطة مئوية واحدة ليصل إلى مستوى جديد عند 18.5% (الشكل 4.15). فقد فاق نمو رأس المال الرقابي للوحدات الإسلامية نمو الأصول المرجحة بالمخاطر، بخلاف البنوك التقليدية التي شهدت وضعاً معاكساً. وفي كلا القطاعين، كان النمو السريع في الأصول المرجحة بالمخاطر مدفوعاً بشكل أساسي بمحفظة التمويل. وفي حين ساهم بنك واحد في معظم الزيادة في الأصول المرجحة بالمخاطر للبنوك التقليدية، توزعت الزيادة في الأصول المرجحة بالمخاطر على جميع البنوك الإسلامية (باستثناء بنك وحيد شهد انخفاضاً). وعلى الرغم من تقارب قيمة رأس المال الرقابي المصدر خلال عام 2021 لدى كل من البنوك التقليدية والإسلامية، إلا أن معدل كفاية رأس المال للبنوك التقليدية شهد انخفاضاً طفيفاً ليصل إلى 17.9%، بيد أن هذه النسبة تظل أعلى من المستويات المشهودة قبل جائحة كورونا. ومن الجدير بالذكر هنا أن طبيعة البنوك الإسلامية تتيح لها الاستفادة من معامل ألفا المطبق على أصولها المرجحة بالمخاطر والممولة من حسابات الاستثمارات المقيدة والمطلقة، بحيث يتم تخفيف مخاطر تلك الأصول بنسبة 50%. ومن جانب آخر، أدى النمو الكبير في أصول القطاع المصرفي إلى انخفاض مؤشرات أخرى للملاءة المالية مثل معدل رأس المال إلى الأصول، الذي انخفض للبنوك التقليدية (الشكل 4.16). وبشكل عام،

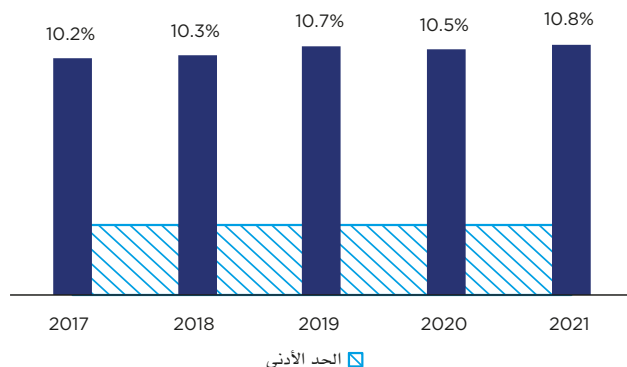
4.16

مؤشرات أخرى للملاءة حسب القطاع



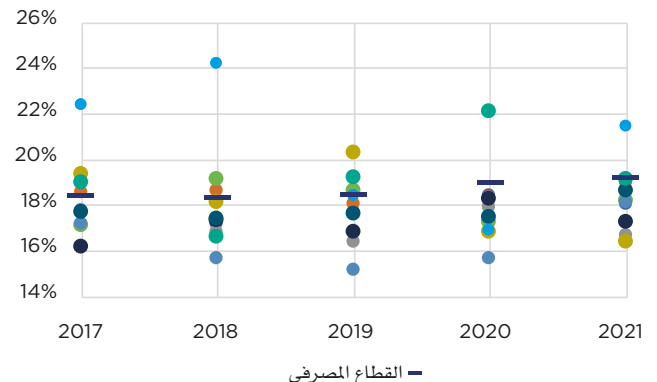
4.17

معدل الرفع المالي لبازل 3



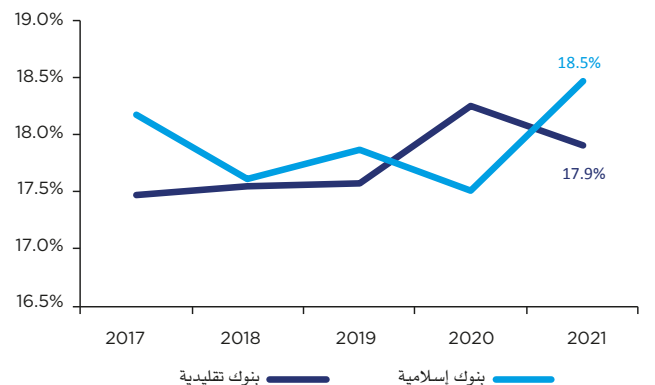
4.14

توزيع معدل كفاية رأس مال البنوك



4.15

معدل كفاية رأس المال للبنوك التقليدية مقابل البنوك الإسلامية



أما السيناريو الثاني، فيتمحور حول فرضية تعرض التصنيف السيادي لمزيد من التخفيض في ظل استمرار الاختلالات المالية وغياب الاستراتيجية الواضحة لمعالجتها، مما يؤدي إلى ارتفاع تدفقات رأس المال الخارجة، حيث يصبح المستثمرون أكثر تردداً وتراجع ثقتهم في التوقعات الاقتصادية. في نهاية المطاف، يشكل ذلك ضغوطاً على السياسة النقدية لرفع أسعار الفائدة وتراجع احتياطات العملة الأجنبية. ويفترض السيناريو أن يكون تأثير هذه الأزمة شديد على الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي من خلال انخفاض أسعار النفط، مع امتداد الأزمة بما يقارب ثلاثة سنوات.

في السيناريو الثالث، يفترض أن السحب غير المنظم لحزم التحفيز الاقتصادية تؤدي إلى اضطرابات كبيرة وضغوطات هائلة على الأسواق. وتم تحديد السيناريو في ضوء الارتفاع غير المسبوق للإنفاق المالي والسياسة النقدية الميسرة التي كانت سائدة خلال فترة الجائحة وما قبلها، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع مستويات الديون وتضخم أسعار الأصول وأسعار المستهلك والمنتج. ونتيجة لهذه الضغوط التضخمية المدفوعة بصدمات على جانبي الطلب والعرض، تقوم السلطات الرقابية وصناع السياسات بالتشديد المفاجئ، مما يتسبب بصدمات عبر الأسواق، التي تعاني في الأساس من ضعف بسبب التضخم في أسعار الأصول وحجم الديون، والذي يؤدي بدوره إلى اندلاع أزمة اقتصادية عالمية. ومن المتوقع أن يمتد أثر هذا السيناريو لأربع سنوات ويكون له وقع كبير على الناتج المحلي الإجمالي والمالية العامة للحكومة.

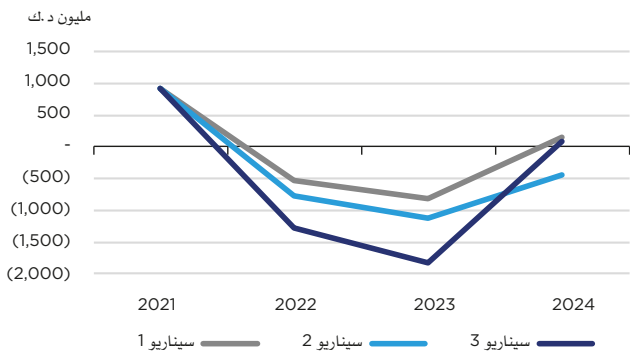
في السيناريو الأول، يصب التوزيع الجغرافي المتنوع للقطاع المصرفي في مصلحته، حيث تؤثر الصدمة بشكل أساسي على الاقتصاد المحلي. وبالتالي، تحافظ البنوك على نسب أعلى من الحدود الدنيا الرقابية لبنك الكويت المركزي. والأثر الواضح للسيناريو الثاني نتج عن تزايد القروض غير المنتظمة الناتجة في القطاع الشخصي حيث يؤدي الركود الاقتصادي المتوقع إلى تراجع القوة الشرائية للأفراد الذين يشكلون أكبر شريحة من محفظة قروض البنوك، إلى جانب تأثر القطاعات الاستهلاكية الأخرى. علاوة على ذلك، تتسبب صدمات أسعار الأسهم بتراجع صافي أرباح البنوك إلى مستويات ما دون الصفر (الشكل 4.19). هذا ويمتد الأثر السلبي للسيناريو الثاني لفترة زمنية أطول، حيث أن تراجع النمو الاقتصادي يتسبب

المال لدى البنوك الإسلامية أعلى منه لنظيراتها التقليدية حيث بلغ 6.5% وذلك بسبب كبر إجمالي عمليات التمويل غير المنتظمة وصغر قاعدة رأس المال الرقابي مقارنة بالبنوك التقليدية. ومن الجدير بالذكر أن صافي القروض غير المنتظمة للبنوك التقليدية قد انخفض بنسبة 38% ليلج معدل إلى قاعدة رأس المال نحو 3.0% وهو الأدنى على الإطلاق. ومع ذلك، ماتزال البنوك تتمتع بتغطية جيدة للقروض غير المنتظمة عبر المخصصات المتاحة، حيث ارتفعت قيمة المخصصات العامة بنسبة 9.5% والمخصصات المحددة بنحو 3.2% على أساس سنوي. ولعبت السياسة الحصيفة لبنك الكويت المركزي دوراً كبيراً في تعزيز حجم هذه المخصصات الوفيرة التي صبت في مصلحة البنوك.

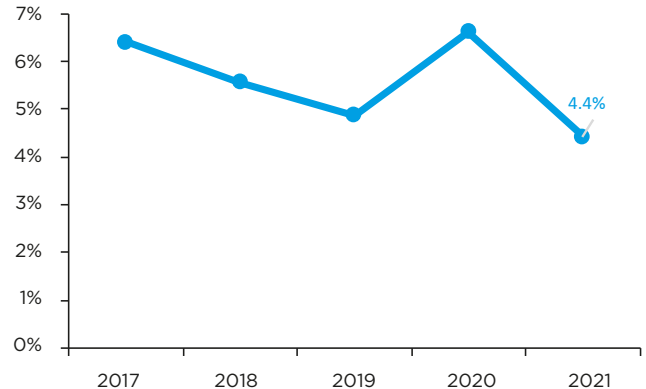
ووفقاً للإطار الجديد لاختبارات الضغط الذي استحدثه بنك الكويت المركزي في عام 2020، تم سرد سيناريوهات جديدة لعام 2021 بناءً على المخاطر السائدة والمؤثرة على النمو. حيث تضمن السيناريو الأول افتراض حدوث صدمة قطاعية في صورة تدهور قطاع العقار التجاري، ويفترض السيناريو الثاني حدوث صدمة على مستوى الدولة في شكل استمرار الاختلالات الزمنية في الميزانية العامة، ويتناول السيناريو الثالث افتراض حدوث صدمة عالمية تتمثل في السحب غير المنظم لحزم التحفيز الاقتصادية المقدمة للدعم.

هذا وتم تحديد السيناريو الأول في ضوء تزايد انكشاف القطاع المصرفي على العقارات التجارية والنظرة السلبية المتوقعة لها، مما يجعلها عرضة للصدمات، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار الزيادات في العرض على مدى السنوات القليلة الماضية، والتي قد لا يتم تليتها بالطلب الكافي لاستيعاب الوحدات الزائدة. فهذا السيناريو يفترض وجود سياسات مالية أكثر صرامة تتسبب بضغط على الدخل الشخصية للأفراد وبالتالي نزعتهم الاستهلاكية التي غالباً ما تنصب في الوحدات الاقتصادية التي تشغل العقارات التجارية. كما قد يكون قطاع العقارات التجارية قد تعرض بالفعل إلى تحولات سلوكية من الأفراد الذين أصبحوا يفضلون سبل أكثر أريحية وملاءمة في التسوق عبر الأنترنت بدلاً من المتاجر والمجمعات التقليدية. هذا ويفترض السيناريو أن تمتد هذه الصدمة ما يقارب السنتين، مع انخفاض متوسط في الناتج المحلي الإجمالي وتأثير بسيط على الإنفاق الحكومي.

4.19 صافي الأرباح تحت سيناريوهات الضغط



4.18 صافي القروض غير المنتظمة إلى رأس المال



تجاوزت قواعد رأس المال الرقابي للقطاع المصرفي الحدود الدنيا للكفاية الرأس مالية وفقاً لتعليمات بازل 3 في جميع سيناريوهات اختبارات الضغط التي يجريها بنك الكويت المركزي.

بانكماش محفظة القروض وزيادة خسائر البنوك. وعلى الرغم من ذلك، تحتفظ البنوك بمستوى قوي من الكفاية الرأس مالية يفوق المعدل المقترح من لجنة بازل (الشكل 4.20).

أما في السيناريو الثالث، فيؤدي الارتفاع الحاد في القروض غير المنتظمة إلى جانب تفعيل الآثار اللاحقة للصدمة الأولية إلى تراجع شديد في الأرباح خلال العامين الأولين من الأزمة. هذا وتأتي الآثار اللاحقة أساساً في صورة تكاليف تمويل متزايدة، حيث تواجه البنوك التي تقع نتائجها ما دون الحدود الدنيا لمتطلبات الملاءة، سحباً للودائع وارتفاعاً في تكلفة الأموال قصيرة الأجل. وتعود الأرباح للارتفاع في السنة الثالثة مع احتواء الآثار الاقتصادية للأزمة. وينخفض معدل كفاية رأس المال في هذا السيناريو الشديد عن المتطلبات الدنيا لبنك الكويت المركزي إلا أنه يظل أعلى من الحد المقترح من قبل لجنة

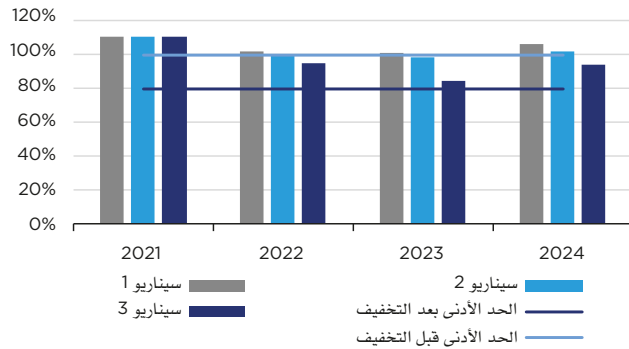
بازل للرقابة المصرفية البالغ 8%.

ولغرض اختبار مدى قدرة البنوك على استيعاب هذه الخسائر، تم إجراء اختبار ضغط مكمل يعكس أحوال البنوك في وقت الأزمات على نحو أكثر واقعية، حيث يسمح للبنوك استخدام كامل المخصصات الاحترازية التي تم تكوينها لمواجهة الأزمات، كما يسمح للبنوك الإسلامية بالاستفادة من معامل ألفا (الذي تم إزالته أثره في النتائج المعروضة أعلاه). في ظل هذه السيناريوهات الجديدة التي تهدف إلى عكس شكل الضغوطات بدقة أكبر، وبالمقارنة مع نتائج اختبارات الضغط المعروضة أعلاه، يرتفع معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الكويتي بنحو 2 نقطة مئوية في جميع السنوات وعبر السيناريوهات الثلاثة.

وأخيراً، تستمر السيولة على مستوياتها الجيدة في كل سنوات السيناريو الأول والسيناريو الثاني، في حين تواجه البنوك مشكلات سيولة² في السيناريو الأكثر شدة نتيجة لتفعيل الآثار اللاحقة (الشكل 4.21). كما تظل المساحات التمويلية المتاحة عند مستويات مرتفعة في جميع السيناريوهات، أقل بكثير من الحد الأعلى المفروض منذ بداية الجائحة والبالغ 100% مما يضمن للبنوك قدرة كافية على أداء دورها في تمويل الأنشطة الاقتصادية حتى في أصعب الأوقات.

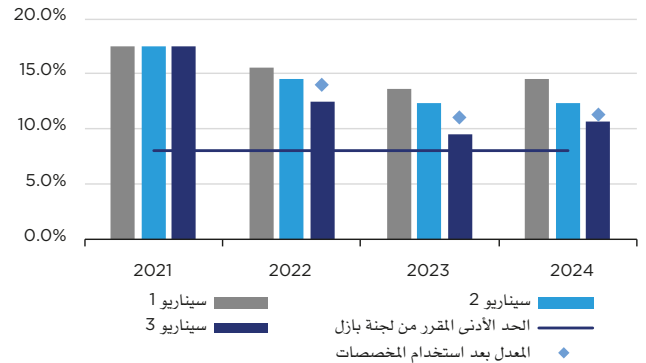
4.21

معايير صافي التمويل المستقر تحت سيناريوهات الضغط



4.20

معدل كفاية رأس المال تحت سيناريوهات الضغط



2 يتم تخفيف النسب الرقابية في أوقات الأزمات، كما حدث أثناء جائحة كوفيد-19، حيث تم خفض الحد الأدنى لمعايير صافي التمويل المستقر إلى 80% ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يبدأ الرجوع عن تخفيف النسب الرقابية تدريجياً لتصل إلى مستويات ما قبل الأزمة ابتداء من 2023/1.

المرفق 4.1:

أثر تطبيق منهجية لجنة بازل بشأن التصنيف الائتماني الخارجي لانكشافات القطاع المصرفي المحلي على البنوك

تعد لجنة بازل للرقابة المصرفية، والتي تأسست في عام 1974، الجهة العالمية الرئيسية لوضع المعايير التنظيمية للعمل المصرفي. وأسوة بالأطر الرقابية بازل (1) و(2)، يهدف الإطار الرقابي بازل (3) إلى تعزيز سلامة النظام المصرفي العالمي من خلال تحسين عمليتي الرقابة والإشراف على البنوك، حيث يقوم كل إطار من هذه الأطر بتحسين وتطوير الإطار الرقابي السابق له. وبذلك، فإن التعديلات الأخيرة لبازل (3)، والتي ستدخل حيز التنفيذ بشكل تدريجي اعتباراً من عام 2023، تميل نحو تطبيق الأسلوب الموحد بدلاً من الاعتماد على النماذج الداخلية للبنوك. وفي حال تبني أي جهة رقابية القواعد الجديدة، سيتعين على البنوك الخاضعة لها تطبيق أوزان مخاطر باستخدام أسلوب التصنيفات الائتمانية الخارجية الذي يخصص وزن مخاطر لكل انكشاف على طرف مقابل باستخدام التقييم الائتمانية الصادرة عن وكالات التصنيف الائتمانية الخارجية.

وأخذاً في الاعتبار أن تصنيفات بعض البنوك تستمد قوتها من الدعم الحكومي الضمني، فإن أسلوب التصنيف الائتماني الخارجي المعدل للجنة بازل للرقابة المصرفية والمطبق على الانكشافات على البنوك يقضي باستبعاد الدعم السيادي من الأطراف المقابلة عند استخدام التصنيفات الائتمانية الخارجية لدى احتساب الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان. وتوصي اللجنة في الأساس على أن تقوم البنوك باستخدام التصنيفات المستقلة التي تعكس التقييم الحقيقي للقوة المالية للطرف المقابل دون الأخذ في الاعتبار الدعم السيادي الضمني من البلد الأم. وفي حين يوفر الدعم السيادي درجة حماية إضافية للبنوك، إلا أنه قد يؤثر على تقييم المخاطر المصرفية على المدى الطويل. وبالتالي، تهدف المعايير الجديدة لإحكام آلية احتساب المخاطر وتوفير مصدات رأسمالية إضافية، من خلال تخصيص أوزان مخاطر أعلى للتصنيفات الائتمانية المنخفضة، وذلك لمواجهة أي خسائر محتملة من الانكشاف على البنوك، وهو ما يعزز متانة وقوة الصناعة المصرفية. ونسلط الضوء في هذه الفقرات على كيفية تأثير هذه التعليمات على أوزان المخاطر، ومدى تأثيرها على القطاع المصرفي المحلي.

وفقاً لتقرير نشرته وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في يونيو 2021، فإن الدعم السيادي الضمني أكثر انتشاراً في الأسواق الناشئة. لذلك، من الضروري فهم وتقييم الآثار المحتملة للتصنيفات وأوزان المخاطر الجديدة على البنوك المحلية. ولغرض التوحيد، تم الاستناد على تصنيفات الإعسار للجهات المصدرة (Issuer Default Rating) الصادرة عن وكالة فيتش في تحليل الحساسية لأنها الوكالة الوحيدة التي تقيم جميع البنوك الكويتية. وتحديداً، تم استخدام التصنيف المستقل للجدوى (Fitch's Standalone Viability Rating) الذي يستبعد الدعم السيادي، وهو التصنيف الذي سيتم الاستناد عليه لدى تطبيق تعليمات لجنة بازل للرقابة المصرفية لمطابقة الأطراف المقابلة مع أوزان المخاطر المناسبة لها بدلاً من تصنيف الإعسار الذي يشمل الدعم السيادي.

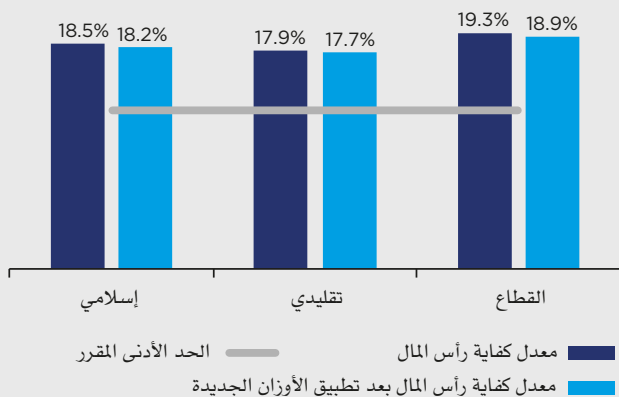
ويمكن تقييم أثر المعيار الجديد على جانبي الأصول والخصوم. فبالنسبة للأصول، فإن تطبيق أوزان مخاطر أعلى على الانكشافات على البنوك الأجنبية ذات مستوى مرتفع من الدعم السيادي من شأنه التأثير على معدلات كفاية رأس المال. أما بالنسبة لجانب المطلوبات، فيتمثل الأثر على مدى تطبيق الجهات الرقابية الخارجية للمعايير الجديدة، لذلك من الصعب احتساب آثار ذلك على البنوك المحلية بشكل دقيق. فعلى سبيل المثال، قد تقرر (وقد لا تقرر) الجهات الأجنبية التي تمتلك سندات مصرفية محلية (تشكل مطلوبات بالنسبة للبنوك المحلية) إعادة قياس مخاطر هذه السندات تبعاً لعاملين أساسيين مؤثرين هما: مدى تطبيق الجهة الرقابية الخاضعة لها تلك الجهات الأجنبية للمعايير الجديدة، والمستوى الحالي لتقييم الجدوى المستقل.

جانب الأصول:

يوضح (الشكل 1) التأثير المحدود على معيار كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الكويتي بشقيه التقليدي والإسلامي في حال تطبيق المعايير الجديدة حيث تحافظ كل البنوك على نسبة تفوق بأريحية الحد الأدنى الرقابي المطلوب. وبإمكان البنوك تخفيف الأثر من خلال بتعديل انكشافاتها على الأطراف المقابلة الأجنبية (مثل السندات، الإيداعات، إلخ) للمحافظة على حدود نزعة المخاطر وللحد من الأثر على نسب ملائمتها المالية. وستعتمد تحركات البنوك على جوانب عدة مثل معدل كفاية رأس المال وحجم الانكشافات على الأطراف

الشكل 1

معدل كفاية رأس المال بعد تطبيق أوزان المخاطر الجديدة التي تعكس التصنيفات الائتمانية المستقلة



المقابلة الأجنبية الذين لديهم مستوى مرتفع من الدعم السيادي. على سبيل المثال، إذا كان معدل كفاية رأس المال للبنك منخفض نسبياً وكانت انكشافاته مرتفعة على أطراف مقابلة في دول تقدم دعم سيادي، قد يميل البنك إلى إعادة توزيع أصوله لأصول ذات أوزان مخاطر أدنى.

جانب المطلوبات:

بالنسبة لجانب المطلوبات، فإن المعلومات التفصيلية حول البنوك الأجنبية (مثل تفاصيل الأوزان المرجحة بالمخاطر، وتوزيع الاستثمارات، ونزعة المخاطر، ومدى التزامهم بتعليمات بازل 3) صعب الوصول إليها، بل وتكون غير متاحة في بعض الحالات. لذلك، فإن بعض الآثار المحتملة على البنوك المحلية، من منظور عام، قد تتراوح من زيادة في تكلفة التمويل إلى قيام الأطراف المقابلة الأجنبية بتخفيض انكشافاتها على البنوك المحلية. ومن الجدير بالذكر أن القطاع المصرفي المحلي يعتمد على الودائع المحلية بشكل أساسي كمصدر للتمويل، وأن انكشاف القطاع على مطلوبات التمويل الأجنبي ليس جوهرياً. وبالمثل بالنسبة لمطلوبات أسواق الدين الرأسمالية، حيث قد يؤدي خفض الجهات الأجنبية انكشافها على السندات والصكوك الصادرة عن البنوك المحلية إلى إعادة تسعير تلك الأوراق المالية ورفع تكلفة إصداراتها المستقبلية، إلا أن مثل هذه الآثار السلبية غير مرجحة بسبب عوامل عدة. ففي حين أن الطلب والجودة الائتمانية للجهة المصدرة تعد من المحددات الرئيسية لتسعير الإصدارات، إلا أن هناك عوامل أخرى مثل الطلب وأوضاع السيولة في السوق. وفيما يتعلق بإصدارات البنوك المحلية، فإنها تتمتع تاريخياً بطلب قوي أدى إلى تراجع تسعير إصداراتها السابقة وخفض تكلفة تمويلها، وهو ما تظهره نسبة تجاوز حد الاكتتاب (القيمة المتوسطة: 3.0 أضعاف، ومتوسط حسابي 4.5 ضعف). فضلاً عن ذلك، فإن معظم سندات/صكوك البنوك المحلية محتفظ بها حتى الاستحقاق ويتم تداولها بشكل محدود للغاية، كما من الممكن أن تساعد الشركات والمؤسسات المالية الأخرى في التعويض عن الطلب الذي قد يتم فقده من البنوك الأجنبية، حيث لا تنطبق عليها توجيهات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

ويجدر الإشارة هنا إلى أن البنوك الكويتية قد حافظت على مركز إيجابي لصافي الأصول الأجنبية، أي صافي مركز دائن، وهو ما يعني أن أثر التعديلات محل العرض والمقترحة من قبل لجنة بازل في معظمها ضمن حدود سيطرة بنك الكويت المركزي. في حين لو كان صافي مركز البنوك المحلية مدين، فإن العكس يكون هو الصحيح، أي أن الأثر سيعتمد على الدول الأجنبية ومدى تطبيق جهاتها الرقابية للقواعد الجديدة. وبذلك، تقدم العوامل المذكورة أعلاه مصدرة للبنوك المحلية تخفف من وطأة عملية التحول إلى التصنيفات الائتمانية المستقلة، والتي من المتوقع أن يكون لها أثر محدود على النظام المصرفي المحلي.

مستقبلاً، قد تصبح التصنيفات التي تستبعد الدعم السيادي، مثل التصنيف المستقل للجدوى الصادر عن وكالة فيتش، نقطة مرجعية للمستثمرين، وهو ما يعني أن تصنيفات الجدوى والتصنيفات المستقلة المماثلة قد تصبح أمراً اعتيادياً وذات مدلول معياري. وكما أسلفنا، حتى ولو كان التمويل الأجنبي للبنوك المحلية غير مرتفع بسبب قاعدة الودائع المستقرة، إلا أن التحول نحو التطبيق الواسع لأسلوب التصنيف هذا (سواء من خلال الجهات الرقابية أو عبر تغير معايير المستثمرين) يمكن أن يؤثر على البنوك المحلية. ومع ذلك، فإن هذا السيناريو قد لا يحدث على المدى القصير إلى المتوسط، حيث أنه يشكل ارتداداً ملحوظاً عن أعرف السوق التي تستند في الغالب إلى تصنيفات ائتمانية طويلة الأجل. بالتالي، من المتوقع أن يكون أثر التحول إلى التصنيفات المستقلة حالياً محدود على القطاع المصرفي المحلي. ورغم ذلك، يحث بنك الكويت المركزي البنوك على الاستعداد للتغيرات المحددة في معايير بازل (3) الجديدة، وفهم الأثر المحتمل منها على أوضاعها المالية وعملياتها التشغيلية.





الفصل الخامس: نظم الدفع والتسوية

تشكل البنية التحتية لنظام المدفوعات عنصراً أساسياً في الأسواق المالية ومطلباً ضرورياً لاستقرار النظام المالي. وعلى مدار العام، استمرت البنية التحتية في التوسع بالتوازي مع زيادة عدد المعاملات.

أبرز نظم المدفوعات لعام 2021 (على أساس سنوي)



سجلت معاملات الدفع الإلكترونية أعلى مستوى لها على الإطلاق في عام 2021.

للعام الثاني على التوالي. وفي الوقت ذاته، انخفضت قيمة المعاملات الورقية وعددها عن متوسط السنوات الخمس الماضية، مما يشير إلى زيادة كل من ثقة المستهلك بعمليات الدفع الإلكتروني، وإمكانية الوصول إليها.

وقد سجل عدد معاملات الدفع الإلكتروني نمواً تاريخياً بنسبة 49% في عام 2021 (الشكل 5.2). وبالمثل، أشار النمو في قيمة المعاملات كذلك إلى هيمنة المدفوعات الإلكترونية، حيث سجلت قيمة معاملات الدفع الإلكتروني نمواً بنسبة 34% (الشكل 5.3) مدفوعة بشكل أساسي بالمعاملات غير النقدية².

فقد فاق النمو في إجمالي المعاملات غير النقدية نمو المعاملات النقدية التقليدية (تم استخدام عمليات أجهزة الصرف الآلي كمؤشر)

وفي عام 2021، ارتفع عدد وسائل الدفع الإلكتروني المتاحة في حين ظل عدد فروع البنوك كما هو دون تغيير. ولاستيعاب ذلك الطلب المتزايد، تم إعادة إطلاق نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات الآنية كاسباً لدعم البنية التحتية بشكل أكبر. وبصفة أساسية، أدى سهولة الوصول إلى وسائل الدفع الإلكتروني بالإضافة إلى زيادة الاعتماد على عمليات الدفع اللاتلامسية إلى ارتفاع نمو المعاملات. ويعبر الاتجاه التصاعدي للمدفوعات الإلكترونية عن تفضيل المستهلكين استخدام وسائل الدفع الآنية والسهلة. وتشير هذه التوجهات إلى احتمالية حدوث تحول سلوكي نهائي نحو قطاع مالي رقمي. وفيما يلي، يتم بحث اتجاهات المعاملات المحلية وعمليات الدفع الإلكتروني خلال عام 2021 إلى جانب تقييم أنظمة المدفوعات.

قبل الخوض في تفاصيل عمليات الدفع الإلكتروني، من الجيد النظر إلى عدد المعاملات التي تم تنفيذها في عام 2021. فقد اتسعت الفجوة بين المعاملات الورقية ومعاملات الدفع الإلكتروني في نهاية العام (الشكل 5.1)¹ مما يبرز هيمنة عمليات الدفع الإلكتروني

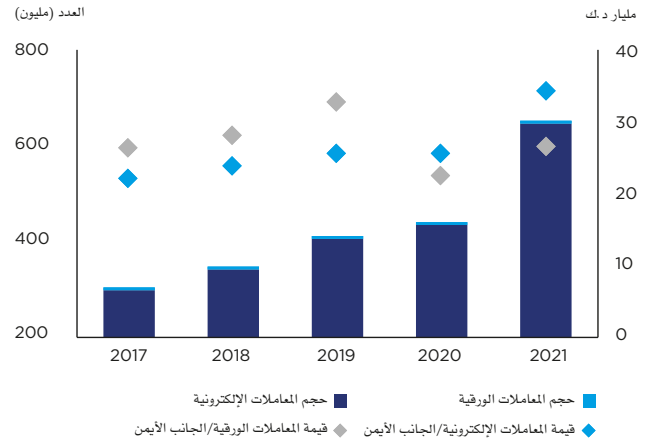
5.2

استخدام المدفوعات الإلكترونية (عدد المعاملات)



5.1

المعاملات الورقية مقارنة بالمدفوعات الإلكترونية



1 تشمل المعاملات الورقية الشيكات المقدمة إلى البنوك المحلية بينما تشمل المدفوعات الإلكترونية معاملات أجهزة نقاط البيع وأجهزة الصرف الآلي والمعاملات عبر الإنترنت.

2 تشمل المعاملات غير النقدية معاملات أجهزة نقاط البيع والمعاملات التي تمت عبر الإنترنت.

الذي يسعى لاستدامة وسائل الدفع ورفع كفاءتها من خلال توجيه تلك الشركات للعمل وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير العالمية.

بالمثل، انتعش تطور البنية التحتية للمدفوعات بعد أن تباطأت في عام 2020 بسبب التأثير المعرقل لجائحة كورونا، حيث ارتفع عدد أجهزة نقاط البيع بمعدل تجاوز زيادة عدد أجهزة الصرف الآلي (الشكل 5.7) مما أدى إلى زيادة الطلب على وسائل الدفع الإلكتروني. كما ارتفع عدد أجهزة نقاط البيع في عام 2021 بوتيرة أسرع (9.2%) من متوسط معدل النمو المسجل لفترة الخمس سنوات الماضية، في حين تباطأ نمو عدد أجهزة الصرف الآلي (5.2%). وتؤكد جميع هذه الاتجاهات التحول نحو عمليات الدفع غير النقدية وهيمنتها.

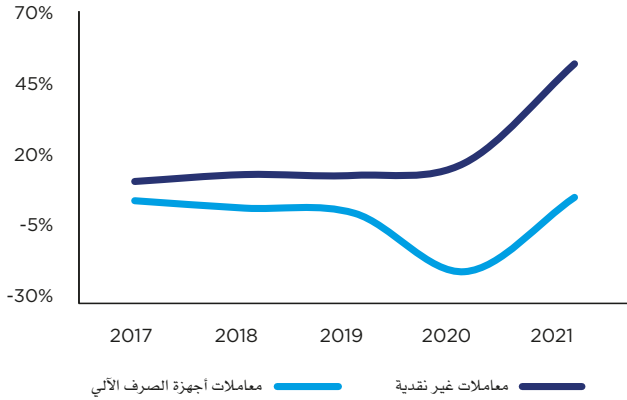
فيما يتعلق بالبطاقات البلاستيكية، فقد سجلت زيادة طفيفة بحلول نهاية عام 2021، حيث ارتفع عدد بطاقات السحب المدينة بمعدل 0.4% لتشكّل ما نسبته 84% من إجمالي البطاقات المصدرة، في حين تراجع عدد البطاقات الائتمانية على أساس سنوي لتشكّل النسبة المتبقية (16%). واستمر هذا الانخفاض في البطاقات الائتمانية منذ عام 2019 على الرغم من الاتجاه التصاعدي لقيمة المعاملات المنفذة خلالها (باستثناء عام 2020). ويشير هذا التباين

بما يقارب خمس أضعاف (الشكل 5.4). ونظراً لما تسبب به عام 2020 من زيادة في الطلب المكبوت وتحول سلوكيات المستهلكين، فقد عكس عام 2021 الآثار المجمعّة لتخفيف القيود الصحية وإعادة فتح الاقتصاد فضلاً عن تأجيل سداد الديون، وهو ما دعم نمو المعاملات بشكل أساسي. وخلصاً الأمر، جاءت الزيادة في إجمالي المعاملات نتيجة للاعتماد على المعاملات غير النقدية وتلك اللاتلامسية. ومقارنة بالمعاملات غير نقدية، فقد كانت وتيرة نمو قيمة المعاملات المنفذة خلال أجهزة الصرف الآلي أبطأ بكثير (الشكل 5.5).

علاوة على ذلك، سجلت المعاملات عبر الإنترنت أعلى مستوياتها في عام 2021 لتشكّل نحو 43% من إجمالي المعاملات غير النقدية (الشكل 5.6). كما تم تأسيس العديد من شركات الدفع الإلكتروني محلياً في السنوات الماضية مما أدى إلى توسيع نطاق الوصول إلى عمليات الدفع الإلكتروني، لتشهد تدفقاً لمعاملات من مختلف القطاعات الاقتصادية - التي اعتمدت في السابق على طرق التسوية النقدية - ضمن معاملات الدفع الإلكتروني نظراً لسهولة الوصول وسرعة التنفيذ وكفاءة الحلول المطروحة في هذا المجال. وتخضع شركات الدفع الإلكتروني المشار إليها إلى رقابة بنك الكويت المركزي

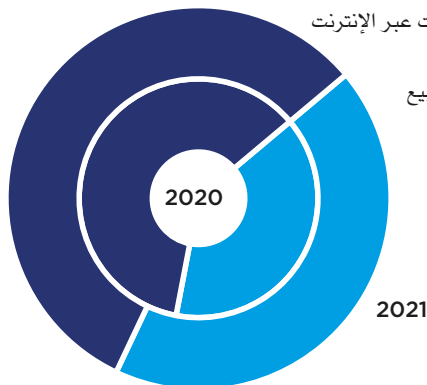
5.5

معدل النمو في المدفوعات الإلكترونية (بحسب القيمة)



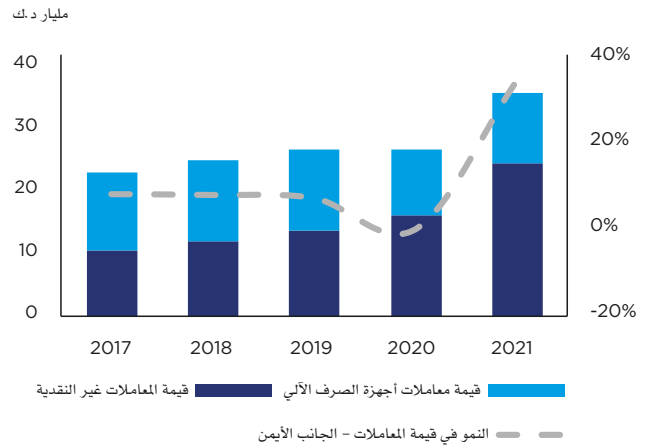
5.6

معاملات غير نقدية



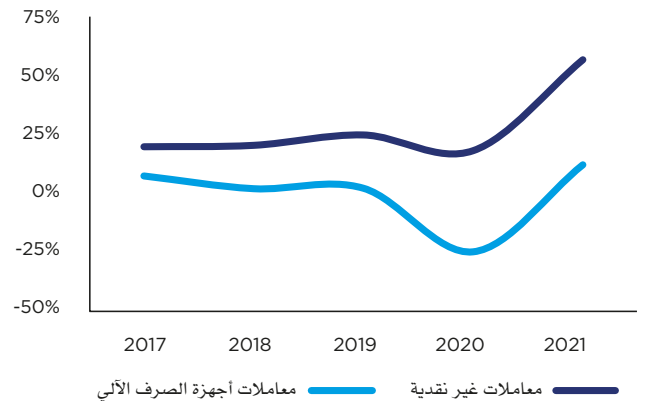
5.3

استخدام المدفوعات الإلكترونية (قيمة المعاملات)



5.4

معدل النمو في المدفوعات الإلكترونية (بحسب العدد)



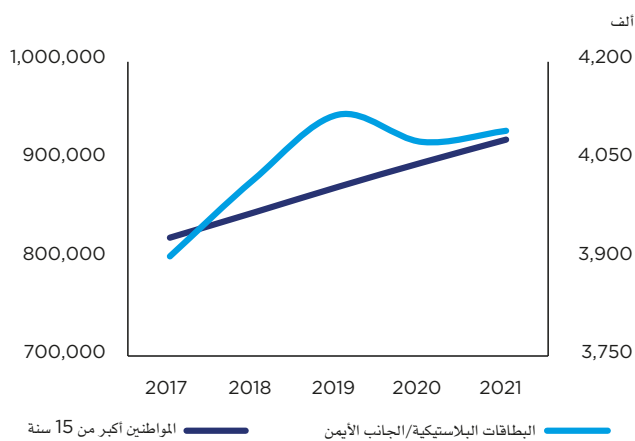
شهد القطاع المصرفي الكويتي انطلاق بنكين رقميين كوحدات تابعة لبنوك محلية.

والاستفادة منها، وفي الوقت ذاته المساهمة في الشمول المالي والبنية التحتية والتنمية الاقتصادية.

وتماشياً مع تطورات أنظمة الدفع، أعاد بنك الكويت المركزي إطلاق نسخة المطورة من نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات الآنية "كاسب"، الذي يقوم بتسوية فورية للمدفوعات والتحويلات المحلية بين البنوك والعملاء عبر الشبكة المغلقة الآمنة (VPN) الخاصة ببنك الكويت المركزي كوسيلة اتصال أساسية. وحالياً، يقوم نظام "كاسب" بتسوية المدفوعات وفق أفضل الممارسات التي تتوافق مع المعيار الدولي (الأيزو 20022) الخاص بالرسائل المالية ورسائل

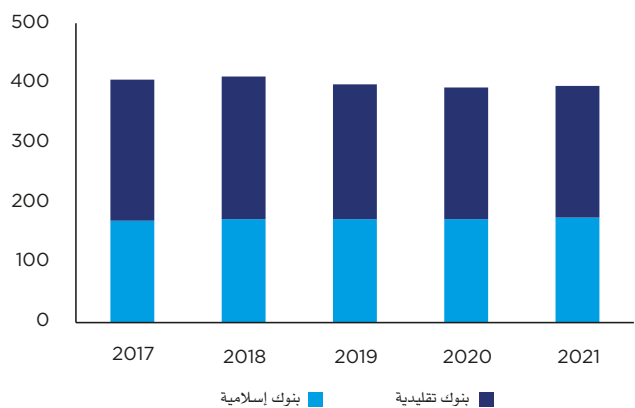
5.8

البطاقات البلاستيكية



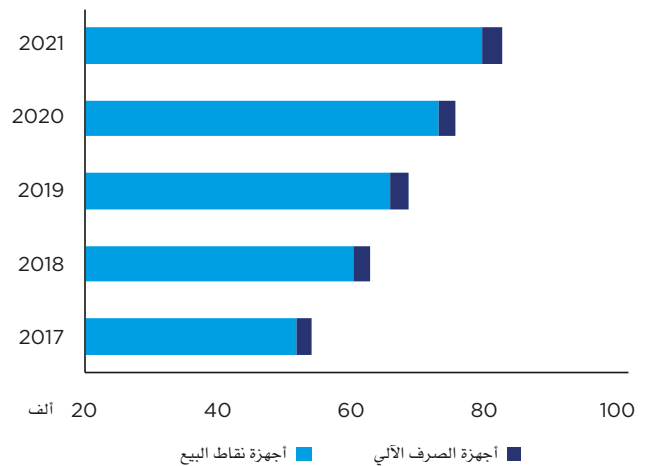
5.9

الفروع المصرفية في الكويت



5.7

البنية الأساسية للمدفوعات الإلكترونية في الكويت



أعاد بنك الكويت المركزي في عام 2021 إطلاق نسخته المطورة من نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات الآنية "كاسب".

المؤشرات تحسناً ملحوظاً، ومن أهمها تراجع حالات التعطل المفاجئ لكل من أجهزة الصرف الآلي والخدمات المصرفية الإلكترونية على الرغم من الزيادة في حجم المعاملات المنفذة خلالها. وبالمثل، أبلغت البنوك عن عدم وقوع حالات تعطل مفاجئ في اتصال الشبكة مما يدل على المرونة التشغيلية بالرغم من التهديدات السيبرانية المتجددة باستمرار. وفي حين تحسنت معظم المؤشرات، إلا أن فترات التعطل المفاجئ المرتبطة بالأنظمة الأساسية للبنوك شهدت ارتفاعاً طفيفاً بسبب مزودي الخدمات الخارجيين (أطراف ثالثة) ناتجة أساساً من بنكين. وعلى الرغم من هذا الارتفاع الطفيف، إلا أن الأداء العام للقطاعات لا يزال في حدود مقبولة.

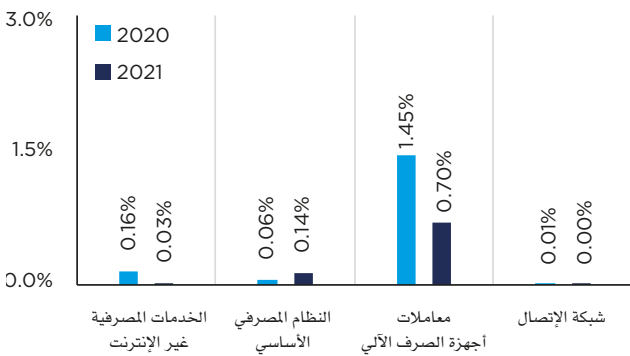
وبشكل عام، فإن بنك الكويت المركزي يسعى من خلال إشرافه على الوحدات الخاضعة له إلى ضمان وجود أنظمة دفع آمنة وفعالة تسهل المعاملات عبر مختلف قطاعات الاقتصاد. فمن خلال ضمان التسوية السلسة وغير المنقطعة للمدفوعات في الاقتصاد المحلي، يعزز بنك الكويت المركزي استقرار النظام المالي في الدولة.

وذلك مع المعايير الدولية الخاصة في البنى التحتية للأسواق المالية الصادرة عن بنك التسويات الدولية. وبالمقارنة مع البروتوكول السابق الذي يقوم بتسوية المدفوعات من خلال نظام "سويفت"، فإن نظام "كاسب" الحالي يعد أكثر كفاءة ويوفر المزيد من الأمن والسرية للمدفوعات.

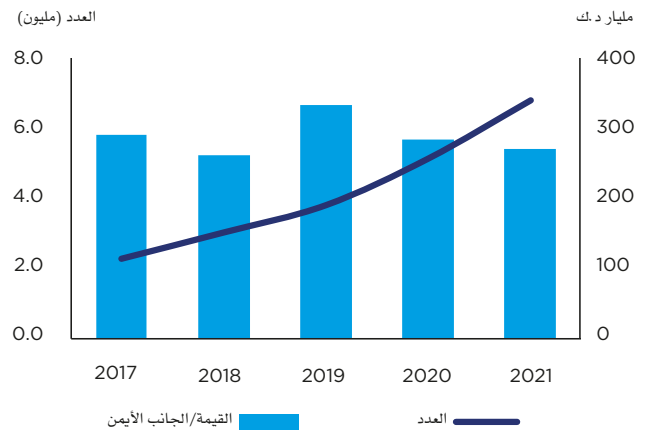
بينما استمرت قيمة المعاملات التي تم تنفيذها من خلال نظام "كاسب" في الانخفاض حيث سجلت تراجعاً بنسبة 5% لتصل إلى مستوى أدنى من متوسط فترة الخمس سنوات الماضية، سجل عدد المعاملات نمواً بنسبة 32% وهو أقل بقليل من مستواه في العام السابق (الشكل 5.10). ويعزى هذا الانخفاض في القيمة بشكل رئيسي إلى الزيادة الملحوظة في مصادر أموال القطاع المصرفي (أساساً الودائع) مما قلل الاعتماد على السوق فيما بين البنوك، فضلاً عن إغلاق أحد فروع البنوك الأجنبية العاملة في دولة الكويت. ومن جانب آخر، فقد استمر عدد المعاملات المنفذة خلال نظام "كاسب" في الاتجاه التصاعدي بعد إعادة فتح الاقتصاد.

أخيراً، وفي إطار الرقابة والإشراف، يقوم بنك الكويت المركزي بمتابعة أداء البنية التحتية للمدفوعات عن كثب، وذلك عبر مراقبة الأنظمة من خلال مجموعة من مؤشرات المخاطر الرئيسية التي توفر تقييماً للأداء وتسلط الضوء على أوجه القوة وجوانب القصور التي تتطلب مزيداً من التطوير (الشكل 5.11). وبالمقارنة بعام 2020، فقد شهدت

5.11 العطل المفاجئ في النظام



5.10 المدفوعات من خلال نظام كاسب



المرفق 5.1:

التحول المحلي نحو الخدمات المصرفية الرقمية

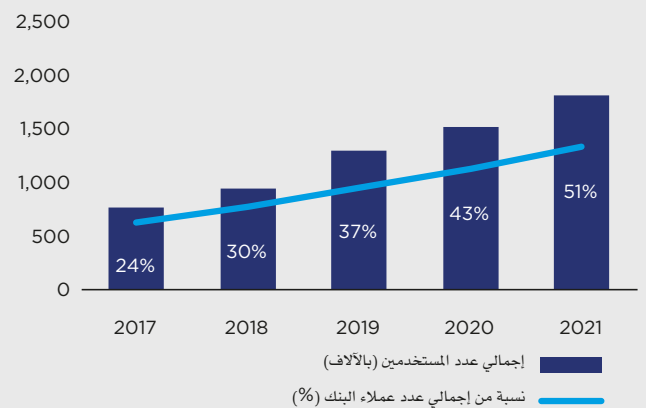
تواصل البنوك حول العالم تغيير نهجها في مزاولة أعمالها عن طريق التحول من الوسائل التقليدية إلى الرقمية، وهذا التحول، بلا شك، يؤدي إلى تغير طبيعة البيئة التشغيلية، ويتسبب بآثار متفاوتة على ديناميكيات أساسية مثل ولاء العملاء وكفاءة عمل البنوك والمهارات. وفي حين بالإمكان تحقيق بعض المكاسب في مجال الكفاءة، حيث تقدر ماكينزي "توفير نحو 400 مليار دولار أمريكي من التكاليف المباشرة سنوياً بسبب التحول من الحسابات التقليدية إلى الرقمية"¹، ستظهر تحديات في جوانب أخرى مثل المنافسة وتوفر المهارات والخبرات. وفي عصر العولمة المتزايدة الذي "يحصل فيه الفائز على كل المكاسب"، أصبحت المنافسة للحصول على ولاء العملاء أكثر شراسة من أي وقت مضى. كما تغيرت متطلبات الخبرات بسبب تقادم المهارات القديمة وعدم قدرة البنوك على توفير موظفين يتمتعون بالمهارات التكنولوجية اللازمة، وهو ما قد يشكل عائقاً أمام التحول الرقمي الفعال، ومن ثم يؤدي إلى عدم الكفاءة. ونظراً لتعقيد عمليات التحول الرقمية، يناقش هذا القسم من التقرير التوجه نحو الخدمات المصرفية الرقمية، بما في ذلك الفرص والاعتبارات ودور بنك الكويت المركزي في دعم عمليات التحول تلك.

الخدمات المصرفية الرقمية في الكويت

تُعرف الخدمات المصرفية الرقمية من المنظور الواسع بأنها أي خدمة مصرفية يمكن تنفيذها إلكترونياً، وابتدأت البنوك المحلية بتوفير مثل هذه الخدمات منذ عام 1998، وازداد انتشارها منذ منتصف العقد الأول من القرن الجاري. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تزايد الإقبال محلياً على الخدمات المصرفية الرقمية (الشكل 1). وفي منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أنشأت البنوك التقليدية معظم البنوك الرقمية الحالية، ولكن من المتوقع أن يتغير هذا التوجه قريباً حيث تتسابق المنطقة لتلبية معايير الخدمات المصرفية الإلكترونية الدولية. وعلى الصعيد المحلي، يعتبر بنك الكويت المركزي داعماً قوياً للتحول الرقمي من خلال المبادرات التي أطلقها ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، البيئة الرقابية التجريبية للتقنيات المالية الحديثة²، ونظام الكويت الوطني للمدفوعات³، وإطار العمل الرقمي لإجراء اعرف عميلك⁴، والعمل المصرفي المفتوح. بعد هذا التحول العالمي نحو الخدمات المصرفية الرقمية، تتمثل الخطوة التالية في إطلاق بنوكاً رقمية محلية، وهناك عدد من النماذج المصرفية الرقمية، جميعها يتطلب توفير إعدادات رقمية (مثل النظام الإلكتروني لإجراء اعرف عميلك والتوقيع الإلكتروني) لتحقيق الاستفادة من التحول الرقمي الكامل فيما يتعلق بالعملاء الجدد. وبينما تتسابق البنوك للتحول والتكيف مع هذا النهج الحديث، إلا أن الغموض ما يزال يخيم على مسيرة الخدمات المصرفية الرقمية مما يجعل تقييم الفرص والمخاطر أمراً ضرورياً.

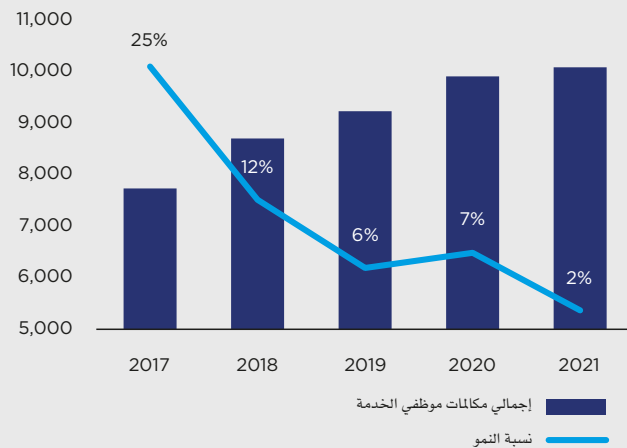
الشكل 1

مستخدمي الخدمات المصرفية الرقمية



الشكل 2

مكالمات مراكز الاتصال



1 ماكينزي آند كومباني - 2016 FinTechnicolour

2 مبادرة تتيح للشركات الناشئة ورواد الأعمال تقديم منتجات وخدمات مبتكرة بدعم من بنك الكويت المركزي مما يحافظ على استقرار القطاع المالي والمصرفي.

3 منصة إلكترونية للمدفوعات تهدف لتحسين كفاءة النظام المالي.

4 يسهل إطار العمل الإلكتروني لإجراء "اعرف عميلك" من إجراءات فتح الحسابات يجعلها إلكترونية وأكثر فاعلية.

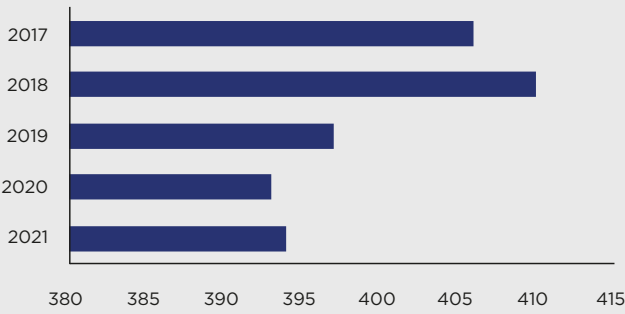
الفرص

في عصر يغلب عليه الابتكار المستمر وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا وارتفاع مستوى توقعات العملاء، يبدو أنه لا مناص من التحول إلى الخدمات الرقمية للمحافظة على المنافسة في الصناعة المصرفية. وهذا الأمر يخلق العديد من الفرص على جوانب مختلفة مثل تقليل التكاليف، وخلق فرص وظيفية جديدة، بالإضافة إلى تعزيز الأمن السيبراني، والتحليل الآني للبيانات من أجل التنبؤ باحتياجات العملاء وتقديم أفضل الخدمات لهم، فضلاً عن زيادة فرص التعاون مع شركات التقنيات المالية الحديثة لإدخال أحدث التقنيات التي تعود بالفائدة على البنوك وتقلل تكاليفهم على المدى الطويل، وزيادة فرص العمل للأفراد ذوي الخبرة التقنية. وتشير أحدث البيانات إلى أن إجمالي التكلفة السنوية لتشغيل جميع فروع البنوك المحلية يقدر بنحو 129.5 مليون دينار، في حين يبلغ إجمالي التكلفة السنوية لصيانة المنصات الرقمية 12.4 مليون دينار، مما يقتضي ضمناً تخفيض تكاليف القطاع المصرفي بنحو 117.1 مليون دينار سنوياً، إذا ما قررت البنوك المحلية الاعتماد الكامل على المنصات الرقمية. ويلاحظ كذلك تراجع الاعتماد على التفاعل البشري للقيام بالخدمات المصرفية عبر مراكز الاتصال، حيث تراجع النمو في المكالمات التي تتطلب تواجد مشغل/عنصر بشري (الشكل 2)، ومن المتوقع أن ينخفض هذا النمو في المستقبل ليتبعه تراجع في التكلفة وارتفاع في مستوى الكفاءة. وقد تفاقمت هذه الآثار مع التحولات السلوكية التي سببتها جائحة كورونا، حيث أجبرت شرائح من المستهلكين على استخدام الخدمات الرقمية، وسوف تستمر هذه التغيرات لا سيما وأن كثير من الخدمات الإلكترونية أصبحت متاحة بعد أن كانت تتطلب حضور العميل شخصياً. ووفقاً لاستطلاعات الرأي، تتوقع البنوك رقمنة نحو 26 خدمة تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الموافقات على التسهيلات ومنحها، فتح حسابات القُصّر، تحديث معلومات "اعرف عميلك"، وإيداع الشيكات.

الاعتبارات

الشكل 3

عدد أفرع البنوك المحلية



لا يخلو التحول العالمي إلى الرقمنة من المخاطر، حيث بدأت البنوك في تقليص حجم عمالتها، وخفض عدد فروعها، وتوقف الحاجة إلى بعض الأدوار التي يقوم بها الموظفين (الشكل 3). ويتطلب تطوير البنية التحتية التكنولوجية ضخ استثمارات كبيرة في فرق التقنية، مع عقد دورات تدريبية بصورة مستمرة، وتحديث ضوابط الأمن والصيانة لمواكبة التطورات التقنية السريعة. فيعتبر العالم الرقمي حديثاً نسبياً ومتغيراً باستمرار، لذا قد يكون من الصعب العثور على موارد بشرية ذات خبرة مناسبة. وفي حين تقوم بعض البنوك بالاستعانة ببنيات تحتية تكنولوجية من مصادر خارجية، فإنه ما لم يتم إدارتها بشكل سليم، فسوف يؤدي ذلك إلى تفاقم المخاطر المذكورة أعلاه. علاوة على ذلك، فإن التحول الرقمي يزيد من المخاطر السيبرانية كما لوحظ ذلك خلال فترة جائحة كورونا، فقد

شهد العالم تهديداً كبيراً للأمن السيبراني والبيانات الشخصية نتيجة التطبيق المتسارع للخدمات الإلكترونية. ومن أجل مكافحة ذلك والحد من عرقلة الأنشطة، فإنه من الضروري وضع ضوابط صارمة للمخاطر وتطبيقها بدقة. إن إعطاء الأولوية لاعتماد أحدث التطورات في مجال التكنولوجيا والأمن سيظل أمراً بالغ الأهمية للجميع. وعلى البنوك المواجهة اللحظة للتطورات المستجدة حيث أن فشلها في القيام بذلك قد يترتب عليه خسائر كبيرة. كما يجب أيضاً مراعاة الخدمات التي ستتطلب تواصل شخصي بشكل دائم مثل المعاملات النقدية وخدمات صناديق الإيداع ومعاملات التوكيل الرسمي.

دور بنك الكويت المركزي

في إطار جهود بنك الكويت المركزي المستمرة لتحفيز الابتكار وتقديم أفضل الخدمات للعملاء، تم وضع إطار العمل المصرفي الرقمي لتتضمن وتسهيل الخدمات المصرفية الرقمية. حيث يتيح هذا الإطار الجديد المجال لتأسيس بنوك رقمية قائمة بذاتها وفق ثلاث نماذج وهي على النحو التالي:

- وحدة مصرفية رقمية: وهي وحدة أعمال مصرفية رقمية ضمن بنك قائم يشترك معها في الميزانية العمومية ولكن تحت علامة تجارية مختلفة. وهذه الوحدات أو النوافذ الرقمية متواجدة فعلياً محلياً، وهي ضمن مبادرتين إحداهما تستهدف شريحة الشباب والأخرى تستهدف الأفراد غير المتعاملين مع البنوك.
- الصيرفة كخدمة: وهي شراكة بين بنك مرخص ومشاركين آخرين في المجال الرقمي. وهي بمثابة اتفاقية للاستعانة بمصادر خارجية حيث يقوم بموجبه الطرف الآخر بتقديم خدمات مصرفية للعملاء من خلال البنك دون الحاجة إلى الدخول في إجراءات طويلة ومكلفة للحصول على ترخيص افتتاح بنك. ويستفيد العملاء من هذا النوع من البنوك بحصولهم على خدمات مالية مبتكرة وبتكاليف أقل. كما تستطيع البنوك جذب عملاء من خلال الوصول إلى قاعدة العملاء الخاصة بالطرف الآخر، ومن ثم الحصول على مصادر جديدة للإيرادات متمثلة في رسوم وأتعاب الخدمات وكذلك زيادة مبيعاتها عبر منصات الأطراف الأخرى المتعددة.

- بنك رقمي مستقل: يعد هذا البنك إضافة جديدة إلى القطاع المصرفي المحلي حيث يتم تأسيس بنك رقمي مستقل بالكامل دون الحاجة لوجود كيان تقليدي مسبق له. وعادةً ما يعمل البنك الرقمي المستقل بموجب ترخيص بنك عام ويوفر خدمات رقمية كاملة تعتمد في الغالب على الأنظمة السحابية.

بدأ بنك الكويت المركزي رحلة تأسيس البنوك الرقمية المستقلة من خلال الحصول على ترخيص عام (مماثل لتراخيص البنوك الحالية)، حيث يضمن هذا الترخيص سرعة التنفيذ كما أنه أقل تعقيداً مقارنةً بخيارات التراخيص الأخرى المتاحة دولياً، حيث أنه لا يتطلب إدخال تعديلات على القانون مما يجعل تقديم طلبات تأسيس البنوك الرقمية في متناول يد المستعدين.

ومن أجل الموافقة على طلب الحصول على ترخيص، يجري بنك الكويت المركزي تقييماً صارماً بناءً على أفضل الممارسات العالمية للتأكد من عاملين رئيسيين هما: جاهزية مقدم الطلب والقيمة السوقية المضافة. حيث يتم التحقق من كون مقدمي الطلب قادرين ومؤهلين تماماً من خلال معرفة مدى الخبرة والإمكانات والضمانات (وجود رأسمال كاف). ومن ناحية أخرى، تدل القيمة السوقية المضافة على المنافع المختلفة التي تتراوح ما بين تعزيز المنافسة وتطوير خدمات مبتكرة وتلبية احتياجات الشرائح غير المتعاملة مع البنوك، وذلك دون تهديد استقرار النظام المصرفي. ويتناول تقييم بنك الكويت المركزي سبعة جوانب متمثلة في الغرض والمخاطر المحتملة ومقاييس أخرى تسهل عملية التقييم الشامل. كما يتضمن كل جانب معايير تفصيلية أخرى (الشكل 4).

الشكل 4

الجوانب السبعة التي يتم دراستها لدى تقييم طلبات تأسيس البنوك الرقمية



يسعى بنك الكويت المركزي إلى تعزيز ودعم التحول الرقمي محلياً، ويدرك أهمية تقييم تلك المعايير لمعرفة التحديات المستقبلية. وتتمثل الخطوة الأولى نحو التحول الرقمي السلس في تعزيز القدرات الرقابية والأساليب الداخلية من خلال تبني الأدوات المناسبة لتطبيق التحول الرقمي داخل بنك الكويت المركزي، الذي يقوم حالياً بتطوير قدرات الموظفين، والتركيز على تطوير الفريق الفني الداخلي إلى جانب القطاع المصرفي المحلي من خلال برامج لإثراء المعرفة واستخدام أحدث الأدوات.

الخلاصة

يعتبر العالم الرقمي عالماً نشطاً يتصف بالتسارع ويتميز بوتيرة عالية من المعاملات ويتعرض لفرص أكبر لحدوث اضطرابات أمنية. ومن المتوقع أن تكون البنوك مستقبلاً أكثر تمكناً رقمياً وأكثر جهوزية لتوقع احتياجات عملائها. ومع هذه الفرص الجديدة، قد يواجه الاستقرار المالي مخاطر وتهديدات مستجدة. وفي ظل دور بنك الكويت المركزي، فإنه يقف على أهبة الاستعداد لتسهيل التحول وتحقيق التوازن بين تبني الابتكار ومواجهة المخاطر للوصول إلى نظام مالي حيوي، ولحماية العملاء والمحافظة على الاستقرار المالي.



